الجامعة الأردنية
كليّة الدراسات العليا

علل النسائي في السنن الصغرى (المجتبى)

إعداد
الطالب علي "محمد فتحي" عبدالفتاح أبو شكر

إشراف فضيلة الدكتور
"محمد عيد" الصاحب

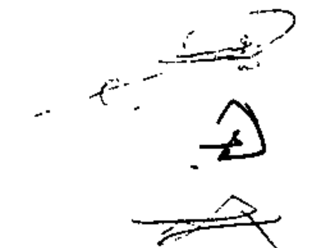
عميد كلية الدراسات العليا

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث. بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

أيار
السنة ١٩٩٣م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٣ م وأجيزت

أعضاء اللجنة	التوقيع
١. د. محمد عيد الصاحب	
٢. د. همّام سعيد	
٣. د. محمد عويضة	



الإهداء

إلى اللذيْن ربياني صغيراً، وتعهداني كبيراً، أمي وأبي.
إلى كلية الشريعة وأساتذتها الأفاضل.
إلى إخوتي في الله على طريق الدعوة المباركة.

أهدي باكورة عملي.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "محمد عيد" الصاحب، المشرف على هذه الرسالة، والذي منحني من جهده ووقته الشيء الكثير، وعلى نصائحه وتوجيهاته السديدة، والتي كان لها الأثر في إثراء هذا البحث.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى استاذيّ الفاضلين:

فضيلة الدكتور : محمد عويضة.

فضيلة الدكتور : همام سعيد.

على تفضلهما بقبولهما مناقشة هذه الرسالة.

وأشكر الأخ ابراهيم العسعس، الذي أشار عليّ بفكرة هذا الموضوع.

وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة، فجزاهم الله كل خير.

المحتويات

ملخص

موضوع هذه الدراسة "علل النسائي في السنن الصغرى (المجتبى)".

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز جهود النسائي -رحمه الله- في علم الحديث، وخاصة في علم العلل.

واقتضت طبيعة الرسالة أن يُدرس فيها الآتي:-

التعريف بالإمام النسائي، وسيرته العلمية، وعصره. ثم تقديم دراسة اجمالية عن كتابه السنن الصغرى، ومنهجه العام فيه، وكان هذا مضمون الفصل الأول.

وقد بُنيت هذه الدراسة على الفصل الثاني، الذي كان موضوعه: تعليل النسائي للأحاديث. فكانت جمعاً لأقواله في العلل، وتصنيفها موضوعياً، وكانت دراسة عملية مفصلة، مقارنة مع غيره ممن تكلموا على تلك الأحاديث.

وكان الفصل الثالث تقييماً لتعليل النسائي، موازنة مع غيره من العلماء، وخاصة الذين صنفوا كتبهم على الأبواب المعللة، فكانت الموازنة مع الإمام مسلم في صحيحه، والإمام أبي داود في سننه، والإمام الترمذي في جامعه.

ثم ذكرت بعض القواعد الكلية للعلة على ضوء تعليل النسائي للأحاديث.

ثم بينت في خاتمة الرسالة أهم النتائج الأساسية التي توصلت إليها.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، واشهد ان محمداً عبده ورسوله، النبي الامين، المبعوث رحمة للعالمين، ورضوان الله على الصحابة الكرام، وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين، أما بعد،،،

فان الله تعالى أرسل رسوله بالهدي ودين الحق، ليبلغه للناس كافة، ويخرجهم من الظلمات الى النور، وليبين لهم على فترة من الرسل ما اختلفوا فيه، فجعل الله تعالى رسالته، آيتة الخالدة على الدهر، ومعجزته الباقية الى يوم الدين.

وهكذا شاءت حكمة الله تعالى، ان يكون القرآن الكريم خاتم الرسالات، صالحاً لكل زمان ومكان، فحفظه من التحريف والتبديل، وهذا من رحمة الله -عز وجل- ان حفظ على الامة دينها، قال تعالى: «**انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون**»[1] وكان الرسول -صلى الله عليه وسلم- شديد الحرص على تعليمه لأبناء امته، فحفظوه في الصدور قبل ان يحفظ في السطور. فكان من خصائص هذه الامة انها عنيت بقرآنها عناية لا نظير لها في العالمين، ومن حيث تلقيه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالتواتر، وجمعه وتدوينه، وتفسيره، وبيان علومه، حتى كتب في ذلك الآف الكتب والمصنفات. فهو المصدر الاول من مصادر التشريع في الاسلام.

وجاءت معه السنة النبوية، مصدراً ثانياً للتشريع، فالكتاب والسنة قرينان لا ينفكان، ولا يتم التشريع الا بهما جميعاً، فالسنة مبينة للكتاب شارحة له، وموضحة لمعانيه، ومفسرة لمبهمه.

ولما كان الحديث بياناً للقرآن في جانب منه، ومصدراً من مصادر الشريعة في الجوانب الاخرى، اقتضى ان يكون الرسول هو القدوة الحسنة، وان تكون اقواله وافعاله واحواله بوصفه رسولاً، داخله في نطاق البيان والتشريع. قال تعالى: «**وما ينطق عن**

---

(١) سورة الحجر اية ٩

الهوى ان هو الا وحي يوحى».[1]

وقد قام الصحابة الكرام بدور كبير في هذا الشأن، فضبطوا لنا اقواله وافعاله، فحفظت بهم السنن الشريفة من النقص او الضياع، وجاء من بعدهم التابعون، الامناء الاطهار، الذين نهضوا بتلقيها وتبليغها، فأدوها كما دعوها، فبلغتنا بعد اربعة عشر قرناً ويزيد، بصفائها ونقائها، كما ارادها الله تعالى ورسوله الكريم.

والواجب على الامة الاسلامية، اتباع ما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم-، سواء في الامر او النهي، وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعة الرسول، كما ذكر في كثير من الايات،منها: قول الله تعالى: « **واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون**».[2]، وقوله تعالى: « **من يطع الرسول فقد اطاع الله**».[3]

وطاعته -صلى الله عليه وسلم- ليست مقتصرة على زمن دون آخر، بل الواجب اتباع ما جاء به الى يوم القيامة، فهو خاتم الانبياء، ورسالته خاتمة الرسالات.

روى الحاكم في المستدرك عن ابن عباس -رضي الله عنه- ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خطب الناس في حجة الوداع فقال: «يا ايها الناس، اني قد تركت فيكم ما ان اعتصمتم به فلن تضلوا ابدا، كتاب الله، وسنة نبيه.»[4]

وروى ابو داوود في سننه عن المقداد بن معدي -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : «ألا إني اوتيت الكتاب ومثله معه، الا يوشك رجل شبعان على اريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه»[5]

وقد مرت على الامة الاسلامية فترات، نشأت فيها الخلافات،السياسية منها والعقائدية، مما ادى الى ظهور حركات ومذاهب، كان لها الاثر في انقسام المسلمين الى شيع وأحزاب، فعمل البعض على تأويل القرآن على غير محمله، والبعض حاول الدس الكذب في حديث رسول الله، ومن هنا بدأت عملية تنقية ما يروى عن رسول الله،

---

(١) سوةالنجم(٣ . ٤).

(٢) سورة آل عمران(١٣٢).

(٣) سورةالنساء(٨٠).

(٤) المستدرك(١/٩٣). قال الذهبي: هو صحيح.

(٥) سنن ابي داوود(السنة ٤٦٠٤)

والتثبت مما يأتي عنه -صلى الله عليه وسلم-.

وهيأ الله تعالى لهذه الامة علماء افذاذا، حفظوا على الناس دينهم، وميزوا صحيحه من سقيمه، وجهدهم في ذلك يعجز المرء عن وصفه، قال د.مصطفى السباعي:(لا يستطيع من يدرس موقف العلماء منذ عصر الصحابة الى ان تم تدوين السنة، وجهدهم في سبيل السنة. وتمييز صحيحها من فاسدها،إلا أن يحكم بان الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه،وان الطرق التي سلكوها هي اقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى نستطيع ان نجزم بأن علمائنا هم اول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للاخبار والمرويات بين امم الارض كلها، وان جهودهم في ذلك تفاخر به الاجيال، وتتنبه به على الامم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء).[1]

في حين نستطيع القول بأن التثبت في الحديث ابتدأ منذ عهد الصحابة الكرام، فقد كانوا حريصين اشد الحرص على السنة النبوية، حتى ان احدهم ليسافر الايام والليالي في سبيل حديث واحد، يأخذه عن حامله، فيقطع المسافات، ويجتاز المفازات، ليتثبت من حديث رواه هو، ورواه معه صحابي آخر. قال البخاري: (ورحل جابر بن عبدالله مسيرة شهر الى عبدالله بن انيس في حديث واحد).[2]

وروى الحاكم بسنده عن ابي ايوب انه خرج الى عقبة بن عامر في مصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولم يبق احد سمعه من رسول الله وغيره، وغير عقبة بن عامر.[3]

فقد مهد الصحابة الكرام لمن بعدهم الطريق الذي ينبغي ان يتبع في التثبت من صحة المروي وعدالة راويه....

وقد وصلت عمليه النقد في الحديث الذروة بعد وقوع الفتنة، ذكر في مقدمة مسلم : (لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر

(١) السنة ومكانتها في التشريع(٩٠).

(٢) صحيح البخاري(كتاب العلم) باب٦٢.

(٣) معرفة علوم الحديث(٧).

الى اهل السنة فيؤخذهم حديثهم، وينظر الى اهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[1]

فسلك العلماء كل السبل التي توصل الى تحقيق هذا الامر، فكانوا امناء في التحمل، امناء في الرواية والتبليغ، فرووا احاديث رسول الله على مراتبها في الصحة والقبول، ولم يكن هذا الامر بالعمل السهل، فقد كلفهم مرحلة بعد مرحلة، وجيلاً بعد جيل، الكثير من العناء والصبر، مع الدقة والتحري، حتى عرف صحيح الحديث من سقيمه، وضعت لذلك القواعد، وظهرت المناهج، وكان من ابرز نتائج هذه العناية ظهور ما يسمى بعلم مصطلح الحديث، الذي بحث احوال الحديث سنداً ومتناً.

وتوثقوا من كل راو من الرواة، ومن سلامة روايته، فنشأ علم الجرح والتعديل، وهو علم يبحث عن احوال الرواة من حيث الضبط والعدالة.

ولم يتوقف العلماء عند تمحيص احاديث الضعفاء والمتروكين والوضاعين، وانما تعدى ذلك الى دراسة مرويات من هم في عداد الثقات، فليس من احد يسلم من الوهم والخطأ، فرب اسناد يسلم من المجروحين، فيه علة تقدح في صحته،تحتاج لمعرفتها دقة نظر، فنشأ ما يسمى بعلم العلل، وهو علم برأسه،قال الحافظ ابو عبدالله الحاكم:(وليس لهذا النوع من العلم اكثر من مذاكرة اهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الاحديث بالاسانيد الصحيحة، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة اهل المعرفة لتظهر علته)[2]

وان علم العلل من ادق علوم مصطلح الحديث، ولم يخض في هذا العلم الا حذاق اهل الحديث، قال الحافظ ابن حجر: (وهذا اغمض انواع الحديث وادقها مسلكاً، ولا يقوم به الا من منحه الله اطلاعاً حاوياً، ولهذا لم يتكلم فيه الا افراد إئمة هذا الشأن وحذاقهم)[3]

ومن نظر في مصنفات كتب العلل، لاحظ يقظة أئمة الحديث، وعظيم جهودهم في تنقية السنة المشرفة.

وقد كان احد اولئك الاعلام، الامام ابو عبدالرحمن النسائي، حيث صنف كتابه السنن، وميز فيه بين الصحيح وغيره أحياناً، فهو كتاب يشهد على تفننه في ذلك

---

(١) مقدمة الصحيح(١/١٠).

(٢) معرفة علوم الحديث(١١٣).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح(٢/٧١١).

العلم، ودقة نظره وتحريه. فكانت هذه الدراسة ابرازاً لجهده في ذلك، وجمع اقواله في علل الأحاديث، والتعرف على كتابه السنن الصغرى، ومنهجه في تصنيفه.

اولاً: **اهمية البحث، واسباب اختياره:-**

اشتمل كتاب السنن الصغرى (المجتبى) على الكثير من النقد للروايات التي رواها، والذي يلفت النظر في تلك المقولات، دقتها وعمقها، فهي دراسة تطبيقية لعملية النقد الحديثي، وتنبع اهمية الدراسة من الاتي:-

١- الامام ابو عبدالرحمن النسائي، ناقد عصره، وهوامام من أئمة الحديث،فكلامه على الاحاديث يعد مصدراً هاماً من مصادر النقد الحديثي في عصره.
٢- تناولت هذه الدراسة كتاباً هاماً من كتب السنة النبوية التي تشتمل على نقد الحديث.
٣- الكشف عن منهج النسائي في عملية النقد الحديثي.
٤- معرفة منهج النسائي في كتابه السنن تفصيلاً.

ثانياً: **منهج البحث،**

اقتضت طبيعة الدراسة جمع مقولات النسائي الواردة في كتابه السنن الصغرى، في العلة وغيرها، ودراستها، وتصنيفها موضوعياً، مع التعريف بالنسائي وكتابه، وتقييم عمله في التعليل، وكانت الخطوات وفق الاتي:

١- دراسة حياة النسائي، من حيث حياته الذاتية،وشخصيته العلمية، وعصره.
٢- التعريف بكتاب السنن الصغرى، وعلاقته بالسنن الكبرى، وما دار حوله بالنسبة لصحة نسبته للنسائي.
٣- استقرأت الكتاب، واستنبطت منهجه وشرطه فيه.
٤- درست مصطلحات النسائي النقدية في سننه.
٥- درست علل الاحاديث التي تكلم عليها النسائي في سننه الصغرى، دراسة شاملة بعد جمعها وتصنيفها موضوعياً، وذلك بتخريج الاحاديث من مواطنها الاصيلة وبيان اقوال العلماء الاخرين فيه، مع الترجيح بين الاقوال عن التعارض، وبيان الاحاديث التي لم يوفق النسائي في تعليله اياها.
٦- عقدت فصلاً للموازنة بين تعليل النسائي، وغيره من أئمة هذا الشأن، ومنهم

الامام مسلم في صحيحه، والامام ابي داوود في سننه، والإمام الترمذي في جامعه.

ثالثاً: **الجهود السابقة:**

مما يلفت النظر، ان كتاب السنن الصغرى من اقل الكتب التي لاقت عناية من قبل العلماء، قال السيوطي مبيناً قلة العناية بالكتاب: (اذ له منذ صنف اكثر من ستمائة سنة، ولم يشتهر عليه شرح ولا تعليق).[1]

ونجد على الكتاب بعض الشروحات والدراسات:

١- كتاب زهر الربى على المجتبى، للامام جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، وهو عبارة عن شرح مختصر، وبيان لبعض المسائل الفقهية، والكتاب مطبوع بحاشية السنن، دار الفكر، الطبعة الاولى، ١٩٣٠م.

٢- تعليقات الامام السندي، وهو لا يفترق كثيراً عن سابقه في الاختصار والتعليق، وهو مطبوع ايضاً بحاشية السنن للطبعة السابقة.

٣- شرح لفضيلة الشيخ محمد المختار الشنقيطي -رحمه الله-، والمسمى (شروق الانوار)، ولم يصدر منه سوى ثلاثة اجزاء،في ابواب الطهارة فقط، وهو شرح مفصل، يتناول الحديث بكافة جوانبه سنداً ومتناً، والكتاب طبع في مصر، مطبعة المدني، الطبعة الاولى، ١٩٨٩م.

٤- التعليقات السلفية على سنن النسائي، لابي الطيب محمد عطاء الله، مطبوع على الحجر. ذكره عاصم القريوتي في تحقيقه لكتاب طبقات المدلسين لابن حجر(ص٥).

٥- رسالة دكتوراه، قدمت لجامعة الازهر في مصر بعنوان: الامام النسائي وجهوده في الحديث، في سنة١٩٧٤م.

٦- رسالة ماجستير بعنوان: الضعفاء والمجهولون والمتروكون عند النسائي، للباحث عباس وصي الله، في جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة،١٩٧٧م.

---

(١) زهر الربى (٢/١).

٧- صحيح السنن وضعيفه، من عمل الشيخ ناصرالالباني، مكتبة التربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٨م.

٨- ترقيم وفهرسة الاستاذ عبدالفتاح ابو غدة، حيث رقم كتبه وابوابه، واحاديثه، ووضع فهارس له، مطبعة لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٩- طبع الكتاب طبعة جديدة في مطبعة: تحقيق التراث الاسلامي، دار المعرفة، بيروت، حيث خرجت الاحاديث التي شاركها مع الكتب الخمسة، الطبعة الاولى١٩٩١م.

مما سبق ذكره، فان الموضوع الذي اتقدم به لم يفرد بدراسة مع اهميته، فلم يقم احد بدراسة مقولات النسائي في العلل، مع اهميتها ومكانتها.

المبحث الاول

الإمام النسائي ٢١٥-٣٠٣هـ

المطلب الاول: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، شخصيته:

١- اسمه ونسبه: هو الحافظ أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبدالرحمن النَّسائي، أحد الأئمة المبرِّزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين.

والنَّسائي نسبة إلى مدينة "نسا"، بلدة في خراسان، قال ياقوت الحموي: نسا بفتح أوله مقصور، واسم هذا البلد أعجمي، وقال أبو سعد: كان سبب تسميتها بهذا الاسم، أن المسلمين لما وردوا خراسان قصدوها، فبلغ أهلها فهربوا، ولم يتخلف بها غير النساء، فلما أتاها المسلمون لم يروا بها رجالاً، فقالوا: هؤلاء نساء لا يقاتلن، فننسى أمرها. والنسبة الصحيحة إليها: نسائي، وقيل: نسوي.[١]

٢- مولده ونشأته: قال النسائي: (يشبه ان يكون مولدي سنة٢١٥، لأن رحلتي الأولى إلى قتيبة كانت سنة ٢٣٠، أقمت عنده سنة وشهرين).[٢]

وقال ابن خلكان: (رأيت في مسوداتي بخطي ان مولده بنسا سنة خمس عشرة).[٣]

نلاحظ ان الامام النسائي في سن الخامسة عشرة، حيث بدأ الرحلة لطلب الحديث، واستهلها برحلته الى قتيبة بن سعيد محدث خراسان.

وذكر ابن الجوزي الرحلات التي قام بها الامام النسائي، حيث قال: (رحل إلى نيسابور، فسمع اسحاق بن ابراهيم الحنظلي، والحسين بن منصور، ومحمد بن رافع وغيرهم، ثم خرج الى بغداد، وانصرف عن طريق مرو، فكتب عن علي بن حجر وغيره،

---

(١) معجم البلدان، للامام ابي عبدالله ياقوت الحموي، مكتبة الأسدي، طهران١٩٦٥م. (٢٣٨/٨)

(٢) تهذيب التهذيب -ابن حجر العسقلاني- دار الفكر، ط١، ١٩٨٤م/(٣٢/١).

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان -ابو العباس شمس الدين ابن خلكان- تحقيق د. احسان عباس، دار صادر(٧٧/١).

ثم توجه الى العراق، فكتب عن ابي كريب وأقرانه، ثم دخل الشام ومصر).[١]
واستوطن مصر، وبها اشتهر، وكان يسكن زقاق القناديل.[٢]

٣- شخصيته: كان شيخاً مهيبا، مليح الوجه، حسن الشيبة، قال ابن العماد الحنبلي: (وكان رئيساً نبيلا، حسن البزة، كبيرالقدر، له اربع زوجات، يقسم لهن ولا يخلو من سرية، لنهمته في التمتع، ومع ذلك كان يصوم صوم داود ويتهجد، وقال ابن المظفر: سمعتهم بمصر يصفون اجتهاد النسائي من العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحج والجهاد، وإقامته السنن، واحترازه عن مجالس السلطان).[٣]

وقال الذهبي: (كان نضر الوجه مع كبر السن، يؤثر لباس البرود النوبية والخضر، وكان يكثر أكل الديوك، تشترى له وتسمن وتخصّى).[٤]

المطلب الثاني: مكانته العلمية.

لقد تبوأ النسائي مكانة علمية مرموقة، فكان يعد من أئمة المحدثين، ورأس الحفاظ في عصره.

١- ثناء العلماء عليه: قال ابن كثير: (الامام في عصره، والمقدم على اضرابه وأشكاله، وفضلاء دهره).[٥]

وقال الدارقطني: (ابو عبدالرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل

---

(١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم -ابو الفرج ابن الجوزي- حيدر أباد، ط١، ١٣٥٧هـ(٦/١٣١).

(٢) هو مكان مشهور بمصر، فيه سوق الدفاتر والكتب، وسمي بذلك لأنه كان منازل الأشراف وكانت على ابوابهم قناديل، انظر معجم البلدان(٣/١٤٥).

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب -ابو الفلاح ابن العماد الحنبلي- المكتب التجاري، بيروت.(٢/٢٣٩).

(٤) سير أعلام النبلاء -شمس الدين الذهبي- تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة/ ط١/١٩٨٤م (١٤/١٢٨).

(٥) البداية والنهاية -ابو الفداء ابن كثير الدمشقي- تحقيق د. احمد ابو ملحك، دار الكتب العلمية، بيروت/ط٤ ١٩٨٨م(١١/١٣١).

عصره). [1]

وقال الطحاوي: (هو امام من أئمة المسلمين، وقال ابو علي الحافظ: هو الامام في الحديث بلا مدافعة).

وقال الذهبي: (كان من بحور العلم، مع الفهم والاتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، وقال مأمون المصري: خرجنا الى طرسوس مع النسائي سنة الفداء، فاجتمع جماعة من الأئمة: عبدالله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن ابراهيم، وكيلجة، فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ؟ فأجمعوا على أبي عبدالرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه. ويتابع قوله الذهبي: ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله، من مسلم، ومن ابي داود، ومن ابي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة). [2]

٢- شيوخه وتلامذه، وآثاره العلمية:

شيوخه: اخذ النسائي العلم وحصلة عن مجموعة معروفة من كبار الحفاظ والائمة، قال ابن حجر: (سمع من خلائق لا يحصون). [3] وقد ذكر الذهبي والمزي عدداً كبيراً من شيوخه، نذكر منهم:

قتيبة بن سعيد(٢٤٠هـ)، هشام بن عمار الدمشقي(٢٤٥)، واسحاق بن راهويه(٢٣٨) وعلي بن حجر الحافظ الكبير(٢٤٤)، والامام الحافظ عمرو الفلاس(٢٤٩)، وأحمد بن منيع صاحب التصانيف(٢٤٤)، وعثمان بن ابي شيبة الحافظ(٢٣٩)، وعيسى بن حماد زغبة الحافظ المصري(٢٤٨)، وهناد السري شيخ الكوفة(٢٤٣)، وابو كريب محمد بن العلاء(٢٤٨)، والحارث بن مسكين(٢٥٥) وله قصة معه، قال ابن الاثير: (قيل: انه أتى الحارث بن مسكين في زي انكره، عليه قلنسوة وقباء، وكان الحارث خائفاً من امور تتعلق بالسلطان، فخاف ان يكون عيناً عليه، فمنعه، فكان يجيء، فيعقد خلف الباب ويسمع، ولذلك لم يقل: حدثنا الحارث،

---

(١) السير(١٤/١٢٧).

(٢) السير(١٤/١٢٧).

(٣) التهذيب(١/٣٢).

وانما يقول: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع.[1] (مما يدل على شدة تحريه وورعه). وقد حدث عن بعض اقرانه، مثل: ابي داوود سليمان بن الاشعث السجتاني(٢٧٥هـ)، وسليمان بن ايوب الاسدي(٢٨٩هـ)، وعبدالله بن أحمد بن حنبل(٢٩٥هـ).

وقال الجزري: وروى القراءة عن أحمد بن نصر النيسابوري، وأبي شعيب السوسي. روى عنه الحروف محمد بن أحمد بن قطن الطماوي، والحسن بن رشيق.[2]

تلاميذه: وقد حدث عنه خلق كثير، منهم: ابنه عبدالكريم(٣٦٧هـ) وابو بكر السيني(٣٦٤هـ). وابو جعفر الطحاوي(٣٢١)، وابو أحمد عبدالله بن عدي الحافظ(٣٦٥هـ)، وابو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(٣٦٠هـ)، وامم لا يحصون.[3]

آثاره العلمية:

لقد اثمر اجتهادالنسائي، ومثابرته على تحصيل العلم منذ صغره، وارتحاله الى العلماء في مختلف الامصار، حيث تمكن من جمع هذا العلم الغزير، والذي ظهر في مصنفاته في علم الحديث خاصة. فجمع الأحاديث التي اخذها عن شيوخه في مصنفه الكبير(السنن الكبرى).[4]والذي يحتوي على اثني عشر الف حديث تقريباً، واختصر منه المجتبى وزاد عليه.

وصنف مسند حديث الزهري،[5] وكتاب خصائص علي بن ابي طالب[6]، وكتاب

---

(١) جامع الاصول(١/١٩٦)، محمد بن عبدالكريم ابي السعادات ابن الاثير، دار احياء التراث ، بيروت، ط٣ ١٩٨٣م

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء -ابن الجزري- عني بنشره ج.برجستراً. ودار الكتب العلمية/ط٢، ١٩٨٠(٦١/١)

(٣) السير(١٢٨/١٤)تهذيب الكمال(٣٢٨/١).

(٤) والكتاب مطبوع بتحقيق د.عبدالغفار البنداري وسيد حسن/دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه، ابن خير الاشبيلي، بيروت ١٩٦٣ (١٤٥).

(٦) وهو متضمن في السنن الكبرى، وطبع مستقلاً ونشره محمد باقر المحمودي ، بيروت، ١٤٠٣هـ.

عمل اليوم والليلة[١] ومن مصنفاته في الرجال والعلل: تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، والطبقات، وتسمية فقهاء الامصار من اصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومن بعدهم،[٢] وكتاب الضعفاء والمتروكين [٣]، وكتاب التمييز[٤]، وكتاب الكنى[٥]، وغيرها من الكتب.

وللحافظ مصنفات في غير علوم الحديث، منها في علوم القرآن، مثل: فضائل القرآن[٦] وكتاب التفسير[٧].

مذهب النسائي وعقيدته:

مذهب الامام النسائي في الفروع، هو مذهب الامام الشافعي، وهذا ما نلاحظه من قراءة كتابه السنن. قال ابن الاثير: (كان شافعياً، وله مناسك على مذهب الشافعي).[٨] وذكره السبكي في طبقات الشافعية.[٩]

ولم يكن مقلداً فحسب؛ بل كان يجتهد في بعض المسائل، سأله احد التلاميذ عن مسألتين: قال: ما مذهبك في النبيذ؟وما الصحيح في إتيان النساء في ادبارهن؟ قال:

---

(١) وهو متضمن في السنن الكبرى، وطبع مستقلاً بتحقيق د.فاروق حماده/مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٥م.

(٢) وهي مطبوعة تحت عنوان: ثلاث رسائل حديثية تحقيق مشهور حسن وعبدالكريم الوريكات، مكتبة المنار الاردن ط١، ١٩٨٧م.

(٣) مطبوع في مجلد مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

(٤) نقل عنه كثيراً الذهبي وابن حجر في الميزان والتهذيب، ميزان الاعتدال (٤٣/٢) التهذيب (٢٩٠/١).

(٥) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة(١٢١).

(٦) نقل عنه الزركشي في البرهان(٤٣٢١).

(٧) وهو متضمن في السنن الكبرى، وطبع مستقلاً بتحقيق صبري عبدالخالق وسيد الحلبي، مؤسسة الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

(٨) جامع الاصول(١٦٨/١).

(٩) : (١٤/٣)

مذهبي في النبيذ انه حرام، لحديث ابن سلمة عن عائشة: "كل شراب اسكر فهوحرام".[1] فلا يحل لاحد ان يشرب منه قليلاً أو كثيراً.

والثاني: لا يصح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في اباحته ولا تحريمه شيء، ولكن محمد بن كعب القرظي حدث عن جدك ابن عباس: اسق حرثك من حيث شئت. فلا ينبغي لاحد ان يتجاوز قوله.[2]

عقيدته:

هو من اهل السنة والجماعة، نتبين هذا من رأيه في مسألة خلق القران: قال قاضي مصر ابوالقاسم عبدالله بن ابي العوام: (حدثنا النسائي عن اسحاق بن راهوية عن محمد بن اعين قال: قلت لابن مبارك: ان فلاناً يقول: من زعم عن قوله تعالى «**انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني**» مخلوق، فهو كافر، فقال ابن المبارك: صدق. قال النسائي: بهذا اقول).[3]

وهو سلفي العقيدة، نلاحظ ذلك بوضوح من خلال التراجم التي وضعها في كتاب النعوت في السنن الكبري[4]. وكذا في كتاب التفسير، عندما ذكر باب: سورة فصلت: «**ثم استوى الى السماء**» آيه١١. ذكر حديثين في الباب: الاول: حديث عمر بن الحكم قال: اتيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقلت: "يارسول الله، ان جارية لي كانت ترعى غنماً لي، فجئتا وفقدت شاة من الغنم، فسألتها عنها فقالت: اكلها الذئب. فأسفت عليها فلطمت وجهها، وعلي رقبة افأعتقها؟ فقال لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: اين الله؟ قالت: في السماء. فقال: فمن أنا؟ قالت: انت رسول الله. قال:

(١) اخرجه ابوداوود(اشربة٣٦٨٢)، النسائي(٢٩٨/٨).

(٢) تهذيب الكمال(٣٢٨/١)، للمزي، مؤسسة الرسالة، تحقيق بشار معروف، ط٢، ١٩٨٣م. قال الذهبي: جزمنا بتحريمه ولي في ذلك مصنف كبير. (١٣٠/١٤).

(٣) السير(١٣٠/١٤)

(٤) السنن الكبرى(٣٩٣/٤).

فأعتقها"[1].

والحديث الآخر عن عبدالله بن عمر "ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان اذا استوى على بعيره خارجاً الى سفره كبر ثلاثاً...الحديث» وهو في دعاء السفر.[2]

فاراد من ذلك كله ان يستدل لمعنى الإستواء بانه: العلو. والله تعالى اعلم.

المطلب الثالث: عصره:

قد أخّرت ذكر وفاته من قبل، حيث اذكرها في هذا المطلب، لما لقصة وفاته من صلة وثيقة في احداث العصر الذي عاش فيه الامام النسائي.

كان الحكم في الفترة التي عاشها النسائي ما بين٢١٥-٣٠٣هـ، في يد خلفاء بني العباس، ويذهب المؤرخون الى تقسيم الدولة العباسية الى عصرين اثنين، العصر العباسي الاول، ويبدأ من قيام الدولة العباسية عام١٣٢هـ، وينتهي بخلافة الواثق سنة٢٣٢هـ. والعصر العباسي الثاني، ويبدأ بخلافة المتوكل، وينتهي بانتهاء الدولة العباسية بسقوط بغداد بيد التتار عام٦٥٦هـ.

وقد عاصر النسائي طرفاً يسيراً من العصر الاول، وقدراً كبيراً من العصر الثاني، والخلفاء الذين توالوا الحكم في ذلك الزمن هم:

١- المعتصم بالله(٢١٨-٢٢٧هـ).
٢- الواثق بالله هارون بن محمد(٢٢٧-٢٣٢هـ).
٣- المتوكل، جعفر بن محمد(٢٣٢-٢٤٧هـ).
٤- المنتصر بالله، أحمد بن محمد(٢٤٧-٢٤٨هـ).
٥- المستعين بالله، أحمد بن محمد(٢٤٨-٢٥٢هـ).
٦- المعتز بالله، محمد بن جعفر بن محمد(٢٥٢-٢٥٥هـ).
٧- المهتدي بالله، محمد بن هارون(٢٥٥-٢٥٦هـ).
٨- المعتمد على الله، أحمد بن جعفر المتوكل(٢٥٦-٢٧٩هـ).
٩- المعتضد بالله، أحمد ابو العباس(٢٧٩-٢٨٩هـ).
١٠- المكتفي بالله، علي بن المعتضد(٢٨٩-٢٩٥هـ).

---

(١) السنن الكبرى(٦/٤٥١).

(٢) السنن الكبرى(٦/٤٥١).

١١- المقتدر بالله، جعفر بن المعتضد(٢٩٥-٣٢٠هـ).[١]

الناحية السياسية:

لقد اتسم العصر الذي عاش في معظمه الامام النسائي من الناحية السياسية، بضعف الخلفاء، وكثرة الفتن والاضطرابات، والثورات والحروب، وسيطرة الجند من الاتراك. فمن تلك الثورات ثورة الزنج سنة٢٥٧هـ، حيث وثب قائد الزنج على أبلة*، واستباحها وأحرقها، ودخلوا البصرة وعاثوا فساداً.[٢]

ولم يكن لخلفاء بني العباس السيطرة الكاملة على ارجاء الدولة الاسلامية، فظهرت بعض الحركات التي استولت على بعض الاقطار، ومنها القرامطة في زمن المعتضد سنة٢٨٦هـ، حيث ظهر ابو سعيد القرمطي في البحرين وقويت شوكته، وأغار على البصرة ونواحيها، وهزم جيش الخليفة مرات.

ومنها الدولة الطولونية التي ظهرت بمصر والشام، وهي نسبة الى أحمد بن طولون.[٣]

يقول محمد كرد علي: وما زالت الدولة الطولونية بالفعل بالشام ومصر لبني طولون، وبالاسم لبني العباس حتى سنة٢٩٢هـ، ولم يسكت عنهم العباسيون، ولما قوي الجيش قرضوهم وقتلوهم.[٤]

وظهرت بعض الفرق والمذاهب الباطنية، وقويت شوكتها في ذلك الزمن، أمثال المعتزلة والكرامية والقدرية وغيرهم، وظهر ما يُسمى (بالنابتة) في الشام، وهذه الحركة هي التي تهمنا بالنسبة لما وقع مع الامام النسائي. يقول د. فاروق عمر: (ظهرت حركة جديدة أظهرت ميلا للأمويين، واتخذت من معاوية مثالاً ورمزاً للتبجيل والاحترام، وذلك

---

(١) تاريخ الخلفاء -جلال الدين السيوطي- دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

* بضم اوله وتشديد اللام، وهي بلدة على شاطيء دجلة في زاوية الخليج، معجم البلدان (١/٩٦).

(٢) البداية والنهاية(١١/٢٢)، وانظر: العصر العباسي الثاني، د. شوقي ضيف، دار المعارف(٢٦).

(٣) احمد بن طولون ت٢٧٠هـ، الأمير صاحب الديار المصرية والشامية، تركي مستعرب، ولد في سامراء فتفقه وتأدب وتقدم عند الخليفة المتوكل، الى ان ولي الثغور، توفي في مصر. (الأعلام١/١٤٠).

(٤) خطط الشام/محمد كرد علي/ دار العلم للملايين/ط٣، ١٩٨٣(١/١٧٩).

للتقليل من شأن أعدائهم من المعتزلة والعباسيين والعلويين)[1].

ويتابع قوله: (وتعتبر النابتة شيعة معاوية والأمويين في القرن الثالث الهجري، وهم الجيل الجديد المعادي للعباسيين وسياستهم)[2]. ولكي تُدعم حركتهم بمسحة دينية، وتلقى صدى واسعا لدى العامة من الناس، ويمس مشاعرها وأحاسيسها بعمق، ادى برموز تلك الحركة ان يضعوا أحاديث مكذوبة في فضائل معاوية، والنيل من علي بن ابي طالب. يقول د. فاروق: (ومنهم غلام ثعلب، ابو عمر الزاهد ت٣٤٥هـ، كان متطرفا في ولائه لمعاوية، وقد ذكر انه ألف كتابا عن فضائله، ولم يسمح لأحد من التلاميذ ان يحضر حلقته ويتلقى الدروس قبل ان يقرأ ذلك الكتاب)[3].

وقد تصدى الامام النسائي لتلك الطائفة في ذلك الوقت، حيث تذكر لنا القصة: انه خرج من مصر عام٣٠٢هـ الى الشام، حيث قال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب "خصائص علي" رجوت ان يهديهم الله تعالى.[4]



الا ان التعصب المكذوب، اعمى ابصارهم، فقالوا له: ألا تخرج لنا فضائل معاوية، فقال: ما أعرف له فضيلة إلا: "لا أشبع الله بطنك".[5] فما زالوا يدفعونه ويضربونه في خصيتيه حتى اخرجوه من المسجد، فقال: أخرجوني الى مكة، فخرج إليها وهو عليل، وتوفي مقتولا شهيدا.[6]

وقد اختلف في مكان وفاته -رحمه الله-، فذكر البعض انه حمل الى مكة ومات فيها، وهو مدفون بين الصفا والمروة، قاله الدارقطني وابن الأثير.[7]
وقال آخرون: إنه حمل الى الرملة ومات فيها، وهو مدفون هناك، وهذا ما ذكره

---

(١) محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية-د. فاروق عمر- بغداد، ١٩٧٣(١٤٣).
(٢) المرجع السابق(١٤٥).
(٣) المرجع السابق(١٤٧).
(٤) السير(١٤/١٢٨).
(٥) وهذا حديث ذكره النبي عليه السلام حين طلب معاوية وكان ياكل، أخرجه مسلم (البر والصلة٢٦٠٤).
(٦) وفيات الاعيان(١/٧٨) شذرات (٢/٢٣٩)، تهذيب الكمال(١/٣٣٨).
(٧) الكامل في التاريخ -ابن الاثير الجزري- دار الكتب العلمية، بعناية الدقاق/جـ١، ١٩٨٧م(٦/٤٩٠).

ابن يونس وأبو جعفر الطحاوي.[1] وقال صلاح الدين الصفدي: (وكانت وفاته الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر٣٠٣هـ)[2].

ما اتهم به من تشيع:

ذكر البعض انه كان يتشيع، وتشيعه يعني الميل الى علي بن ابي طالب والانحراف عن خصومه، واستدلوا بالقصة الآنفة الذكر، والتي حصلت معه في دمشق، واستندوا ايضا لتصنيفه كتاب "خصائص علي". وأنا لا افهم هذا المفهوم المستنبط من تلك الحادثة، فلم يرد عن الامام النسائي إيذاء معاوية -رضي الله عنه-، وإنما أراد تصحيح ما يُقال من أولئك الغلاة في علي بن ابي طالب، وما وضعوه من أحاديث في فضائل معاوية، فكل الذي أرادوه من ذلك هو العداء للعباسيين الحاكمين.

فمن خلال دراسة حياة النسائي الفكرية والعلمية، والى جانب معرفة مؤلفاته ومشايخه، فلم اجد نصا صريحا يدل على تشيعه. إلا ان الشيعة ذكروا له ترجمة في كتبهم، ومنهم السيد الأميني في كتابه أعيان الشيعة.[3]

والامام النسائي لم يسء الى معاوية، ولا يكون منه هذا، ان يلمز احد الصحابة، وقد سئل عن معاوية فقال: إنما الاسلام كدار لها باب، فباب الاسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما اراد الاسلام، كمن نقر الباب انما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة.[4]

الناحية العلمية:

رأينا ان الدولة العباسية مرت في حالة ضعف سياسي شديد، لأن الخلفاء لم يكن لهم إذ ذاك إلا الاسم، ومع ذلك فقد كانت الحركة العلمية قوية.[5]

---

(١) تهذيب الكمال(١/٣٤٠).

(٢) الوافي بالوفيات -صلاح الصفدي- باعتناء س. ديورينغ -دار الصياد-١٩٧٢م،(٦/٤١٦).

وانظر: العبر في خبر من غبر، الذهبي/تحقيق فؤاد السيد/الكويت١٩٦١(٢/١٢٣).

(٣) أعيان الشيعة -السيد محسن الأميني- مطبعة الانصاف، بيروت/ط٢، ١٩٦٠(٨/٣١١).

(٤) تهذيب الكمال(١/٣٣٩).

(٥) محاضرات في الدولة العباسية -محمد الخضري بك- المكتبة التجارية، مصر.(ص٥).

ويعتبر هذا العصر من أزهى العصور العلمية في تاريخ الاسلام، ففيه نشأت المذاهب الفقهية الاسلامية، وفيه دونت المصنفات الحديثة الضخمة: كالكتب الستة، ومسند أحمد، وغيرها، وازدهر علم النقد الحديثي على يد يحيى بن معين، وابن المديني، وابو حاتم وابو زرعة الرازيين، والبخاري والترمذي، ومنهم النسائي.

ويحس كل من يطالع الحركة العلمية في العصر العباسي الثاني، وكأن سباقاً وتنافساً حصل بين العلماء، فقد جدوا في طلب العلم وتحصيله، وهذا الشغف العلمي ادى الى انتشار الرحلة في طلب العلم من بلد الى بلد، فانتشرت بذلك المذاهب والمصنفات.

ولم يكن العلم في ذلك الوقت مقتصراً على فئة دون فئة، بل كان حظا مشتركا بين كل الفئات، اذ كان العلم مطروحا في المساجد مباحاً للجميع، ونتبين هذا من القاب بعض اهل العلم، مثل: الحداد، الحذاء، السمّان، العطّار، القواريري...

وقد تطور في ذلك العصر منهج التأليف في الحديث. لأن أهل العلم رأوا أ ن طريقة المسانيد التي كانت منتشرة في تصنيف وترتيب الأحاديث، فيها شيء من الصعوبة وكانت الدراسات الفقهية تمت حينئذ، واحتاج الفقهاء الوصول الى الدليل بصورة يسيرة، فبدأ التصنيف اكثر على الكتب والأبواب الفقهية. فصنف البخاري جامعه على ذاك الترتيب وكذلك الامام الترمذي وأبو داود، وهذا ما فعله الامام النسائي -رحمهم الله جميعاً.

المبحث الثاني

كتاب السنن الصغرى «المجتبى»

المطلب الاول: التعريف بالكتاب، وعلاقته بالسنن الكبرى:

من المعلوم ان كتب السنن مرتبة بحسب الأبواب والموضوعات الفقهية، ومنها سنن النسائي، فهو متخصص في السنن العملية فقط، وليس كتاباً جامعاً، وقد اشتمل على٥١ كتاباً في مختلف الموضوعات الفقهية، أولها كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الأشربة. وأما أبوابه فهي كثيرة، لما امتاز به الكتاب بكثرة التعريفات، حيث بلغت(٢٦١٤) بابا، وعدد أحاديثه(٥٧٦١) حديثاً.

وقد قام الامام النسائي باختصار هذا الكتاب من كتابه الأصل (السنن الكبرى)، ذلك ان احد الامراء سأله عن كتابه السنن: أكله صحيح؟ فقال: لا. قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً، فصنع المجتبى، فهو المجتبى من السنن، ذكر القصة بسندها ابن خير الاشبيلي في فهرسته، كما سيأتي بيانه.

إلا ان بعض العلماء أورد اعتراضاً على هذا الكلام، ومنهم الامام الذهبي، حيث ذكر انه من اختصار تلميذه ابن السني[١]، وليس من عمل النسائي نفسه.[٢]، وهذا ما ذكره ابن عماد الحنبلي عند ترجمته لابن السني.[٣]

فالمسألة المطروحة: هل المجتبى تصنيف الامام النسائي، ام هو انتقاء ابن السني؟

لاحظنا مما سبق ان في المسألة قولين، حيث اعترض الذهبي وغيره على كون السنن الصغرى للامام النسائي، وفريق آخر ذكر انه من تصنيف الامام النسائي، والى جانب هذا القول يقف كثير من العلماء والمحدثين، منهم الدارقطني، والبيهقي، والمزي كما يُعرف من تحفة الأشراف، وابن حجر والسيوطي، والسخاوي، وغيرهم من الأئمة والأعلام. ونستطيع ان نناقش المسألة على النحو التالي:

---

(١) هو ابو بكر احمد بن اسحاق، المعروف بابن السني، ت٣٦٤هـ (تذكرة الحفاظ٣/٩٣٩).

(٢) سير أعلام النبلاء(١٤/١٢٧).

(٣) شذرات الذهب(٣/٤٧).

ما نقله ابن خير الاشبيلي في فهرسته عن ابي محمد بن يربوع، عن ابي علي الغساني قال: كتاب الايمان والصلح ليسا من المصنف الكبير، إنما هما من المجتبى -له بالباء-، في السنن المسندة لأبي عبدالرحمن النسائي، اختصره من كتابه الكبير المصنف.[1] ثم ذكر القصة في طلب الأمير من النسائي على أن يختار الصحيح مجرداً من الكبرى.

فهذا نص ظاهر في الموضوع، وأبو علي الغساني: حافظ ثبت.[2]

وقال ابن كثير-وهو المعاصر للذهبي-:(وأنتخب النسائي ما هو أقل حجما منه بمرات، وقد وقع لي سماعهما)[3].

ويقول د.فاروق حمادة في مقدمة تحقيقه لكتاب عمل اليوم والليله للنسائي:(إني وجدت مجلدين من المجتبى قديمين جدا، كتبت عليها سماعات بين سنة: ٥٥٣هـ-٥٦٠هـ، فيها نص ظاهر أنها من تأليف النسائي، في صدر أحدهما: الجزء الحادي والعشرون من السنن المأثورة عن الرسول-صلى الله عليه وسلم- تأليف أبي عبد الرحمن النسائي، رواية أبي بكر أحمد بن اسحاق بن السني عنه، فهذا يدل أنها من تأليف النسائي، وابن السني مجرد راوية لها)[4].

ومن جانب آخر نستطيع أن نرد على الذهبي بالآتي:

١- لم يقدم الذهبي دليلا على قوله المتقدم. والذي يبدو أن هذا القول جاء نتيجة: أن السنن الصغرى لم تشتهر إلا عن أبي بكر بن السني، بينما الكبرى رواتها كثر.

٢- الدراسة الميدانية المقارنة بين الكتابين:-

فكتاب المجتبى ألفه مستقلا عن الكبرى، ووضع فيه اضافات جديدة، وقدّم وأخّر دون التقيد بمنهجه في الكبرى. وكذلك في المجتبى زيادة تراجم وأبواب واستنباطات ليست في الكبرى، وكذلك فإنه أبان عن علل بعض الأحاديث في المجتبى، مما لم يذكره في الكبرى، ونتبين هذا في الفصل الثاني عند دراسة تعليل النسائي.

---

(١) الفهرست(١١٦).

(٢) تذكرة الحفاظ(١٢٣٣/٤).

(٣) البداية والنهاية(١٣١/١١)

(٤) عمل اليوم والليلة(٧١، ٧٢).

وهنالك نصوص صريحة في المجتبى في هذا الجانب، قال النسائي: كتاب القصاص، باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبى مما ليس في السنن: تأويل قول الله عز وجل: « **ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها**»سورة النساء آية٩٣[١]

وأورد في المجتبي كتاب تحريم الدم بكل تفريعاته[٢]، وهو مما ليس في الكبرى.

وكذا في كتاب المزارعة، ذكر في آخره أبوابا: تبين كيفية ونصوص التعاقد بين الشركاء[٣]، وليست موجودة في الكبرى.

وقد أجرى الشيخ عبدالصمد شرف الدين مقارنة في ابواب الطهارة بين الكتابين، قال: (فمما لامراء فيه، ان الامام ابا عبدالرحمن النسائي هو الذي انتخب من سننه الكبرى ما هو أقل حجما).

ويقول الاستاذ زهير الشاويش عن هذه المقارنة: حيث ضم الجزء المطبوع من الكبرى من كتاب الطهارة مع الصغرى وجعلهما في مجلد واحد، حيث تبين انه اشتمل على ٤٢١ حديثا، بما فيه الكبرى والصغرى منها:

٢٨٦ حديثاً مشتركا بين الكبرى والصغرى.

٢٣ حديثاً تختص بها الكبرى دون الصغرى.

١١٢ حديثاً تختص بها الصغري دون الكبرى.[٤]

٣- سند الكتاب:

والسند دليل قوي على صحة نسبة الكتاب، فالذي روى الكتاب عن النسائي هو ابو بكر بن السني، ولم تشتهر رواية الكتاب إلا عنه. ورواه عنه القاضي ابو نصر

---

(١) السنن(٨/٦٢).

(٢) السنن(٧/٧٥).

(٣) السنن(٧/٥٤-٦١).

(٤) مقدمة ضعيف سنن النسائي(١٠-٢١).

الكسار[1] وعنه عبدالرحمن الدُّوني[2]، ثم يتفرع الاسناد.

حيث رواه ابن خير الاشبيلي عن سعد الخير بن محمد عن الدونى به.[3]

ورواه الشيخ صالح الفلاني في كتابه قطف الثمر[4]، من طريق ابي طالب محمد بن علي القبيطي[5] عن ابي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي[6]، عن ابي عبدالرحمن الدوني عن أحمد الكسار عن ابن السني عن النسائي.

وقد روى حمزة الكناني عن النسائي كتابي الايمان والصلح من المجتبى، وذلك ما ذكره ابن الاشبيلي من طريق ابن يربوع عن ابي علي الغساني عن ابي عمر بن عبدالبر عن أحمد بن الفتح التاجر عن حمزة الكناني عن ابي عبدالرحمن النسائي.

ومن طريق الغساني ايضا عن مروان عن ابراهيم الحبال عن محمد بن الصفدي عن حمزة عن النسائي.[7]

بناء على ما سبق، يمكننا ان نميل الى القول: بأن نسبة الكتاب -كتاب المجتبى- الى النسائي صحيحة، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: منهج الكتاب.

كتاب النسائي هذا، سار فيه على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه، وفن الاسناد، ونقد الحديث وكان هذا هو مقصد الامام النسائي من تأليفه لهذا الكتاب.

---

(١) هو الامام ابو نصر احمد بن الحسين الكسار القاضي، كان من اجل تلامذة ابن السني، ت٤٣٣هـ (شذرات الذهب٣/٢٥٠).

(٢) هو ابو محمد عبدالرحمن بن محمد الدُّونى -بضم المهملة- نسبة الى قرية دون، كان زاهدا عابدا، ت٥٠١هـ(الشذرات٤/٣).

(٣) الفهرست(١١٨).

(٤) قطف الثمر في رفع اسانيد المصنفات في الفنون والأثر، للامام صالح بن محمد الفلاني، ت١٢١٨هـ، تحقيق عامر حسن صبري، دار الشروق، جدة، ط١، ١٩٨٤. (ص٦٠-٦٢).

(٥) هو مسند العراق ابو طالب القبيطي، ت٦٤١هـ (التذكرة٤/١٨).

(٦) هو الامام ابو زرعة المقدسي الهمذاني، روى الكثير، وكان رجلاً صالحا، ت٥٦٦هـ. (شذرات الذهب٤/٢١٧).

(٧) الفهرست(١١٨).

اولا، الجانب الفقهي:

نعلم ان النسائي -رحمه الله- شافعي المذهب، وكان يقصد جمع ما ثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مما يمكن ان يستدل به الفقهاء، فجمع الأدلة من الأحاديث، ورتبها على الكتب والأبواب، ووضع لها التراجم التي تبلغ منزلة بعيدة في الدقة.

ويظهر الجانب الفقهي في الآتي:

١- كثرة التفريعات الفقهية في الأبواب، فمثلا: كتاب الحيض[1]، ذكر فيه(٢٦) بابا بينما اورد فيه ابو داود(١٩) بابا، والترمذي(١٣) بابا.

وكتاب السهو[2]، اورد فيه(١٠٥) بابا، في حين اورد فيه ابو داود(١٢) بابا، والترمذي(١٩) بابا.

٢- ان هذه التفريعات والتراجم استلزمت من النسائي ان يعدد في طرق التعبير عن المواد الفقهية، ويسلك مسالك مختلفة في المطابقة بين الترجمة والحديث ويظهر اشكال الترجمة في الأتي:

أ- انتهج النسائي أحياناً ايراد الآيات القرآنية في ترجمة بعض الابواب، مستنبطا منها استنباطات جليلة. مثلا: قوله في كتاب الطهارة[3] باب تأويل قول الله عز وجل «**إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا**... الآية»المائدة٦.

ب- ذكر المسائل المختلف فيها في ترجمة الباب، مثلا: في كتاب الجمعة[2]: باب: الأمر بايجاب الغسل يوم الجمعة، وذكر وراءه باب: الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة.

---

(١) السنن(١/١٨٠).

(٢) السنن(٣/٢).

(٣) السنن(١/٦).

(٢) السنن(٣/٩٣).

وذكر في كتاب النكاح[1]: باب: الرخصة في نكاح المحرم، وذكر بعده باب: النهي عن نكاح المحرم.

جـ- الترجمة بصيغة استفهام، مثلا قوله في كتاب الطهارة[2]، باب: هل يستاك بحضرة رعيته؟.

د- الترجمة بتوضيح غريب، أو تفسير معنى، مثلا قوله في كتاب الزكاة[3]: باب: الصدقة عن ظهر غنى. وذكر حديث وابدأ بمن تعول. ثم ذكر بعده باب: تفسير ذلك: وذكر حديث: تصدق به على زوجتك.

وذكر في كتاب البيع[4] : باب: النهي عن المصراة، وهو ان يربط اخلاف الناقة أو الشاة وتترك من الحلب يومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيزيد مشتريها في قيمتها لما يرى من كثرة لبنها.

هـ- الترجمة بذكر الاختلاف على الرواة، وهذه كثيرة، سنتعرض لها في الكلام عن تعليل النسائي.

و- الترجمة الظاهرة العامة، وهي ما تعارف عليه الأئمة في الترجمة للدلالة على موضوع الحديث، وهي التي تغلب على باقي التراجم.

وقد يرسل أحياناً في بعض التراجم بقوله: باب: نوع آخر منه. هذه هي الملاحظات العامة على تراجمه.

٣- مقولاته الفقهية: لم يكثر الامام النسائي في هذا الجانب، بحيث عقب على بعض الأحاديث برأيه الفقهي في المسألة، ولم ينقل عن احد من العلماء والفقهاء في آرائهم الفقهية، كفعل الامام الترمذي.

فكل الذي له في السنن هو الآتي:

أ- روى من طريق المنذر بن المغيرة عن عروة ان فاطمة بنت ابي حبيش أتت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إنما ذلك عرق، فانظري، إذا أتاك قرؤك فلا

---

(١) السنن(٦/٨٧).

(٢) السنن(١/٩).

(٣) السنن(٥/٦٢).

(٤) السنن(٧/٢٥٣).

تصلي، فإذا مرّ قرؤك فتطهري، ثم صلي ما بين القرء الى القرء".

قال: هذا الدليل على ان الإقراء حيض.[1]

ب- ذكره لأبواب لا يورد فيها أحاديث، وإنما يذكر كلاما له يبين فيه كيفية ونصوص التعاقد بين الشركاء:

قال في كتاب المزارعة: باب النهي عن كراء الارض. قال النسائي: كتابه المزارعة على ان البذر والنفقة على صاحب الارض، وللمزارع ربع ما يخرج الله عز وجل منها: هذا كتاب كتبه فلان بن فلان بن فلان في صحة منه وجواز أمر لفلان بن فلان إنك دفعت إلي جميع أرضك التي بموضع كذا في مدينة كذا مزارعة، وهي الأرض التي تعرف بكذا... الخ.[2]

وقال في الكتاب نفسه: باب: شركة عنان بين ثلاثة: هذا ما اشترك عليه فلان وفلان وفلان في صحة عقولهم وجواز أمرهم، اشتركوا شركة عنان لا شركة مفاوضة بينهم في ثلاثين الف درهم وضحا جيادا... الخ.[3]

وقال في الكتاب نفسه: باب شركة مفاوضة بين اربعة على مذهب من يجيزها، قال الله تعالى: «**يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود**»المائدة١. هذا ما اشترك عليه فلان وفلان وفلان وفلان. بينهم شركة مفاوضة في رأس مال. جمعوه بينهم من صنف واحد ونقد واحد... الخ.[4]

وذكر باب تفرق الشركاء عن شريكهم: هذا كتاب كتبه فلان وفلان وفلان وفلان بينهم وأقر كل واحد منهم لكل واحد من اصحابه المسمّين معه في هذا الكتاب: بجميع ما فيه في صحة... الخ.[5]

وذكر باب تفرق الزوجين عم مزاوجتهما:

---

(١) السنن(١/١٢١).
(٢) السنن(٧/٥١).
(٣) السنن(٧/٥٥).
(٤) السنن(٧/٥٦).
(٥) السنن(٧/٥٧).

قال الله تعالى: « **ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا ان يخافا ألا يقيما حدود الله**... الآية »البقرة٢٢٩.

هذا كتاب كتبته فلانة بنت فلان في صحة منها وجواز امر، لفلان بن فلان إني كنت زوجة لك وكنت دخلت بي فأفضيت إلي ثم اني كرهت صحبتك وأحببت مفارقتك من غير إضرار... الخ.[1]

وذكر باب الكتابة: قال الله عز وجل: « **والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم**... الآية »النور٣٣.

هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في صحة منه وجواز امر، لفتاه النوبي الذي يسمّي فلانا وهو يومئذ في ملكه ويده إني كاتبتك على...الخ.[2]

وذكر باب تدبير: هذا كتاب كتبه فلان بن فلان لفتاه الصُّقلي الخبازّ الطبّاخ، الذي يسمّى فلانا، وهو يومئذ في ملكه ويده إني دبرتك لوجه الله...الخ.[3]

جـ- تفسيره لبعض ايات الأحكام:

ذكر في كتاب قسم الفيء: قال ابو عبدالرحمن: قال الله عز وجل: « **واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى**... الآية »الأنفال٤١.

(وقوله عز وجل: لله، ابتداء كلام، لأن الأشياء كلها لله عز وجل، ولعله إنما استفتح الكلام في الفيء والخمس بذكر نفسه، لأنها أشرف الكسب، ولم ينسب الصدقة الى نفسه عز وجل لأنها اوساخ الناس، والله تعالى أعلم. وقد قيل يؤخذ من الغنيمة شيء فيجعل في الكعبة وهو السهم الذي لله عز وجل وسهم النبي -صلى الله عليه وسلم- الامام يشتري الكراع منه والسلاح ويُعطى منه من رأى ممن رأى فيه غناء ومنفعة لأهل الاسلام، ومن أهل الحديث، والعلم، والفقه، والقرآن، وسهم لذي القربى، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، بينهم الغني منهم الفقير. وقد قيل: إنه للفقير منهم دون الغني، كاليتامى وابن السبيل، وهو اشبه القولين بالصواب عندي، والله تعالى اعلم. والصغير

---

(١) السنن(٧/٥٨).

(٢) السنن(٧/٦٠).

(٣) السنن(٧/٦٠)

والكبير والذكر والانثى سواء لأن الله عز وجل جعل ذلك لهم وقسّمه رسول الله -صلي الله عليه وسلم- فيهم، وليس في الحديث انه فضّل بعضهم على بعض، ولا خلاف نعلمه بين العلماء في رجل لو اوصى بثلثه لبني فلان انه بينهم، وأن الذكر والانثى فيه سواء اذا كانو يحصون فهكذا كل شيء صير لبني فلان انه بينهم بالسوية، إلا ان يبين ذلك الامر به، والله ولي التوفيق. وسهم لليتامى من المسلمين، وسهم للمساكين من المسلمين، وسهم لابن السبيل من المسلمين، ولا يُعطى احد منهم سهم مسكين، وسهم ابن السبيل، وقيل له: خذ أيّهما شئت والأربعة أخماس يقسمها الامام بين من حضر القتال من المسلمين البالغين).[1]

تشنيعه على من اباح الخمر:

روى حديثا عن ابي هريرة -رضي الله عنه- قال: "علمت ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يصوم فتحينت بنبيذ صنعته له في دباء، فجئته به فقال: أدنه، فأدنيته منه، فاذا هو ينش، فقال: اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر".

قال النسائي: (وفي هذا دليل على تحريم السكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة، وتحليلهم ما تقدمها. ولا خلاف بين اهل العلم ان السكر بكليته لا يحدث على الشربة الأخيرة دون الاولى، والثانية بعدها، وبالله التوفيق).[2]

ثانيا: الجانب الحديثي في السنن:

نتعرض فيه لأبرز السمات التي اتصفت بها السنن في هذا الجانب، فيمكن تقسيمه الى قسمين: من حيث التنظيم، ومن حيث النقد.

فمن حيث التنظيم، يظهر هذا في التالي:

أ- هو كتاب مسند: فقد حافظ فيه المؤلف على سياق الأحاديث بأسانيدها، فلا تجد حديثا معلقا، وغالبا ما يبدأ الحديث عن شيوخه بأخبرنا.

ب- طرق النسائي في رواية الأحاديث الدالة على الباب: لقد تفنن الامام النسائي

---

(١) السنن(٧/١٣٤-١٣٥).

(٢) السنن(٨/٣٠١).

-رحمه الله- في سرده لأحاديث الكتاب، ويمكن اجمالها بالتالي:

- يأتي بالروايات والطرق جميعها في مكان واحد، وصنيعه هذا يشبه فعل الامام مسلم، إلا انه يفصل بين الروايات بأبواب تبين الاختلاف في الاسانيد والمتون، وهذا الفعل يلفت انتباه القارئ لكتابه، في دقة تحريه، وتمييزه بين الاسانيد والمتون.
- يختصر احيانا الاسانيد في الحديث الواحد، وذلك بطريقتين: العطف بين الشيوخ، والتحويل.
- تكراره للحديث، وهذه ليست صفة غالبة على كتابه، وقد يكرر الحديث لفائدة معينة تعرض له في الباب. يقول د. همام سعيد: (وظاهرة التكرار هذه تشبه التي عند البخاري ومسلم، مع اختلاف في الاسلوب، فهو لا يقطع الأحاديث كفعل البخاري). ويتابع قوله: (ولا يكرر النسائي الحديث بالاسناد نفسه)[1]

إلا ان هذا الكلام الأخير الذي ذكره استاذنا الفاضل، ليس دقيقا، فعلى كثرة تتبعي لفعل النسائي، وجدته قد يكرر الحديث لأمر ما في كتب مختلفة بأسانيدها نفسها، ومن الأمثلة على ذلك:

ذكر النسائي في كتاب الطهارة: باب الامر بإراقة ما في الاناء اذا ولغ فيه الكلب، وذكر فيه الحديث من طريق علي بن حجر عن علي بن مسهر عن الاعمش عن ابي رزين وابي صالح عن ابي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "اذا ولغ الكلب في إناء احدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات".[2]

وأعاده في كتاب المياه، باب سؤر الكلب[3]، بالاسناد والمتن ذاته.

مثال آخر: روى النسائي في كتاب الطهارة، باب ما تفعل النفساء عند الاحرام، حديثا من طريق عمرو بن علي ومحمد بن المثنى ويعقوب بن ابراهيم قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبدالله "ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خرج لخمس بقين من ذي القعدة، وخرجنا معه... الحديث".[4] وأعاده في

---

(١) الفكر المنهجي(١٥٣)، الفكر المنهجي عند المحدثين -د. همام سعيد- كتاب الأمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

(٢) السنن(١/٥٣).

(٣) السنن(١/١٧٧).

(٤) السنن(١/١٥٤).

كتاب الغسل والتيمم، باب اغتسال النفساء عند الاحرام.[1]، وهو بالاسناد والمتن نفسه.

مثال آخر: ذكر النسائي في كتاب الطهارة، باب ما يؤكل لحمه، حديثا من طريق محمد بن وهب عن محمد بن سلمة عن ابي عبدالرحيم عن زيد بن ابي انيسة عن طلحة بن مصرف عن يحيى بن سعيد عن انس بن مالك قال: "قدم أعراب من عرينة الى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فاسلموا... الحديث".[2] وأعاده بإسناده ومتنه ذاك، في كتاب تحريم الدم، باب تأويل قول الله عز وجل: « **إنما جزاء الذين يحاربون الله...** »المائدة٣٣[3]

مثال آخر: ذكر في كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من شر البصر، حديثا عن عبيد بن وكيع عن ابيه عن سعد بن اوس عن بلال بن يحيى عن شتير بن شكل بن حميد عن ابيه قال: "قلت يا رسول الله: علمني دعاء انتفع به. قال: قل: اللهم عافني من شر سمعي وبصري ولساني وقلبي ومن شر مني، يعني ذكره".[4] وأعاده في الكتاب نفسه، باب الاستعاذة من شر الذكر.[5]

وغيرها من الامثلة [6] التي تدل على ان النسائي قد يكرر الحديث بالاسناد نفسه، بحسب ما تقتضيه الحاجة، والله تعالى اعلم.

- قد يكتفي بذكر حديث واحد في الباب، والأمثلة في هذا كثيرة.

جـ- يروي بعض الموقوفات والمقطوعات: بحيث يرويها بسنده، ويذكرها استدلالا على مسألة فقهية. ومثال ذلك ما رواه من طريق عبدالجبار عن سفيان عن ابن ابي

---

(١) السنن(١/٢٠٨).

(٢) السنن(١/١٦٠).

(٣) السنن(٧/٩٨).

(٤) السنن(٨/٢٦٠).

(٥) السنن(٨/٢٦٧).

(٦) أنظر: (١/٤٧)و(١/١٧٥)، (١/٥١)و(١/١٧٦)، (١/١١٧)و(١/١٨١)، (١/١٢٤)و(١/١٩٧)، (٢/٢٠٦)و(٢/٢٣٤)وغيرها.

نجيح عن طاوس قال: لارقبى فمن أرقب شيئا، فهو سبيل الميراث."[1]

مثال آخر: روى بسنده من طريق شريك عن طارق عن سعيد بن المسيب قال: لا بأس بإجارة الارض البيضاء بالذهب."[2]

ومن الموقوفات: ذكر في كتاب الطلاق، باب تأويل قوله عز وجل: « **يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك**»التحريم١، روى بسنده من طرق مخلد عن سفيان عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "أتاه رجل فقال: إني جعلت امرأتي علي حراما، قال: كذبت، ليست عليك بحرام. وقال: أغلظ الكفارة عتق رقبة".[3]

د- بيانه لغريب الحديث: وهذه قليلة:

- ذكر حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- في الاستطابة: أخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: "هذه ركس" قال ابو عبدالرحمن: الرِّكس طعام الجنّ."[4]

- ذكر حديث الأعرابي الذي بال في المسجد فقام إليه بعض القوم، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا تزرِموه".

قال ابو عبدالرحمن: يعني لا تقطعوا عليه."[5]

---

(١) السنن(٦/٢٦٩).

(٢) السنن(٧/٥٤).

(٣) السنن(٦/١٥١).

(٤) السنن(١/٤١).قال السيوطي: (قال ابن سيد الناس: ركس يعني نجسا، لأنها اركست اي ردت في النجاسة بعد ان كانت طعاما. وقال ابن حجر: وهذا ان ثبت في اللغة فهو صريح بلا اشكال). زهر الربى(١/٤١)

(٥) السنن(١/٤٧).

قال في النهاية: (اي لا تقطعوا عليه بوله، يُقال: زرمَ الدمع والبول، إذا انقطعا).[١]

- ذكر حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: "ان هذه الصلاة (العصر) عُرضت على من كان قبلكم فضيعوها، ومن حافظ عليها كان له اجره مرتين، ولا صلاة بعدها حتى طلع الشاهدُ".
قال: والشاهدُ النجمُ.[٢]

هـ- الاسناد العالي والنازل في السنن: لتأخره فقد فاته شيوخ كبار، أمثال أحمد ابن حنبل، وابن المديني ومالك وغيرهم، فليس عنده ثلاثيات، وأعلى ما عنده أسانيد رباعية، رواه عن شيخه قتيبة.[٣]

واطول إسناد عنده هو عشرة رواه، ذكره مرة وقال: ما أعرف إسناداً اطول من هذا.[٤]

و- نقده للمتون التي ظاهرها الصحة:

حيث قال مرة : انبئنا قتيبة بهذا الحديث مرتين، ولعله ان يكون قد سقط عليه منه شطر.

---

(١) النهاية في غريب الحديث(٢/٢٠١)، لابن الاثير، تحقيق طاهر الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

(٢) السنن(١/٢٦٠).قال ابن السندي: (كناية عن غروب الشمس، لأن بغروبها يظهر الشاهد). (١/٢٦٠).

(٣) السنن(٣/٩٣).

(٤) السنن(٢/١٧٢).

الجانب الحديثي من حيث النقد:

أ- ندرة الواهي والموضوع: ان مما ينبغي التنبه له، هوالتحفظ في نسبة المرويات الواهية والموضوعة إلى المجتبى، فقد اورد النسائي روايات قليلة جداً من هذه الرتبة، وانما اوردها في مجال نقد أحاديث الباب بكل محتواه، وكانت مصحوبة باقواله النقدية عليها.

وقد ذكر ابن الجوزي حديثاً موضوعاً في السنن، وكان قد تكلم فيه النسائي، وسيأتي بيانه في الفصل الثاني. وكذلك بعض الروايات في كتاب الاشربة، ذكرها ليرد على من اتخذها دليلاً له في اباحة المسكر، وردها بأسلوب علمي نقدي متقن، وسيأتي ايضاً بيانها.

ب- إستعمل بعض المصطلحات النقدية السائدة في عصره، وعقب بها بعض الأحاديث. وهذه المصطلحات هي:

١- إستعمل عبارة: هذا حديث صحيح. نقله مرة عن أحمد بن حنبل[١]، والباقي استقل بالحكم فيه.

٢- استعمل مرة واحدة عبارة: وهذا حديث جيدٌ جيد[٢].

٣- كان يستخدم مصطلح،أصح ما في هذا الباب، وأحسن ما في هذا الباب. فقال: أصح ما في هذا الباب فيَ وجلود الميتة اذا دبغت حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة[٣].

وقوله: احسن ما في هذا الباب، ليس تصحيحاً للحديث، وإنما هو الاقل ضعفاً بالباب، فقال عن حديث ابراهيم التيمي عن عائشة في الذي يقبل ولا يتوضأ ليس في هذا الباب حديث احسن من هذا وان كان مرسلاً.[٤]

٤- أكثر من إستعمال مصطلح (مرسل)، وكان يقصد به عدة معان، إما الانقطاع مطلقاً، وإما الذي تعارف عليه اهل الاصطلاح فيما بعد، وهو رواية

---

(١) السنن(٢٩٧/٨)

(٢) السنن(٢٣٠/٨)

(٣) السنن(١٧٥/٧)

(٤) السنن(١٠٤/١)

التابعي عن النبي -صلي الله عليه وسلم- . فكل حديث فيه انقطاع بغض النظر عن موطن الانقطاع كان يسميه مرسلاً.

٥- قوله هذا حديث غريب: ويقصد به التفرد، حيث قال: هذا حديث غريب من حديث مالك عن هشام بن عروة، ولم يروه احد الا اشهب.[١]

٦- قوله: هذا خبر ضعيف[٢]، أو ليس هو بصحيح[٣]

٧- قوله: هذا حديث منكر. وكان يقصد من هذا، إما الحديث الذي خالف فيه الضعيف ما رواه الثقات، وإما ما تفرد الضعيف مطلقاً. وإما منكر في متنه، حيث ذكر مرة: وهذا حديث اسناده حسن، وهو منكر[٤]. ولم يقصد بالمنكر مطلق التفرد كما كان عليه من قبله، فاطلاقه على الحديث انه منكر، يعني تضعيف الحديث، والله تعالى اعلم.

٨- وقد ذكر اقوالاً مختلفة في تضعيف الحديث، منها: هذا خطأ فاحش، هذا غير محفوظ، هذا حديث ليس بثابت.[٥]

جـ- بيانه لاحوال الرواة احياناً، وذلك في معرض ما يسوقه من اسانيد، فذكر الجرح والتعديل والاسماء والكنى التي تلتبس في الاسانيد، فالامام النسائي ناقد عصره، اعتمد العلماء اقواله في الرجال، لانه كان في غاية التحري والدقة. وكتابه السنن حوى بعض تلك المقولات في الرجال، وهذا على غير ما قاله استاذنا الدكتور عمر الاشقر، حين قال في تعريفه بالسنن للامام النسائي: (ولم يفعل -النسائي- فعل أبي داوود والترمذي في الكلام على بعض الأحاديث بالتضعيف، كما لم يتكلم على شيء من رجال الحديث بالجرح والتعديل، ولم

---

(١) السنن(١/١٣٢) وسيأتي تفصيله في الفصل الثاني.

(٢) السنن(٨/٣٢٥).

(٣) السنن(٧/١٩١).

(٤) السنن(٨/١٠٨).

(٥) السنن(٦/٦٨)،(٨/١٥٩).

ينقل شيئاً من مذاهب فقهاء الامصار)[1] فحال الكتاب لا يشهد على هذا الكلام، والله المستعان.

واذا أردنا دراسة منهجه ومصطلحاته في الجرح والتعديل، فهذا يقتضينا دراسة جميع اقواله في جميع كتبه، وجميع من تكلم فيهم، لنخرج بنظرة شاملة لطريقة نقده، وهذا ما لا تسمح به الدراسة هنا.

وسوف أعرض فيما يلي للرجال الذين تكلم فيهم النسائي في سننه استقلالاً، دون أن يكون له علاقة ببيان علة اي حديث منهم.

١- ابراهيم بن المهاجر البجلي:

قال النسائي: ليس بالقوي[2]. وكذا قال في الضعفاء له[3].

الأقوال فيه:

قال العجلي: كوفي جائز الحديث[4]. وقال ابن حجر: اخرج له مسلم والاربعة، قال عنه البخاري: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: ثقة. وقال الدارقطني ضعفوه، وقال الساجي: صدوق، إختلفوا فيه[5].

قال ابو حاتم الرازي: لا يحتج به، ويكتب حديثه. وسأله ابن أبي حاتم عن معنى هذا، قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى

---

(١) تاريخ الفقه الاسلامي(ص١٠٨)، دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٩٩١م.

(٢) السنن(٧/٨٢).

(٣) والضعفاء والمتروكين للنسائي(١٤٦)، تحقيق محمود زايد -دار المعرفة- بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

(٤) تاريخ الثقات(١٥٤)، للامام احمد بن عبدالله العجلي، تحقيق د. قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٨٤.

(٥) الجرح والتعديل(١/١٤٦)، للحافظ بن حجر العسقلاني، دار الفكر، ط١، ١٩٨٤م.

في أحاديثهم اضطراباً ماشئت[١].

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كثير الخطأ، تستحب مجانبه ما إنفرد به من الروايات، وضعفه ابن معين[٢].

وقال الذهبي في الكاشف: لا بأس به[٣].

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق لين الحفظ[٤].

نلاحظ ان كلام النسائي في هذا الرجل، متوافق مع كلام العلماء فيه، فهو ليس بالقوي، ولا يقبل ما يتفرد به الا اذا توبع، والله تعالى اعلم.

٢- اسماعيل بن جعفر بن أبي كثير القارئ، ت١٨٠هـ.

روى النسائي من طريق علي بن حجر عن اسماعيل عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة «ان النبي -صلي الله عليه وسلم-، كان اذا ذهب المذهب ابعد..الحديث» قال النسائي: اسماعيل، هو ابن جعفر القاري.[٥]

الاقوال فيه:

قال المزي: روى له الجماعة: قاريء اهل المدينة، قال أحمد وابو زرعة: ثقة[٦].

وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٧] وقال الجزري: جليل ثقة[٨]

نلاحظ ان النسائي عرف بالرجل فقط، وهو من الثقات الاثبات.

---

(١) الجرح التعديل(١/١٣٢١)، للامام عبدالرحمن بن ابي حاتم الرازي، طبعة حيدر اباد، الهند، ط١، ١٩٥٢م.

(٢) المجروحين(١/١٠٢)، للامام محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

(٣) الكاشف(١/٤٩)، للامام الذهبي، نحقيق لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.

(٤) التقريب(٩٤). ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامه، دار الرشيد، حلب، ط١، ١٩٨٦.

(٥) السنن(١/١٩).

(٦) تهذيب الكمال(٣/٥٦)، للحافظ جمال الدين المزي، تحقيق . بشار معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٩٨٣م.

(٧) التقريب(١٠٦).

(٨) غاية النهاية في طبقات القراء(١/١٦٢).

٣- اسماعيل بن مسلم:

روى النسائي من طريق مسلم بن ابراهيم عن اسماعيل بن مسلم عن محمد بن واسع عن مطرف عن عمر بن حصين عن النبي -صلي الله عليه وسلم-:« في الحج....».

قال النسائي: اسماعيل بن مسلم ثلاثة هذا احدهم، لابأس به. واسماعيل بن مسلم شيخ يروى عن أبي الطفيل لا بأس به، واسماعيل بن مسلم يروي عن الزهري والحسن، متروك الحديث[١].

الأول: اسماعيل بن مسلم العبدي، ابو محمد القاضي، قال عنه ابن حجر ثقة[٢].

والثاني: اسماعيل بن مسلم المخزومي، قال عنه ابو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي في التمييز: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.[٣]

والثالث: اسماعيل بن مسلم المكي، ابو اسحاق البصري، قال عنه ابن حجر: كان فقيهاً، روى عن الزهري والحسن البصري وغيرهم، كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه، وقال ابن معين: ليس بشيء، قال الجوزجاني: واه جداً[٤]. وقال ابو حاتم وابو زرعة: ضعيف الحديث[٥] . وقال ابن عدي: وأحاديثه غير محفوظة. ونقل قول النسائي السابق فيه[٦]. قال الذهبي: قال أحمد: منكر الحديث، انما روى عن الحسن في القراءات، اما اذا

---

(١) السنن(٥/١٥٠).

(٢) التقريب(١١٠).

(٣) التهذيب(١/٢٩٠).

(٤) التهذيب(١/٢٨٩).

(٥) الجرح والتعديل(١/١/١٩٨).

(٦) الكامل بالضعفاء(١/٢٨٢)، للامام عبدالله بن عدي، تحقيق يحيى غزاوي، دار الفكر، ط٣، ١٩٨٨م.

جاء إلى مثل عمرو بن دينار، يسند عنه مناكير[1]. وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[2].فهو كما قال النسائي فيه.

٤- أشعث بن سوار، ت١٣٦هـ.

قال عنه النسائي: ضعيف[3]. وكذا قال في الضعفاء[4].

الاقوال فيه:

قال ابن حبان: فاحش الخطأ، كثير الوهم، قال ابن معين: كوفي، ضعيف الحديث[5]

.

وقال الذهبي: صاحب التوابيت، وهو قاضي البصرة، خرج له مسلم متابعة، قال ابو زرعة: لين، وقال ابن معين: ضعيف[6]

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[7]، وضعفه العقيلي ايضاً.[8]

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف[9].

نلاحظ ان كلام النسائي في الرجل متوافق مع كلام الأئمة الآخرين، فالرجل ضعيف، والله اعلم.

٥- بريدة بن سفيان بن فروة الاسلمي، ت١٣٠هـ:

قال عنه النسائي: بريدة هذا ليس بالقوي في الحديث[10]

---

(١) ميزان الاعتدال(٢٤٨/١)، للامام الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار الفكر، بلا تاريخ.

(٢) الضعفاء والمتروكين(٥٧).

(٣) السنن(٨٩/٨).

(٤) الضعفاء(١٥٥).

(٥) المجروحين(١٧١/١).

(٦) ميزان الاعتدال(٢٦٣/١).

(٧) الضعفاء والمتروكين(٦٦).

(٨) الضعفاء الكبير(١٣/١)، لابي جعفر العقيلي، تحقيق د.قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م.

(٩) التقريب(١١٣).

(١٠) السنن(٨٥/٢).

الاقوال فيه:

قال البخاري:فيه نظر. وقال الجوزجاني: رديء المذهب جداً، فغموص عليه في دينه[١]

وقال أحمد بن حنبل: له بلية تُحكى عنه[٢] .وهذ البلية ذكرها ابن معين في تاريخه: قال: سمعت يعقوب بن ابراهيم عن ابيه قال: اخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري. وقال ابو الفضل: ان اهل المدينة ومكة يسمون النبيذ خمراً. والذي عندنا انه رأى بريدة يشرب النبيذ في طريق الري، فقال: رأيته يشرب خمراً، لا انه يشرب خمراً بعينها ان شاء الله، فهذا وجه الحديث عندي[٣].

وقال الاجري عن أبي داوود :لم يكن بذاك، وكان يتكلم في عثمان[٤].

وقال الدارقطني: متروك:[٥]. وقال الذهبي: وقيل كان يشرب الخمر. وهو مقل[٦].

وقال ابن عدي:ليس له كبير رواية، ولم ار له شيئاً منكر جداً[٧].

وقال ابن حبان: قيل انه من الصحابة[٨]. قال ابن الاثير: بريدة بن سفيان فرجل ليس من الصحابة وليس هو ايضاً بذاك في الرواية[٩].

نلاحظ ان العلماء ردوا روايته لبدعة كانت فيه، وهو انه رافضي، وشبهة انه كان يشرب الخمر على خلاف فيه. اما في الرواية من حيث الضبط فليس هو بذاك، فليس هو ممن يترك حديثه، وانما يقبل فيما يتابع عليه، قال ابن حجر في التقريب: ليس

---

(١) تذهيب الكمال(٤/٥٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال(٢/٥٧).

(٣) تاريخ ابن معين(٢/٥٧).

(٤) سؤلات الاجري(١٩٤)، سؤالات ابي عبيد الاجري لابي داوود، تحقيق د.محمد العمري،السعودية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٣م.

(٥) الضعفاء والمتروكين(٧٠).

(٦) ميزان الاعتدال(١/٣٠٦).

(٧) الكامل في الضعفاء(٢/٦١).

(٨) التهذيب(١/٣٧٩).

(٩) اسد الغابة(١/١٧٧)، عز الدين بن الاثير، دار احياء التراث، بيروت، بلا تاريخ.

بالقوي، فيه رفض.[1].

لذا قال عنه النسائي: ليس بالقوي في الحديث.

٦- الحجاج بن أرطأة النخعي، ت ١٤٥هـ:

قال النسائي: ضعيف الحديث ولا يحتج بحديثه[2].

الاقوال فيه،

قال العجلي: جائز الحديث، وكان له فقه، وكان على البصرة، وكان على الشرطة، وكان فقيهاً وكان احد مفتي الكوفة، وكان فيه تيه، وولي القضاء بالبصرة، الاانه صاحب ارسال، وانما يعيب الناس منه التدليس.[3]

وقال البخاري: متروك الحديث[4]. وقال الذهبي: احد الاعلام، على لين فيه، قال أحمد: كان من حفاظ الحديث[5].وقال ابن حجر: قال يعقوب بن شيبة: واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وقال ابو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وقال الثوري: عليكم به، فأنه ما بقي احد اعرف بما يخرج من رأسه منه. وقال ابن معين وابو زرعة وابو حاتم: صدوق، ليس بالقوي يدلس[6].

نلاحظ من الاقوال السابقة ان اكثر الائمة على توهينه من قبل حفظه.

٧- ربيعة بن سيف المعافري، ت١٢٠هـ:

---

(١) التقريب(١٢١).

(٢) السنن(٨/٩٢).

(٣) ثقات العجلي(١٠٧).

(٤) الضعفاء الصغير(٣٦).

(٥) الكاشف(١/١٤٧).

(٦) التهذيب(٢/١٧٣).

قال النسائي: ضعيف[١]

الاقوال فيه:

قال البخاري: عنده مناكير، وقال الدارقطني: مصري صالح، وقال ابن يونس: عنده مناكير.[٢]

وقال العجلي: تابعي، ثقة[٣].وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطيء كثيراً[٤].

قال الذهبي: ضعفه الازدي، وقال النسائي في التمييز: ليس به بأس[٥].

نتبين مما مضى ان الرجل في حد المقبول، فلا يقبل منه تفرد، الا اذا توبع، ففي بعض حديثه مناكير، والله تعالى اعلم.

٨- سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، ابو عمرو المدني:

قال النسائي: سعيد بن سلمة شيخ ضعيف[٦].

الاقوال فيه:

قال ابو حاتم الرازي: سألت ابن معين عنه فلم يعرفه -يعني حق معرفته-[٧].

وقال ابو داوود: كان في لسانه وليس في حديثه[٨]

---

(١) (٢٨/٤).

(٢) التهذيب(٣/٢٢١).

(٣) الثقات(١٥٧).

(٤) ثقات ابن حبان(٦/١/٣٠١)، للحافظ محمد بن حبان البستي، مطبعة حيدر اباد، الهند، ط١، ١٩٧٣م.

(٥) ميزان الاعتدال(٢/٤٣).

(٦) السنن(٨/٢٥٨).

(٧) الجرح والتعديل(٢/١/٢٩).

(٨) تهذيب الكمال(١٠/٧٧).

وقال ابن حجر: روى له مسلم في حديث ام زرع، واستشهد به البخاري.[١]

وقال الذهبي: بصري اعتمده مسلم، وضعفه النسائي[٢] .وقال ابو سلمة موسى بن اسماعيل: ما رأيت كتاباً اصح من كتابه[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات[٤]

نلاحظ ان النسائي تشدد فيه، فمرتبته اعلى من ان يقال عنه ضعيف، وانما في رتبة صدوق أو ما شابه.قال ابن حجر في التقريب:صدوق صحيح الكتاب، يخطيء من حفظه[٥].

٩- سفيان بن حسين بن الحسن، ابو محمد الواسطي:-

قال النسائي: في الزهري ليس بالقوي[٦].

الاقوال فيه،

ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يروي عن الزهري المقلوبات، اذا روى عن غيره اشبه حديثه حديث الاثبات، وذاك ان صحيفة الزهري اختلطت عليه فكان يأتي بها على التوهم، فالانصاف في امره، تنكب ما روى عن الزهري، والاحتجاج بما روى عن غيره[٧].

وذكره في الثقات وقال: يجب ان يمحى اسمه من كتاب المجروحين[٨].

وقال ابن معين: ثقة في غيره الزهري، وكذا قال أحمد بن حنبل[٩].

وقال ابن عدي: وهو في غير. الزهري صالح الحديث، وفي الزهري يروي عنه اشياء

---

(١) التهذيب(٣٧/٤).

(٢) ميزان الاعتدال(١٤١/٢).

(٣) تهذيب الكمال(٧٧/١٠).

(٤) الثقات(٣٥٨/٦).

(٥) التقريب(٢٣٦).

(٦) السنن(٧٧/٧).

(٧) المجروحين(٣٥٨/١).

(٨) ثقات ابن حبان(٤٠٤/٦).

(٩) ميزان الاعتدال(١٦٥/٢).

خالف فيها الناس من باب المتن والاسانيد.[١]

نلاحظ مما سبق ان الرجل ضعيف في الزهري فقط، وكذا باتفاق العلماء كما سبق.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة في غير الزهري. باتفاقهم[٢].

١٠- سليمان بن ارقم:

قال النسائي: متروك الحديث[٣].

الاقوال فيه: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سليمان بن ارقم متروك الحديث، وقال ابو زرعة: ضعيف[٤].

وقال ابن معين: ليس يسوى فلساً، وليس بشيء[٥].وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الاخبار، ويروي عن الثقات الموضوعات[٦]. قال ابن حجر: قال الجوزجاني: ساقط، وقال ابو داوود: متروك، وقال مسلم في الكنى: منكر الحديث[٧]. وقال الذهبي:تركوه[٨] نلاحظ اجماع الائمة على ترك سليمان بن ارقم.

١١- شريك بن شهاب الحارثي البصري:

قال النسائي: ليس بذلك المشهور[٩].

---

(١) الكامل(٣/٤١٤).

(٢) التقريب(٢٤٤).

(٣) السنن(٧/٢٧).

(٤) الجرح والتعديل(٢/١/١٠٠).

(٥) التاريخ(٢/٢٢٨).

(٦) المجروحين(١/٣٢٨).

(٧) التهذيب(٤/١٤٨).

(٨) ميزان الاعتدال(٢/١٩٦).

(٩) السنن(٧/١٢١).

الاقوال فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: هو تابعي[١]. قال ابن حجر: روى له النسائي حديثاً واحداً في الخوارج، يروي عن أبي هريرة الاسلمي، وعنه الازرق بن قيس عنه[٢] .واورد له البخاري ترجمة في التاريخ الكبير[٣].

فهو كما قال النسائي، من المقلين في رواية الحديث.

١٢- عبدالرحمن بن اسحاق:

روى النسائي من طريق بشر بن المفضل عن عبدالرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سهل بن سعد قال: رأيت مروان بن الحكم جالساً فجئته فحدثنا عن زيد بن ثابت ان رسول الله -صلي الله عليه وسلم-« انزل عليه لا يستوى القاعدون....».

قال النسائي: عبدالرحمن بن اسحاق بن الحارث العامري القرشي، لا بأس به وعبدالرحمن بن اسحاق يروى عنه علي بن مسهر وابو معاوية وعبدالواحد زياد عن النعمان ابن سعد، ليس بثقة[٤].

فالأول: عبدالرحمن بن اسحاق بن الحارث العامري القرشي، قال أحمد: صالح الحديث، لا بأس به[٥].

وقال ابن معين: ثقة. وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه اذا خالف من ليس بدونه، وان كان ممن يحتمل في بعض، وقال ابو داوود: قدري،الا انه ثقة[٦]

---

(١) الثقات(٤/٣٦٠).

(٢) التهذيب(٤/٢٩٣).

(٣) التاريخ الكبير(٢/٢/٢٣٨)، للحافظ محمد بن اسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

(٤) السنن(٦/٩).

(٥) العلل لاحمد(٢/٥٠١) العلل ومعرفة الرجال، احمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الاسلامي، ط١، ١٩٨٨م

(٦) التهذيب(٦/١٢٥).

وقال ابو حاتم: ليس به بأس[١] .

والثاني هو: عبدالرحمن بن اسحاق، ابو شيبة الواسطي: ذكره البخاري في كتابه الضعفاء الصغير[٢]. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: هو ضعيف الحديث، وقال ابو زرعة: ليس بالقوي[٣]. قال ابن حجر: قال ابو داوود :سمعت أحمد يضعفه، وقال مرة: ليس بشيء، منكر الحديث. وقال الساجي: أحاديثه مناكير[٤] .وذكره العقيلي في الضعفاء[٥]. وقال الذهبي: ضعفوه.[٦]

نلاحظ اتفاق حكم النسائي على الرجل مع الائمة الآخرين.

١٣- عبدالله بن جعفر:

روى النسائي من طريق ابراهيم بن سعد عن عبدالله بن جعفر عن اسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن ابيه ان رسول الله -صلي الله عليه وسلم- «كان يسلم عن يمينه وعن يساره. قال النسائي: عبدالله بن جعفر هذا هو ابن المسور المخرمي، ليس به بأس، وعبدالله بن جعفر بن نجيح، والد علي بن المديني، متروك الحديث[٧].

الأول: عبدالله بن جعفر المخرمي، ت ١٧٠هـ، قال ابن حجر: روى له الستة،

(١) الجرح والتعديل(٢/٢/٢١٢).
(٢) العفاء(٧٢).
(٣) الجرح والتعديل(٢/٢/٢١٣).
(٤) التهذيب(٦/١٢٤).
(٥) الضعفاء(٢/٣٢٢).
(٦) ميزان الاعتدال(٢/٥٤٨).
(٧) السنن(٣/١٦).

وقال أحمد: ليس بحديثه بأس، وكذا قال ابن معين، وقال الحاكم: ثقة مأمون[١]. وقال العجلي: مدني ثقة[٢] .وقال الذهبي: وهو كما قال النسائي: ليس به بأس.[٣]

والثاني عبدالله بن جعفر بن نجيح، والد علي بن المديني، ت١٧٨هـ، قال ابن حبان: وكان ممن يهم في الاخبار، حتى يأتي بها مقلوبة، يخطيء في الاثار حتى كأنها معمولة، وقد سئل علي بن المديني عن ابيه، فقال: اسألوا غيري. فقالوا: سألناك. فأطرق، ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدين، أبي ضعيف[٤]. وذكره البخاري في الضعفاء الصغير[٥] .وقال ابن حجر: قال ابو حاتم:منكر الحديث جداً، وقال الجوزجاني: واهي الحديث.[٦] واختم بقول الذهبي فيه: متفق عليه ضعفه[٧].

١٤- عبدالله بن عثمان بن خثيم:

قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[٨]، وقال مرة: لين الحديث[٩].

الاقوال فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان يخطيء[١٠]. وقال ابن عدي: أحاديثه

---

(١) التهذيب(٥/١٥٠).

(٢) الثقات(٢٥٢).

(٣) ميزان الاعتدال(٢/٤٠٣).

(٤) المجروحين(٢/١٤).

(٥) الضعفاء(٦٧).

(٦) التهذيب(٥/١٥٢).

(٧) ميزان الاعتدال(٢/٤٠١).

(٨) السنن(٥/٢٤٨).

(٩) السنن(٨/١٥٠).

(١٠) الثقات(٥/٣٤).

أحاديث حسان، مما يجب ان يكتب حديثه[١] ووثقة العجلي[٢].

قال الذهبي: روى ابن الدورقي عن ابن معين: أحاديثه ليست بالقوية، وقال مرة: ثقة حجة، وقال ابو حاتم: ما به بأس، صالح الحديث[٣].

واورده الذهبي في كتاب معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد[٤]. وقال ابن حجر: صدوق.[٥]

فالرجل من خلال كلام العلماء فيه، ليس بالقوي، فهو يخطيء كثيراً فلا يقبل من مثله التفرد الا اذا توبع على ما يرويه، والا ترد روايته، والله تعالى اعلم.

١٥- عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، ت١٣٢هـ:

قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[٦].

الاقوال فيه:

قال ابن حجر: قال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه، وكان شعبة يضعفه. وقال ابن معين:ليس به بأس. وقال ابو حاتم: هو عندي صالح صدوق في الاصل، ليس بذاك القوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء[٧]. وقال الذهبي: وله مناكير[٨].

نلاحظ مما سبق ان الرجل من المتكلم فيه بما يوجب ضعفه، والله تعالى اعلم.

---

(١) الكامل(٤/١٦١).

(٢) الثقات(٢٦٨).

(٣) ميزان الاعتدال(٢/٤٥٩).

(٤) (ص١٢٨)، للامام الذهبي، تحقيق سعيد ادريس، دارالمعرفة، ط١، ١٩٨٦م.

(٥) التقريب(٣١٣).

(٦) السنن(٨/٩١).

(٧) التهذيب(٧/٤٠١).

(٨) ميزان الاعتدال(٣/٢٠١)

١٦- عمران بن دوار، ابو العوام القطان البصري:

قال النسائي: ليس بالقوي.[١]

الاقوال فيه:

قال العجلي: ثقة[٢]. قال الذهبي: افتى في ايام ابراهيم بن عبدالله بفتوى شديدة فيها سفك الدماء، وقال يزيد بن زريع: كان حرورياً يرى السيف. ضعفه ابو داوود، وقال أحمد: أرجوا أن يكون صالح الحديث[٣].

وقال ابن عدي: وهو ممكن يكتب حديثه[٤].

قال ابن حجر: قال عمرو بن علي: كان ابن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدث عنه، وقال الساجي: صدوق، وقال البخاري: صدوق يهم، وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم.[٥]

فهو رجل ليس بضابط لحديثه، يخطيء ويهم، فلا يقبل حديثه حتى يتابع عليه. والله اعلم.

١٧- عمرو بن أبي عمرو، مولى المطلب عبدالله بن حنطب:

قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وان كان روى عنه مالك[٦]

الاقوال فيه:

وثقة العجلي.[٧] وقال ابن معين: ليس به بأس، وليس هو بالقوي، يروي عنه مالك

---

(١) السنن(٧/١٢٣).
(٢) الثقات(٣٧٣).
(٣) ميزان الاعتدال(٣/٢٣٦).
(٤) الكامل(٥/٨٧).
(٥) التهذيب(٨/١١٥).
(٦) السنن(٥/١٨٧).
(٧) الثقات(٣٦٧).

بن انس وكان يستضعفه. وقال مرة: في حديثه ضعف، وقال مرة: ليس بحجة[١]

قال أحمد: ليس له بأس[٢] .ووثقه ابو زرعة[٣]. قال ابن حبان: روى عنه مالك، ربما اخطأ ويعتبر حديثه من رواية الثقات عنه.[٤] وذكره العقيلي في الضعفاء[٥].

قال الذهبي: صدوق، حديثه مخرج في الصحيحين. وما هو بمستضعف ولا بضعيف، نعم ولا هوفي الثقة كالزهري وذويه، حديثه صالح حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح.[٦].

وقال ابن حجر: ثقة، وربما وهم[٧].

فالرجل تشدد به النسائي، فليس هو من الضعفاء، وانما ممن يقبل حديثه انتقاءً، كذا اخرج له البخاري مسلم، والله تعالى اعلم.

١٨- معقل بن عبيدالله الجزري، ابو عبدالله العبسي، ت١٦٦هـ:

قال النسائي: ليس بذلك القوي.[٨]

الاقوال فيه:

قال أحمد: صالح الحديث، قال مرة: ثقة.[٩] قال ابن حبان: كان يخطئ، لم يفحش خطؤه فيستحق الترك، وإنما ذلك على حسب مالا ينفك فيه البشر.[١٠] وقال ابن عدي: هو حسن الحديث، ولم اجد في أحاديثه حديثاً منكراً فأذكره، الا حسب ما وجدت في حديث

---

(١) تاريخ ابن معين(٢/ ٤٥٠)، للحافظ يحيى بن معين، تحقيق د.احمد يوسف، السعودية، ط١، ١٩٧٩م.

(٢) مسائل احمد(٢/ ٥٢).

(٣) الجرح والتعديل(٣/١/ ٢٥٢).

(٤) الثقات(٥/ ١٨٥).

(٥) الضعفاء(٣/ ٢٨٨).

(٦) ميزان الاعتدال(٣/ ٢٨١).

(٧) التقريب(٤٢٥).

(٨) السنن(٢/ ١٥٤).

(٩) مسئل احمد(٢/ ٤٨٥).

(١٠) الثقات(٧/ ٤٩١).

غيره ممن يصدق في غلط حديث أو حديثين[١].

قال ابن حجر: روى له مسلم، قال النسائي في الكنى: صالح.[٢]

فالرجل صالح الحديث، ولا يرد، فهو في رتبة من يعد حديثه حسناً، وقد اورده الذهبي في كتابه معرفة الراواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، وقال: صالح الحديث، احتج به مسلم.[٣]

١٩- النضر بن محمد المروزي، ت١٨٣هـ:-

قال النسائي: ثقة[٤] وقال ذلك في سياق الاسناد.

الاقوال فيه: هذا الرجل تعارضت الاراء فيه، قال ابن حجر: قال محمد بن سعد: كان مقدماً في العلم والفقه والعقل والفضل، وكان من اصحاب أبي حنيفة، ووثقه النسائي والدارقطني، وقال الساجي: فيه ضعف.[٥]

وقال البخاري: فيه ضعف[٦]. وقال ابن أبي حاتم: كان صاحب رأي، وقال ابو أحمد الحاكم: ليس بالقوي.[٧] وقال الذهبي: وثقة النسائي، وقال الازدي: ضعيف.[٨]

فالرجل متكلم فيه، وليس كما قال النسائي في توثيقه، وانما ينزل درجة عن تلك الرتبة، قال ابن حجر: صدوق، ربما يهم، ورمى بالارجاء.[٩]

---

(١) الكامل(٦/٤٥٢).

(٢) التهذيب(١٠/٢١٠).

(٣) (ص١٧٦).

(٤) السنن(٣/٢٢٦).

(٥) التهذيب(١٠/٣٩٧).

(٦) الضعفاءالصغير(١١٩).

(٧) الجرحوالتعديل(٤/١/٤٧٨).

(٨) ميزان الاعتدال(٤/٢٦٢).

(٩) التقريب(٥٦٢).

٢٠- يونس بن يوسف بن حِماس:

قال النسائي: يشبه ان يكون يونس بن يوسف الذي روى عنه مالك.[١]

فقد عرف النسائي بهذا الرجل الذي يروي عنه الامام مالك، قال ابن حجر: وقيل يوسف بن يونس بن حماس قال ابو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: ثقة.[٢]

وذكر ابن حبان في الثقات تحت اسم: يوسف بن يونس بن حماس، وقال: روى عنه مالك، ويخطيء، ثقة.[٣] وذكر ترجمتة البخاري في التاريخ الكبير[٤]. تحت ترجمة يونس بن يوسف بن حماس.

٢١- أبو أمامه:-

روى النسائي من طريق مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامه الباهلي عن عبادة بن الصامت قال: أخذ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم حنين وبرة من جنب بعير... الحديث". قال النسائي: أبو أمامه صُدي بن عجلان، وابوسلام، ممطور، وهو حبشي، والله أعلم[٥].

عرف النسائي باصحاب الكنى السابقه، فأبو أمامه الصحابي هو: صُدي بن عجلان، قال ابن حجر: صُدي بن عجلان بالتصغير، الباهلي الصحابي، توفي سنة٨٦هـ ، مشهور بكنيته، روى عن النبي- -صلي الله عليه وسلم-- وعن عمر و عثمان و علي وغيرهم، وعنه أبو سلام وشرحبيل وغيرهم، قال ابن سعد: سكن الشام[٦].

والرجل الاخر هو أبو سلاّم، ممطور الأسود الحبشي الأعرج الدمشقي، قال العجلي:

---

(١) السنن(٥/٢٥٢).

(٢) التهذيب(١١/٣٩٧).

(٣) الثقات(٧/٦٣٤).

(٤) التاريخ الكبير(٨/٤٠٤).

(٥) السنن(٧/١٣١)

(٦) الاصابة(٣/٢٤٠)، الاصابة في تميز الصحابة- ابن حجر العسقلاني- دار الكتب العملية- بيروت- بلا تاريخ.

شامي تابعي،ثقة[١]. وقال ابن حيان: من أهل دمشق يروي عن أبي أمامه وثوبان[٢].قال ابن حجر: قال الدراقطني: ثقة، وقال ابن ماكولا: ليس هو من الحبشه، انما هو منسوب: إلى بطن من حمير[٣].

٢٢- أبو جعفر الرازي:-

قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[٤]

الاقوال فيه: قال ابن حجر: مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى، واصله من مرو، ومكي من البصرة، قال أحمد: ليس بقوي في الحديث.[٥] وكذا قال ابو حاتم الرازي.[٦]

قال ابن معين: ثقة، وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة.[٧] وقال ابن المديني: كان عندنا ثقة، وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وهو من اهل الصدق، سيء الحفظ، وقال ابو زرعة يهم كثيرا.[٨]

فالرجل كما قال النسائي، ليس بالقوي، فلا يحتج به حتى يتابع على ما يرويه، لسوء حفظه، والله تعالى اعلم.

٢٣- ابو جمرة:

روى النسائي من طريق شعبة عن أبي جمرة عن زهدم عن عمران بن حصين عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: خيركم قرني ثم الذين يلونهم... الحديث".

---

(١) الثقات(٤٣١)

(٢) الثقات لابن حيان (٥/٤٦٠)

(٣) التهذيب(١٠/٢٦٢)

(٤) السنن(٣/٢٥٨)

(٥) مسائل احمد(٣/١٣٣).

(٦) الجرح والتعديل(٣/١/٢٨٠).

(٧) التاريخ(٢/٦٩٩).

(٨) التهذيب(١٢/٥٩).

قال النسائي: هذا نصر بن عمران، ابو جمرة.[١]

نلاحظ ان النسائي عرّف به فقط، قال ابن حجر: ابو جمرة، نصر بن عمران الضبعي البصري، توفي سنة١٢٤هـ، روى له الستة، قال ابن عبدالبر: أجمعوا على انه ثقة.[٢] قال ابن معين: ثقة[٣] .وكذا قال أحمد[٤]، وابن حبان.[٥]

٢٤- ابو كثير:

روى النسائي من طريق عكرمة بن عمار عن أبي كثير عن أبي هريرة يقول: نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ان يخلط البسر والزبيب... الحديث". قال النسائي: ابو كثير اسمه يزيد بن عبدالرحمن.[٦]

قال العجلي: تابعي، ثقة.[٧] قال ابن حجر: روى عن ابيه وأبي هريرة وغيرهم، قال ابو حاتم وابو داود والنسائي: ثقة.[٨] نلاحظ ان النسائي عرف باسمه فقط.

٢٥-ابو المتوكل:

روى النسائي من طريق اسماعيل بن مسلم عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري ان النبي -صلى الله عليه وسلم-. نهى ان يخلط بسراً .... الحديث".

---

(١) السنن(١٨/٧).

(٢) التهذيب(٣٨٥/١٠).

(٣) التاريخ(٦٠٤/٢).

(٤) مسائل احمد(٤٨٨/٢).

(٥) الثقات(٤٧٦/٥).

(٦) السنن(٢٩٤/٨).

(٧) الثقات(٤٧٩).

(٨) التهذيب(٢٣١/١٢).

قال النسائي: هذا ابو المتوكل اسمه علي بن داود.[1]
وهذا الرجل متفق على توثيقه، اخرج له الجماعة.[2]
وقد عرّف النسائي ايضاً باسمه فقط.

٢٦- ابو معشر:

روى النسائي من طريق يونس عن أبي معشر عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال: قال عثمان: خرج الرسول -صلى الله عليه وسلم- على فتية فقال: من كان منكم ذا طول فليتزوج... الحديث". قال النسائي: ابو معشر هذا اسمه زياد بن كليب، وهو ثقة، وهو صاحب ابراهيم، روى عنه منصور ومغيرة وشعبة، وابو معشر المدني، اسمه نجيح، وهو ضعيف، ومع ضعفه ايضا كان قد اختلط، عند أحاديث مناكير، منها: محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ما بين المشرق والمغرب قبلة». ومنها: هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تقطعوا اللحم بالسكين، ولكن انهُسوا نهساً».[3]

فالأول: زياد بن كليب، فهو متفق على توثيقه، قاله ابن المديني والعجلي وابن حبان وغيرهم.[4]

والثاني: نجيح، ابو معشر المدني: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ليس بالقوي في الحديث.[5] وقال أحمد: كان بصيرا في المغازي، وقال ابن المديني: ذاك شيخ ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء.[6]

فحديثه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة "ما بين المشرق والمغرب

---

(١) (٨/٢٩٣)
(٢) ثقات العجلي(٣٤٦)، التهذيب(٧/٢٨٠).
(٣) السنن(٤/١٧٢).
(٤) ثقات العجلي(١٦٨)، ابن حبان(٦/٣٢٧)، التهذيب(٣/٣٨٢).
(٥) الجرح والتعديل(٤/١/٤٩٣).
(٦) ميزان الاعتدال(٤/٢٤٦).

قبلة"، أخرجه الترمذي.[١] وابن ماجه.[٢]. وقال الترمذي: قال محمد: ابو معشر لا أروي عنه شيئا، وهذا الحديث يرويه عبدالله المخزومي عن عثمان الاخنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، اقوى من حديث أبي معشر وأصح. أخرجه من هذا الطريق الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.[٣]

والحديث له شاهد من رواية محمد بن عبدالرحمن عن نافع عن ابن عمر، أخرجه الدارقطني.[٤].

والحديث الآخر الذي يرويه أبو معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشه: «لا تقطعوا اللحم بالسكين».أخرجة أبو داود[٥]، والبيهقي[٦]، وابن عدي في الكامل[٧].

قال المنذري: في اسناده أبو معشر المدني، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه ويستضعفه[٨].

وقد اخرج البخاري(وضوء٢٠٨) حديثا من طريق الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن جعفر بن عمرو بن أميه عن أبيه أنه «رأى رسول الله--صلى الله عليه وسلم-- يحتز من كتف شاة، فدعي إلى الصلاة، فألقى السكين، فصلى ولم يتوضأ».

قال ابن حجر: واستدل البخاري بهذا الحديث على أمور، منها جواز قطع اللحم بالسكين، وفي النهي عنه حديث ضعيف[٩].

٢٧- أبو هاشم، ت١٢٢هـ.

روى النسائي من طريق شعبه عن سليمان ومنصور وحماد ومغيرة وابي هاشم عن

---

(١) سنن الترمذي(صلاة٣٤٢).

(٢) سنن ابن ماجه (صلاة١٠١١).

(٣) سنن الترمذي(صلاة٣٤٤).

(٤) سنن الدارقطني(٢٧١/١))

(٥) سنن أبي داود(أطعمه(٣٧٧٨))

(٦) سنن البيهقي(٢٨٠/٧)

(٧) الكامل(٥٢/٧)

(٨) عون المعبود(٢٥٢/١٠)

(٩) فتح الباري(٣١٢/١)

أبي وائل عن عبد الله عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال في التشهد: التحيات لله والصلوات والطيبات ....الحديث:. قال النسائي: أبو هشام غريب[1].

قال ابن حجر: أبو هشام الرماني الواسطي، اسمه يحيى بن دينار، وقيل ابن الأسود، وقيل ابن أبي الأسود، روى عن أبي وائل، ورأى أنساً، قال أحمد وابن معين وأبو زرعه والنسائي: ثقه[2].

وقال ابن حبان: ثقه، وكان يخطيء[3]. وذكر ترجمتة البخاري في التاريخ الكبير[4].

فأبو هاشم ثقه، كما ذكر غير واحد من العلماء، والذي اراده النسائي بقوله غريب، انه من المقلين في رواية الحديث، والله تعلى اعلم.

وقد تكلم النسائي على غير ما مضى من الرواة، وذلك في معرض بيانه لعلة الحديث، كما سيأتي ان شاء الله تعالي.

و- تنظيم الكتاب وفق الابواب المعللة.

لقد انتهج النسائي في تصنيف كتابه منهجاً سار فيه على طريقة الابواب المعللة، فهو يورد طرق الحديث بتوسع، بحيث يظهر الاختلاف في الاسانيد والمتون ان وجد. فكتابه كتاب معلل، تفنن فيه بطريقة ايراده لعلل الأحاديث، يقول ابن رشيد في هذا الجانب: كتاب النسائي ابدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، واحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم، مع حظ كثير من بيان العلل."[5]

ونقل الذهبي بسنده عن ابن مندة قوله: الذين اخرجوا الصحيح، وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب، اربعة هم: البخاري، ومسلم وابو داوود، وابو عبدالرحمن النسائي."[6]

ومن هذا النهج الذي انتهجه النسائي في رواية الأحاديث، يرد عليه اخراجه

(١) السنن(٢/٢٤١)

(٢) التهذيب(١٢/٢٨٦)

(٣) الثقات(٧/٥٩٦)

(٤) التاريخ الكبير(٨/٢٧١)

(٥) زهر الربى(١/٤).

(٦) سير اعلام النبلاء(١٤/١٣٥).

الحديث الضعيف في كتابه.

وهذا ليس بقادح، وذلك لانه انما يورد هذا النوع من الحديث ليكشف ما فيه من العلل، ويبرز بذلك الصحيح في الباب.

وقد يورد حديث الضعيف لفائدة، مثل اخراجه الحديث سعيد بن أبي سلمة، قال النسائي: سعيد بن أبي سلمة شيخ ضعيف، وانما اخرجناه للزيادة في الحديث.[١]

قال بن رجب: وقد اعترض على الترمذي بانه في غالب الابواب يبدأ بالأحاديث الغريبة، وليس ذلك بعيب، فانه رحمه الله يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الاسناد. وكان مقصده ذكر العلل، ولهذا تجد النسائي اذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له.[٢]

والذي ذكره الامام ابن رجب حول طريقة النسائي في ايراده الحديث المعل، ليست قاعدة مضطردة في كتابه، وسأحاول بيان منهج النسائي في هذا الجانب في الاتي: اريد في ذلك بيان اثر العلة في الأحاديث من حيث التقديم والتأخير.

١- قد يورد في الباب حديثاً واحداً، ويكشف عن علته، مثل روايته في باب كيف صلاة القاعد، حيث ذكر الحديث من طريق أبي داوود الحفري عن حفص عن حميد عن ابن شقيق عن عائشة قالت: «رأيت النبي -صلي الله عليه وسلم- يصلي متربعاً». قال النسائي: ولا احسب هذا الحديث الا خطأ.[٣]

٢- عندما يكون في الباب اكثر من حديث فبحسب تتبعي له لا يوجد قاعدة يسير عليها لترتيب الأحاديث في كتابه، فأحيانا يورد الحديث الصحيح في صدرالباب، ثم يتبعه بالحديث المعل، ومن الامثلة على ذلك:

ذكر تحت باب ثواب من قام رمضان وصامه ايمانا واحتسابا، ذكر اختلاف يحيى والنضر فيه.

---

(١) السنن(٨/٢٥٨).

(٢) شرح في علل الترمذي(٢/٢٦٥).

(٣) السنن(٣/٢٢٤).

حيث روى الحديث من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ثم اتبعه برواية النضر بن شيبان عن أبي سلمة عن عبدالرحمن بن عوف. قال النسائي: هذا خطأ، والصواب ابو سلمة عن أبي هريرة.[١] مثال آخر: روى في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، الحديث من طريق شعيب عن الزهري عن عبيدالله عن أبي هريرة قال: «لما توفي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكان ابو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب.... ....الحديث». ثم اتبعه الحديث من طريق عمران القطان عن معمر عن الزهري عن انس بن مالك قال: «لما توفي رسول الله....... الحديث».

قال النسائي: هذا الحديث خطأ، والذي قبله الصواب.[٢] وغيرها من الامثلة.

واحيانا يقدم الحديث المعل على الحديث الصحيح، ومن الامثلة على ذلك:

ذكر في كتاب السرقة، باب القدر الذي اذا سرقه السارق قطعت يده، حيث روى الحديث من طريق مخلد حنظلة عن نافع عن ابن عمر «ان النبي -صلي الله عليه وسلم- قطع في مجن قيمته خمسة دراهم». ثم رواه من طريق ابن وهب عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر «ان النبي -صلي الله عليه وسلم- قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم». وقال النسائي: هذا الصواب.[٣]

مثال اخر: ذكر في كتاب النكاح، باب الظهار، ذكر الحديث من طريق الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلاً اتى النبي -صلى الله عليه وسلم-، قد ظاهر من امرأته..الحديث». ثم رواه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الحكم عن عكرمة مرسلاً. وقال: المرسل أولى بالصواب من المسند.[٤] وغيرها من الامثلة.

منهجه في بيان العلة: للنسائي في هذا الجانب ثلاثة اساليب:

١- إما أن يصرح بالعلة، ثم يذكر الراجح، مثل قوله: والصواب عندي أنه

---

(١) السنن(٦/٧).

(٢) السنن(٦/٧).

(٣) السنن(٨/٧٦)

(٤) السنن(٦/١٦٨)

مرسل[١]. أو مثل قوله: هذا أثبت الثلاثه[٢]. أو مثل قوله: هذا أشبه بالصواب[٣]. أو قوله: هذا الحديث مرسل، وطلحة لا أعلمه سمع من حذيفة شيئا[٤].

٢- وإما أن يصرح بالعلة دون ذكر الراجح بين الروايات المختلفة. مثل قوله: خالفه منصور، رواه عن مجاهد عن ابن عباس ولم يذكر طاوسا[٥]. ومثل قوله: خالفه سفيان[٦]. وقوله: اوقفه زهير[٧].

٣- وإما أن يسوق الأحاديث مساقا يكشف عن علة فيه، يعرفها العالم المتخصص،أي أنه لا يصرح عقبها بشيء، وهذا أغمض أنواع التعليل عنده. ومن الأمثله على ذلك: روى في كتاب الطهارة، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من المذي، روى الحديث من طريق سفيان عن عمرو عن عطاء عن عائش بن انس عن علي أنه أمر عمار بن ياسر يسأل رسول الله-صلى الله عليه وسلم- إذا بنى الرجل بأهله... الحديث" ورواه من طريق يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن اياس عن رافع بن خديج أن عليا أمر عمارا.. الحديث"[٨].

سئل الدارقطني عن حديث عائش بن انس غن علي قال: أمرت عمارا...". فقال: هو حديث رواه عطاء، واختلف عنه، فرواه عمرو بن دينار وابن أبي نجيح،فرواه عن عمرو سفيان عن عطاء عن عائش، وأما ابن أبي نجيح فقال فيه: عن عطاء عن إياس عن رافع بن خديج عن علي. والصواب ما قال عمرو بن دينار عن عطاء، والله اعلم[٩]

مثال آخر: ذكر في كتاب القسامة، باب الرجل يدفع عن نفسه، حيث ذكر الحديث

---

(١) السنن(١/٤٥)

(٢) السنن(٥/٥٠)

(٣) السنن(٣/٢٢٦)

(٤) السنن(٣/٢٢٦)

(٥) السنن(١/٣٠)

(٦) السنن(٣/٢٥٨)

(٧) السنن(٣/٢٣٦)

(٨) السنن(١/٩٦)،واخرجه عبد الرزاق(٦٠١)،والحميدي(١/٢٣)،والطروي(١/٤٧)

(٩) علل الدارقطني(٤/٨١/س٤٤١)، للحافظ علي بن عمر الدارقطني- تحقيق د.محفوظ السلفي-دار طيبه-ط١ ١٩٨٥م.

من طريق محمد بن اسحاق عن عطاء بن صفوان بن عبدالله عن عميه سلمة ويعلى بن امية، قالا: خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في غزوة تبوك، ومعنا صاحب لنا، فقاتل رجلا من المسلمين، فعض الرجل ذراعه... الحديث"

ورواه من طريق سفيان عن عمرو عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن ابيه.

ورواه من طريق ابن علية عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن ابيه.

ورواه من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه."[1]

لاحظنا من خلال ما ساقه النسائي من اسانيد لهذا الحديث، الاختلاف على عطاء، حيث رواه محمد بن اسحاق عنه، وجعله عن صفوان بن عبدالله عن عميه. بينما رواه غير ابن اسحاق عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن ابيه يعلى بن امية، مثل سفيان وابن جريج وقتادة.

وحديث ابن اسحاق عن عطاء أخرجه ابن ماجه (ديات٢٦٥٦).

وهذا الحديث أخرجه البخاري (جهاد٢٩٧٣) من طريق سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان عن ابيه، وأخرجه مسلم (قسامة١٦٧٣) من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن صفوان عن ابيه، وأخرجه ابو داود (ديات٤٥٨٤) من طريق يحيى عن ابن جريج عن عطاء به. فرواية ابن اسحاق شاذة، لمخالفته من هم اوثق منه في روايتهم عن عطاء، والله تعالى اعلم.

وقد جعلت الفصل الثاني في مقولات النسائي في العلة، والله أسأل التوفيق.

المطلب الثالث: شرطه في الكتاب.

ذكر الحافظ ابن طاهر المقدسي بطريقه الى النسائي قوله: (لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالي في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت اعلو فيه عنهم)."[2]

ولم ينص الائمة على منهجهم وشرطهم في انتقاء الاحاديث وكل ما في الامر ان العلماء حاولوا استقراء هذا المنهج من صنيعهم ثم استنبطوه استنباطاً.

---

(١) السنن(٨/٣٠).

(٢) شروط الأئمة الستة(٢٦)، للحافظ ابي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، بتعليق العلامة الكوثري، ط١، ١٩٨٤.

وقد ذكر بعض العلماء انه لا يخرج عن الرجل المجمع على تركه.[١]

قد علمنا ان النسائي يُعد من المتشددين في الرجال، وتشدده هذا دعاه إلى ترك عدد لا بأس به من الرجال ممن أخرج لهم الشيخان. قال الذهبي: (النسائي ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم).[٢]

وقال المقدسي: (سألت الزنجاني، بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن النسائي ضعّفه. فقال: يا بني إن لأبي عبدالرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم).[٣]

وقد ذكر البعض، ان مجرد رواية النسائي عن رجل دون بيان حاله، يعد توثيقا له، وفي ذلك يقول التهانوي: (ومن اخرج له النسائي في المجتبى وسكت عنه فهو حجة).[٤] وقال الذهبي في الميزان عند ترجمة أحمد بن عبدالرحمن البسري: (ليس حاله عندنا ما ذكر ابو بكر الباغندي عن السكري، بل كان من اهل الصدق، حدّث عنه النسائي، وحسبك به.[٥]

مما سبق من كلام العلماء، يرد السؤال التالي: هل كل من روى عنه النسائي ثقة؟ وهل هذا يعني انه ترك تخريج أحاديث الضعفاء في كتابه؟

إن تشدد النسائي في الرجال، لا يعني حتما أنه لا يخرج عن ضعيف، فحكمه في الرجل، وتحريه عنه، هذا في علم الرجال عامة، فإنه لا يحكم للرجل بالقبول، أي في توثيقه، إلا بعد فحص وتدقيق، مما دعاه إلى تضعيف رجال احتج بهم الشيخان. ولا يعني مطلقا انه ترك تخريج حديث أولئك. فلا نستطيع القول إن النسائي التزم بتخريج أحاديث الثقات فقط في كتابه، ولم يقل بهذا أحد، فنحن نعلم أن النسائي اخرج عن عدد من الضعفاء والمتروكين. يقول الحازمي: (والطبقة الثالثة من اصحاب الزهري:

---

(١) فتح المغيث(١/٨٥)، للامام شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

(٢) السير(١٤/١٣١).

(٣) شروط الأئمة الستة(٢٦).

(٤) قواعد في علوم الحديث(٢٢٢)، للعلامة ظفر التهانوي، تحقيق عبدالفتاح ابو غدة، دار القلم، بيروت، ١٩٧٢م.

(٥) ميزان الاعتدال(١/١١٥).

جماعة لزموا الزهري، غير انهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي).[١]

وقد أخرج عن بعض الضعفاء، لأسباب منها:

١- يخرجها لفائدة، مثل حديث سعيد بن أبي سلمة، وقال: شيخ ضعيف، وإنما اخرجناه للزيادة في الحديث.

٢- كان يخرجها لأنه لم يجد غيرها في الباب، أو أخرجها للضدية، لا قطعا منه بصحتها.

٣- يذكرها لبيان ضعفها، فهو في الغالب لايسكت عن الضعيف بل يبينه بما يستحق.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه خرّج لرجال متروكين، وتكلم فيهم، مثل أيوب بن سويد، وسليمان بن أرقم.

ولمعرفة رتبة الرواة الذين أخرج لهم النسائي، قمت بإحصائية جمعت فيها كل الرجال في السنن، عدا الصحابة، وذلك من كتاب التقريب:-

أولا: رواة أحاديث سنن النسائي (المجتبى)، الذين اخرج لهم ايضاً باقي الكتب الخمسة، أو بعضها:

أ- في رتبة ثقة ثبت، أو حافظ ثبت، أو شابه ذلك، العدد: ٢٦١ راوٍ.

ب- في رتبة ثقة، العدد: ١٢٤٢ راوٍ.

جـ- في رتبة صدوق، أو لا بأس به، أو شابه ذلك، العدد: ٦٨٤ راوٍ.

د- في رتبة مقبول، أو صدوق كثير الخطأ، أو شابه ذلك، العدد: ٣٧٠ راوٍ.

هـ- في رتبة ضعيف، أو ليّن الحديث، أو شابه ذلك، العدد: ٦١ راوٍ.

و- في رتبة مجهول، سواء العين أو الحال (مستور)، العدد: ٥٩ راوٍ.

ي- في رتبة متروك، العدد: راو واحد.

ثانيا: الرواة الذين انفرد بتخريج أحاديثم عن باقي الكتب الخمسة:

أ- في رتبة ثقة ثبت، أو حافظ ثبت، أو شابه ذلك، العدد: ٢٢ راوٍ.

ب- في رتبة ثقة، العدد: ١٥١ راوٍ.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة(٥٧).

جـ- في رتبة صدوق، أو لا بأس به، أو شابه ذلك، العدد: ٢٠٤ راوٍ.

د- في رتبة مقبول، أو صدوق كثير الخطأ، أو شابه ذلك، العدد: ٢٨٠ راوٍ.

هـ- في رتبة ضعيف، أو ليّن الحديث، أو شابه ذلك، العدد: ٢٣ راوٍ.

و- في رتبة مجهول، سواء العين أو الحال (مستور)، العدد: ١٠ رواةٍ.

ي- في رتبة متروك، العدد: راو واحد.

	المجموع
أ -	٢٨٣
ب -	١٣٩٣
جـ -	٨٨٨
د -	٦٥٠
هـ -	٨٤
و -	٦٩
ي -	٢
المجموع الكلي	٣٣٦٩

فنلاحظ من الإحصائية السابقة، ان الرواة الذين يعد حديثهم في الضعيف، أو الواهي، بما يقارب ١٥٥ راو، من المجموع الكلي السابق، اي بنسبة ٤,٦٪. مما يدل على ان اسانيده جاءت في معظمها نظيفة نقية. ولمعرفة التزام النسائي بشرطه، في انه لا يخرج عمن اجمع على تركه، أو شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء -حسب قوله-، فإنه وفيّ بالشرط الأول تماما، وأما الثاني، فننظر إلى المسألة القادمة:

موقف النسائي من أحاديث عبدالله بن لهيعة:

ابن لهيعة من الذين تكلم فيه العلماء، قال ابن مهدي: لا اعتد بشيء سمعته منه، إلا سماع ابن المبارك ونحوه. وقال ابن معين: كان ضعيفا، وقال قتيبة: كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن أخيه، أو كتب عبدالله بن وهب، وقال البخاري: احترقت مكتبته سنة ١٧٠هـ.[١]

(١) التهذيب(٥/٣٢٧).

نلاحظ ان الرواية عن ابن لهيعة تحتاج إلى دقة وتتبع، فلا تقبل منه الرواية على الاجمال، إلا انتقاءً، وهذا ما فعله النسائي -رحمه الله-. قال الذهبي: قال أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي، عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة -يعني عن قتيبة عنه- فما حدّث بها.[1]

يقول الأستاذ محمد عمر الشامي: روى النسائي لابن لهيعة في سننه ستة أحاديث، ومنهجه في هذا:

١- لم يصرح باسمه، بل كنى عنه بقوله: وذكر آخر.

٢- يقرنه مع غيره في السند.

٣- انتقى له عن تلاميذ معينين، مثل عبدالله المقرئ، وعبدالله بن وهب.[2]

والأحاديث هي:

عن تلميذه عبدالله المقرى:

أخرجه النسائي عنه عن حيوة وذكر آخر عن أبي الأسود، في صلاة الخوف.[3]

وهذا ما أخرجه أحمد، من طريق عبدالله المقري عن حيوة وابن لهيعة به.[4]

وأخرج النسائي من طريق المقريء عن حيوة وذكر آخر عن أبي هانيء، في الجهاد.[5] وهذا ما أخرجه أبو داود من طريق المقرى عن حيوة وابن لهيعة به.[6]

وأخرج النسائي من طريق المقرئ عن حيوة وذكر آخر عن شرحبيل بن شريك عن عبدالله بن عمرو بن العاص، في النكاح.[7] وهذا ما أخرجه احمد وصرح باسم ابن لهيعة.[8]

وأخرج النسائي من طريق المقرئ عن حيوة وذكر آخر عن سالم عن دراج عن أبي

---

(١) السير(١٤/١٣١).

(٢) رسالة ماجستير، محمد عمر الشامي، الجامعة الاردنية، سنة١٩٨٨م (ص١١٢).

(٣) سنن النسائي(٣/١٧٣).

(٤) مسند احمد(٢/٣٢٠).

(٥) سنن النسائي(٦/١٧).

(٦) ابو داود (جهاد٢٤٩٧).

(٧) النسائي(٦/٦٩).

(٨) مسند أحمد(٢/١٦٨).

الهيثم، في الاستعاذة.[١] وهذا ما أخرجه أحمد، وصرح باسم ابن لهيعة.[٢]

عن تلميذه: عبدالله بن وهب: أخرجه النسائي عنه عن سعد وحيوة وذكر آخر، في الآذان.[٣]

وهذا ما أخرجه ابو داود، وصرح باسم ابن لهيعة.[٤]

وأخرجه النسائي عن ابن وهب عن حيوة وذكر آخر عن عياش، في الزينة.[٥]

وهذا ما أخرجه أحمد، وصرح باسم ابن لهيعة.[٦]

منزلة الكتاب:

يترجح لدى كثير من العلماء، تقديم سنن النسائي على سنن أبي داود والترمذي، ذلك ان أحاديثه المنتقدة قليلة بالنسبة للكتب السابقة. فهو بعد الصحيحين منزلة.

قال الصنعاني: (واعلم أن من الناس من يفضل كتاب النسائي في القوة والصحة على سنن أبي داود، وقد اطلق الصحة عليه ابو علي النيسابوري والدارقطني وابن منده، قال ابن الصلاح: وقد اطلق الخطيب السلفي الصحة على كتاب النسائي).[٧]

وقال السخاوي: (وبالجملة فكتاب النسائي أقلها بعد الصحيحين حديثاً ضعيفا).[٨]

وبالنظر إلى الدراسة التي قام بها الشيخ ناصر الالباني -حفظه الله- في صحيح السنن وضعيفه، حيث تبين ان عدد الصحيح فيه (٥٣١٤)، بينما الضعيف (٤٤٧).

وحتى عدد الضعيف هذا، ليس نهائيا، فقد ذكر الشيخ بعض الأحاديث في كتاب ضعيف السنن، وبيّن انه صحيح بالنظر إلى كذا، أو ما عدا جملة كذا، اي انه ليس

---

(١) سنن النسائي(٨/٢٦٤).

(٢) مسند احمد(٣/٣٨).

(٣) سنن النسائي(٢/٢٥).

(٤) ابو داود (صلاة٥٢٣).

(٥) سنن النسائي(٨/١٣٥).

(٦) مسند احمد(٤/١٠٨).

(٧) توضيح الافكار(١/٢٢٢)، للامام محمد بن اسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٤٧م.

(٨) فتح المغيث(١/٨٦).

بالضعيف حتما.

فيقول مثلاً: صحيح -إلاّ جملة كذا-[1] أو يقول: هو حسن الاسناد.[2]

ويقول الشيخ زاهد الكوثري -رحمه الله-: (ليس بقليل من يفضل كتاب النسائي الصغير على سنن أبي داود).[3]

فكتاب النسائي يأتي بعد الصحيحين مرتبة، والله تعالى اعلم.

---

(١) ضعيف سنن النسائي(٥١).

(٢) السابق(٣٧).

(٣) الحاشية على شروط الأئمة الستة(١٩).

- ادرس في هذا الفصل الأحاديث التي أعلها النسائي بلفظ من الفاظ التعليل، فقمت بدراسة تلك الاحاديث، وتوصلت الى القول الراجح فيها، بحسب اجتهادي في المسألة، ورتبتها بحسب التقسيمات العلمية للعلة، ووضعتها تحت نوعها

بحسب ورودها في السنن، وقدمت لكل قسم منها التعريف الاصطلاحي لها عند العلماء، ومنهجي في هذا:

- أذكر سند الحديث، وطرفه الدال عليه، إن كانت المشكلة في السند، وإن تطرقت الى المتن ذكرت الحديث بطوله.
- اتبع الحديث بقول النسائي فيه.
- اقوم بتخريج الحديث من مصادره.
- اوضح مراد النسائي، ثم اقوم بالدراسة، وأذكر النتيجة.
- وضعت لكل مسألة رقما، والترقيم بحسب التقسيمات التي وُضعت للعلل.

وجعلت التمهيد في موضوع العلة، وطرق الكشف عنها، وتقسيماتها، وأشهر علماء هذا الفن ومصنفاتهم، والله أسأل التوفيق.

-العلة ومباحثها-

أولا: العلة في المعنى اللغوي والاصطلاحي:

في اللغة تطلق على معان: منها المرض، يقال: علّ، يعلّ، واعتلّ، وأعلّه، فهو معلّ، وعليل.

ومنها علّله بالشيء، إذا ألهاه وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام.

ومنها: علّه بالشراب، إذا سقاه مرة ثانية.[1]

في الاصطلاح: وهي من مصطلحات علم الحديث، فالحديث الذي اكتشف فيه علة، هو معلّ، لأنه ظهر أنه مصاب بتلك العلة، لذا كان المعنى الاصطلاحي للعلة عندهم: هي ذلك السبب الخفي الذي يقدح في صحة الحديث، وإن كان سليماً في ظاهر الأمر.

فالحديث المعل هو الذي اطلع فيه على علة قادحة، مع أن الظاهر سلامته منها.[2]

ونلاحظ من هذا القيد -مع ان الظاهر سلامته منها-، أن العلة تقع أحيانا في الاحاديث التي استوفت شروط الصحة في الظاهر، اي في احاديث الثقات.

وقد سمى البعض الحديث الذي اكتشف فيه العلة بالمعلول، وبهذا التعبير وقع في كلام البخاري والترمذي والدارقطني وابن عدي والحاكم وغيرهم.

وقال النووي: «إنه لحن، لانه وزن مفعول، من عله بالشراب اذا سقاه مرة ثانية. وقال العراقي: والأجود تسميته المعلّ. وقال الصنعاني: وأكثر عباراتهم في الفعل أنهم يقولون: أعله فلان بكذا وقياسه معل، وهو المعروف باللغة».[3]

وأكثر ما تكون العلة في احاديث الثقات، فخبر الضعيف مردود، لا يحتاج الى طول بحث وتأمل، قال الحاكم: «وإنما يعلل الحديث من اوجه ليس للجرح فيها مدخل،

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٤/١٢-١٥)، القاموس المحيط(١٣٣٨)، تاج العروس(٨/٣٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح(٨١)، تدريب الراوي(١/٢٥٢)، فتح المغيث(١/٢١٠)، النكت لابن حجر(٢/٧١٠).

(٣) توضيح الافكار(٢/٢٥)، العلل في الحديث د. همام سعيد(١٥-١٧).

فان حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في احاديث الثقات».[١]

الا ان الباحث في كتب العلل يرى كثيرا ما يعل الحديث بأمور قادحة، ليست خفية ولكنها ظاهرة، كما في فسق الراوي وضعفه، ونحو ذلك من أسباب ضعف الحديث.

ذلك يدل على انه لم يلتزم الجميع بالمعنى الاصطلاحي للعلة، وتوسعوا في إطلاق العلة على ما كان ظاهرا او خفيا مما يقدح. قال ابن حجر: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلا معلولا، ولا الحديث الذي راويه مجهول او مضعف معلولا، وإنما يسمى معلولا إذا آل آمره الى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد على من زعم ان المعلول يشمل كل مردود».[٢]

وقد وجه ذلك د.همام حيث قال: «وأما ما نجده في كتب العلل من احاديث اعلت بالجرح، كأن يقال في أحد رواتها: متروك او منكر الحديث، او ضعيف، فيمكن حمل هذه القوادح على علم العلل وإلحاقها به اذا وردت في احاديث الثقات، كرواية مالك عن عبدالكريم بن امية، ورواية الزهري عن سليمان بن ارقم، فرواية هؤلاء الأئمة عن هؤلاء الضعفاء توقع كثيرين في العلة اعتمادا على تثبت هؤلاء الأئمة».[٣]

والسخاوي طرح هذا الامر فقال: «على انه يحتمل ايضا ان التعليل بذلك، من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار الى تفرده».[٤]

فالذي يطلقه العلماء على الحديث الضعيف، الظاهر ضعفه، بأنه معل، ليس هذا من قبيل المعنى الاصطلاحي، اذ المعل في الاصطلاح هو المقيد بالخفاء، وإنما يكون ذلك بالمعني اللغوي. والله اعلم.

---

(١) معرفة علوم اللحديث(١١٢).

(٢) النكت(٢/٧١٠).

(٣) العلل في الحديث(ص ٢٦).

(٤) فتح المغيث(١/٢١٨).

ثانيا: وسائل الكشف عن العلة:

وطريق معرفة العلل، ان يجمع الناقد طرق الحديث، ويدرس احوال الرواة، ومكانتهم من الضبط والاتقان، وبعد المقارنة بين الروايات، يقع في نفس الناقد الاختلاف ان وجد، فيحكم ان الحديث معل بانقطاع مثلا، او رفع موقوف، او وهم واهم. قال ابن الصلاح: «ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره، مع قرائن تنضم الى ذلك، تنبّه العارف بهذا الشأن على ارسال في الموصول، او وقف في المرفوع، او دخول حديث في حديث».[1] ولا يمكن معرفة تفرد الراوي، ومخالفته لغيره، الا اذا جمع طرق الحديث.

قال ابن المديني: «الباب اذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه».[2]

وقال ابن حجر: «فالسبيل الى معرفة سلامة الحديث من العلة، ان يجمع طرقه، فان اتفقت رواته، واستووا، ظهرت سلامته».[3]

قلت: فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف، فيلجأ الى الترجيح لاحدى الروايتين، فالرواية التي تتقوى بأمور اخرى، وقرائن تنضم اليها، حكموا لها، والأخرى تكون هي المعلة.

وقد ذكر استاذنا د. همام سعيد وسائل اخرى استخدمها العلماء في الكشف عن العلة، حيث قال: ان كتب العلل تحمل بين طياتها صورة كاملة شاملة لما ينبغي ان يكون عليه رجل هذا الفن، وأهم جوانب المعرفة:

أ- معرفة المدارس الحديثية: نشأتها، رجالها ، ومذاهبها العقائدية والفقهية، وأثرها وتأثيرها في غيرها، وبهذه المعرفة يعالج الباحث اسانيد كثيرة فيكشف عن علتها، فإذا كان الحديث كوفيا، احتمل التدليس او الرفض، واذا روي المدنيون عن الكوفيين، فإنها تختلف الاحتمالات.

ب- معرفة من دار عليهم الاسناد: اوثق الناس فيهم، وتمييز اصح الاسانيد

---

(١) مقدمة ابن الصلاح(٨٢).

(٢) توضيح الافكار(٢/٢٩).

(٣) النكت(٢/٧١٠).

وأضعفها.

جـ- معرفة الأبواب: فالحافظ العارف لم يصل الى ما وصل اليه الا بعد ان جمع الاحاديث في الأبواب.

د- معرفة المتشابه من الاسماء والكنى والألقاب: وكتب العلل مليئة بهذا النوع، كمعرفة عامة او تطبيقية تخدم موضوع العلة.

هـ- معرفة الوفيات والولادات: وعن طريق هذه المعرفة، يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة، او ينفيهما، ومعرفة الولادات جانب آخر يحدد اللقاء وفترته بين الروايتين.[1]

ثالثاً: موطن العلة وأقسامها:

العلة اما ان تكون في السند، وإما في المتن. ولدي التتبع والاستقراء، لوحظ ان العلل اكثر ما تكون في اسانيد الاحاديث.

هذا وقد اورد الحاكم النيسابوري عشرة اجناس للعلل، وقدم لكل منها مثالا، اوضح فيه وجود العلة وجنسها، وإن كانت في السند ام في المتن.[2]

وكذلك ذكر ابن حجر التقسيمات للعلة بحسب وقوعها، وإن كانت قادحة ام لا، وذكر التقسيم على النحوالتالي:

أ- علة وقعت في الاسناد ولم تقدح مطلقا: ما يوجد مثلا من حديث مدلس بالعنعنة، فإننا نتوقف عن قبوله حتى توجد طريق اخرى قد صرح فيها بالسماع.

ب- علة موجوده في الاسناد، وتقدح فيه دون المتن.

جـ- علة وقعت في المتن دون الاسناد، ولا تقدح فيهما، مثل اختلاف الالفاظ ورد الجميع الى معنى واحد.

د- علة وقعت في المتن واستلزمت القدح في الاسناد: ما يرويه الراوي بالمعنى الذي يظنه ويكون خطأ، فإنه يستلزم قدح الراوي، فيعلل الإسناد.[3]

والذي يمكن ان نخلص اليه ان العلة بحسب ورودها على الحديث، على قسمين:

ما كانت علته في الاسناد، وهو انواع كالانقطاع والارسال او وهم واهم وغيرها.

وما كانت علته في المتن، وهو انواع كذلك، كالمدرج والتصحيف والزيادات

---

(١) العلل في الحديث(١٢٤-١٣١).

(٢) معرفة علوم الحديث(١١٣).

(٣) النكت(٢/٧٤٧)،ويراجع توضيح الافكار(٢/٣٢).

وغيرها.

رابعاً: اشهر العلماء ومصنفاتهم في هذا الفن:

لا شك ان فن العلل من اهم انواع علوم الحديث وأعوصها، لا يهتدي الى تحقيقه الا الجهابذة النقاد، امثال شعبة، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وعبدالرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، والبخاري ومسلم الترمذي والدارقطني وغيرهم...

وقد وضع بعض هؤلاء الأئمة مصنفات خصصوها لمسائل العلل، واختلفت مناهجهم فيها، فكان البعض عبارة عن أسئلة يسألها التلميذ لشيخه يشرح فيها علة الحديث، ومنها ما جعله مصنفه على الكتب والأبواب الفقهية، يورد فيها الاحاديث المتكلم فيها. ومن اشهر المصنفات:

١- التاريخ والعلل ليحيى بن معين ت ٢٣٣ هـ، وهو كتاب فيه علم غزير، ومعرفة واسعة في علم الرجال، وقد جمعه عدد من تلاميذه، منهم عباس الدوري، وابن جنيد، وابن محرز... والكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات.

٢- مصنفات علي بن المديني ٢٣٤ هـ، منها علل المسند، وكتاب العلل، وهو مطبوع بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي المكتب الاسلامي ١٩٧٢.

٣- العلل ومعرفة الرجال للامام احمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ، برواية ابنه عبدالله بن احمد، والكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات بتحقيق وصي الله عباس / المكتب الاسلامي ١٩٨٨.

٤- كتاب العلل لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ، ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (١١١).

٥- كتاب العلل لمسلم بن الحجاج ت ٢٦١ هـ، ذكر السخاوي(٢/٣٣٤)، والرسالة المستطرفة (١١١)

وكتاب التمييز له، والكتاب لا يوجد منه سوى ١٥ ورقة، بتحقيق مصطفى الأعظمي.

٦- كتاب المسند المعلل ليعقوب بن شيبه، لا يوجد من هذا الكتاب إلا قطعة صغيره، وهي الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب، والكتاب هذا مطبوع بعناية د. سامي حداد، في المطبعة الاميركية ببيروت ١٣٥٩ هـ.

٧- الامام ابو عيسى الترمذي ت ٢٧٩ هـ، له كتابان في هذا الشأن، الأول جعله في آخر كتابه الجامع، وهو عبارة عن قواعد ومسائل في علم العلل، شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي، وحققه الدكتور همام سعيد، ووضع له مقدمة في علم العلل، والكتاب في مجلدين، طبع في الاردن مكتبة المنار ١٩٨٧ م.

والكتاب الآخر هو العلل الكبير، وهو عبارة عن سؤالات سألها للامام البخاري، رتبه القاضي ابو طالب على الأبواب، مطبوع في مجلدين بتحقيق د. حمزة ذيب مصطفى، طبع في الاردن ١٩٨٦ م.

٨- المسند الكبير المعلل، المسمّى بالبحر الزخار، لأبي بكر احمد بن عمرو البزار ت٢٩٤ هـ، الكتاب موجود منه ثلاثة اجزاء فقط، الى نهاية مسند سعد بن ابي وقاص، طبع بتحقيق د. محفوظ الرحمن السلفي، في السعودية ١٩٨٨ م.

٩- كتاب العلل لأبي محمد عبدالرحمن بن ابي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ، وهو عبارة عن أسئلة وجهها عبدالرحمن لأبيه وأبي زرعة عن علل الاحاديث، مرتب حسب الأبواب، مطبوع في مجلدين، بعناية محب الدين الخطيب، في القاهرة ١٣٤٣ هـ.

١٠- كتاب العلل الواردة في الاحاديث النبوية، للحافظ ابي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ، وهو من اجمع ما وصلنا من هذه المؤلفات، طبع منه بعض اجزاء بتحقيق د. محفوظ الرحمن السلفي، في المدينة المنورة ١٩٨٥.

وغيرها من المصنفات التي ما زالت مخطوطة، او ذكرت في قائمة المفقودات منها كتاب العلل لسفيان بن عينة ت ١٩٨ هـ، ذكره السخاوي في فتح المغيث (٢/٣٣٤)، وكتاب العلل لأبي بكر احمد بن محمد الخلال ت ٣٠٧، ذكره الكتاني، وكتاب الزهر المطلول في الخبر المعلول للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، ذكره كشف الظنون، وغيرها من الكتب.[(١)]

وهناك من المصنفات وان لم تخصص لهذا الفن، إلا ان في طياتها الفوائد

---

(١) انظر مثلا الرسالة المستطرفة(١١١)، وكشف الظنون، والعلل في الحديث د. همام (٣٠-٣٤).

والقواعد في علم العلل، منها مثلا سنن ابي داود، ومقولاته[١] في هذا الشأن، وكتاب الجامع للترمذي، وغيرها من المصنفات.

وقد برع النسائي -رحمه الله- في هذا الفن، فجاء كتابه جمعا غزيرا، تحدث فيه عن علل الأحاديث، وكان ذلك احيانا على شكل تعقيب يورده بعد الحديث، او من خلال تراجم الأبواب، فيقول مثلا: باب ذكر الاختلاف على فلان في حديث كذا، او من سرده لطرق الحديث، دون تصريح بالعلة يتركها لنظر القارئ[٢]، وسيتضح هذا عند عرض النماذج من سننه لذلك، ان شاء الله تعالى.

---

(١) قدمت لرسالة ماجستير، الطالب محمد سعيد حوى باشراف د. سلطان العكايلة، الجامعة الاردنية.

(٢) وهذا ما ذكرناه آنفا عند التحدث عن منهجه في الكتاب.

المبحث الاول : التعليل من جهة الاسناد.

المطلب الاول: علل الانقطاع ونفي السماع المتوهم.

المطلب الثاني: تعارض الوصل والارسال.

المطلب الثالث: تعارض الرفع والوقف.

المطلب الرابع: علل ابدال راو براو او اسناد بإسناد.

المطلب الخامس: المزيد في المتصل من الاسانيد.

المطلب السادس: علل التفرد والغرابة.

المطلب السابع: الأشباه في العلل.

المطلب الاول: علل الانقطاع ونفي السماع المتوهم:

يطلق المرسل عند علماء المصطلح، على قول التابعي: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : اما بعض المتقدمين فإنهم اطلقوا المرسل على ما انقطع اسناده مطلقا، وعليه ابو داود والترمذي والنسائي... ، والمقصود بالانقطاع: ما سقط من رواته راو واحد او اكثر غير الصحابي.

ولا يقف العلماء في حكمهم على اسناد بأنه منقطع، على الرواة الذي يفصل بينهم الفاصل الزمني او المكاني، بحيث تكون قد استحالت اللقيا او المعاصرة، فقد يكشف الناقد عن انقطاع بين رواة اشتهروا بالاخذ عن بعضهم، بل وبطول الصحبة، فيبين بأنه لم يأخذ هذا الحديث عنه، وإنما سمعه من رجل عنه، وهذا ما يسمى بنفي السماع المتوهم، وهو التدليس، او الارسال الخفي.

وقد وجدت النسائي قد أعل عدد من الاحاديث بالانقطاع، منها ما كان بسبب التدليس، ومنها ما كان لعدم اللقاء او الادراك، ومنها ما كان بسبب اسقاط راو من غير تدليس.

-مقولات النسائي في علل الانقطاع-

(١/١/١) :

روى النسائي من طريق سفيان عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة: ان النبي صلي الله عليه وسلم كان يقبل بعض ازواجه ثم يصلي ولا يتوضأ.

قال ابو عبدالرحمن: ليس في هذا الباب حديث احسن من هذا الحديث، وان كان مرسلا، وقد روى هذا الحديث الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة، قال يحيى القطان: حديث حبيب عن عروة عن عائشة هذا، وحديث حبيب عن عروة عن عائشة تصلي وان قطر الدم على الحصير، لا شيء.(١٠٤/١).

الدراسة:-

اخرجه ابو داود (طهارة ١٧٨)، الدارقطني(١٤٠/١)، البيهقي(١٢٧/١)، ابن ابي شيبة في المصنف(٦١/١)، عبدالرزاق في المصنف(٥١١)، كلهم من طريق سفيان الثوري عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة مرفوعا.

في قول النسائي مسألتان:

أ- رواية ابراهيم التيمي عن عائشة، وأنها منقطعة ، مع العلم انها احسن حديث في الباب: قال الترمذي: وقد روي عن ابراهيم التيمي عن عائشة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- قبّلها ولم يتوضأ، قال: وهذا لا يصح، ولا نعرف لابراهيم التيمي سماعا عن عائشة(١٣٨/١).

وقال ابو داود: وهو مرسل، ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئا(١٧٨).

وقال الدراقطني: وابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ولا ادرك زمانهما(السنن ١/ ١٤٠).

قال ابن حجر في التهذيب: ابراهيم بن يزيد التيمي: كان من العباد، روي عن انس وأبيه، وأرسل عن عائشة، قال عنه ابن معين: ثقة(١٥٤/١).

وقد اورد الدارقطني في سننه حديث «قبلة الصائم» من طريق عثمان بن ابي شيبة عن معاوية بن هشام عن سفيان الثوري عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة. وقال: ان غير عثمان رواه عن معاوية عن الثوري به ان النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقبّل ولا يتوضأ(١/ ١٤٠).

يُبين الدارقطني في روايته تلك، ان الحديث جاء متصلا من رواية ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة، ولكن هذا الاسناد لا يرقى الى المعارضة مع الاسناد المرسل، لأن الدارقطني ابهم فيه وقال: وغير عثمان، ولم يسنده كما فعل في رواية «قبلة الصائم»، وقد روي اكثر من واحد عن سفيان الثوري هذا الحديث مرسلا كما في رواية النسائي وابن ابي شعبه وعبدالرزاق والتي مرّ ذكرها. وعلى هذا يبقى الحديث المرسل هو اصل هذا الباب كما ذكر النسائي.

ب- رواية حبيب عن عروة عن عائشة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يُقبل ولا يتوضأ:

رواه ابو داود (طهاره ١٧٩)، الترمذي (طهاره ٨٦)، ابن ماجه (طهاره ٥٠٢)، احمد (٦/ ٢١٠). كلهم من طريق الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة.

وقد ضعّف غير واحد من العلماء هذا الحديث، منهم ابن القطان الذي نقل قوله النسائي كما سبق، وكذا نقل الترمذي عنه حين اخرج هذا الحديث.(١/ ١٣٤).

قال ابن ابي حاتم في العلل: سمعت ابي يقول: لم يصح حديث عائشة في ترك الوضوء من القبلة، يعني حديث الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة.(١/ ٤٨).

وقال ابن معين في تاريخه: حبيب ثبت، انما روى حديثين -يريد يحيى منكرين- حديث الحائض وحديث القبلة.(١/ ٢١٦).

قلت: وانكارهم للحديث جاء عن وجهين:

١- عدم سماع حبيب من عروة، وحبيب متهم بالتدليس وجاءت روايته بالعنعنة.

٢- ان عروة المذكور في السند، هو عروة المزني، كما ذكر غير واحد، وهو

مجهول.

وإليك تفصيل هذه المسألة:

نقل ابن ابي حاتم في المراسيل عن يحيى بن معين قوله: لم يسمع حبيب بن ابي ثابت من عروة(٢٨). وقال الترمذي في العلل الكبير: وسألت محمدا عن حديث الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ. فقال: حبيب بن ابي ثابت لم يسمع من عروة(١/١٦٣).

قال ابن حجر في التهذيب: وحبيب بن ابي ثابت قيس بن دينار: روى عن ابن عمر وابن عباس، روى عن عروة وجزم الثوري انه لم يسمع منه، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الارسال والتدليس(١٥٦/٢).

وقد صحح البعض روايته عن عروة، منهم ابن عبدالبر حيث قال: صححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث له، وحبيب لا ينكر لقاؤه عروة، وكذا صححه الاستاذ احمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي(١/١٣٥).

وحبيب بن ابي ثابت قد روى عن بعض الصحابة، مثل ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك، وسنة وفاته هي ١١٩ هـ. وعروة بن الزبير، عالم المدينة، وتفقه بخالته عائشة، حدّث عنه الزهري، وتوفي سنة ٩٤ هـ.

وعلى هذا نستطيع ان نثبت معاصرة حبيب لعروة، ولكن تبقى مسألة تدليس حبيب، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة، وقال: تابعي مشهور، يكثر التدليس(٣٧).

ولم تأت رواية من طريق حبيب عن عروة بصريح السماع، فيبقى الاسناد على هذا الحال منقطعا.

ب- مسألة ان المذكور في السند ليس عروة بن الزبير، وإنما هو عروة المزني رجل آخر:

فقد جاء في اغلب الروايات (عروة) هكذا دون ذكر نسبه، وأورد ابو داود

في الصلاة(١٨٠)، والبيهقي(١/١٢٦)، رواية من طريق ابراهيم بن مخلد عن عبدالرحمن بن مغراء حدثنا الأعمش اخبرنا اصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقبل .... الحديث.

وقال ابو داود: وروي عن الثوري قال: ما حدثنا حبيب الا عن عروة المزني، وكذا قال الدارقطني(١/١٣٩).

قلت: وهذه الدعوى لا تقوم لها قائمة، فالرواية التي ذكرها ابو داود والدارقطني، لا يحتج بها، وذلك لوجود جهالة في الاسناد، وفيه عبدالرحمن بن مغراء، وهو ضعيف، قال عنه ابن المديني: ليس بشيء، كان يروي عن الاعمش ستمائة حديث، تركناه لم يكن بذاك (التهذيب ٦/٢٧٤).

وأيضا جاء في بعض الروايات تصريح بأنه «عروة بن الزبير»، كما هي في رواية احمد(٦/٢١٠)، وابن ماجه(٥٠٢)، والدارقطني(١/١٣٦).

وأورد المزي تحت باب «عروة المزني عن عائشة... في تحفة الاشراف رقم (١٧٣٧٤)

وأشار الى رواية عند الترمذي في الدعوات (٣٤٨٠) من طريق حمزة الزيات عن حبيب عن عروة عن عائشة، وقال الترمذي: هذا الحديث حسن غريب. ومع هذا عقب الترمذي عليه بسؤاله للبخاري، حيث قال: سمعت محمدا يقول: حبيب بن ابي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير وهذا تصريح من البخاري بأنه «عروة بن الزبير»، لا كما قال المزي.

ومسألة اخري تثبت ان المذكور في السند هو «عروة بن الزبير»، ان الحوار الذي دار بين عروة وعائشة لا يجرؤ عليه الا قريب، حيث قالت له: كان يقبل بعض نسائه... ، فقال لها عروة: ما أراها إلا انت، فضحكت..!!

وإن كان المقصود هو عروة المزني، فمن هو هذا الرجل، لا تكاد تجد له ترجمة، وليس له رواية في الحديث، يقول ابن حجر في التهذيب: عروة المزني شيخ لا يُدرى من هو، ولم اره في كتب من صنف في الرجال، الا هكذا يعللون به هذه الاحاديث ولا يعرفون من حاله بشيءأ.هـ(٧/١٧٠).

مما سبق نستطيع ان نثبت ان المقصود بعروة هو «ابن الزبير» وليس المزي، ولقائل ان يقول احتمال دخول التصحيف على اسمه فوهموا فيه.

مع هذا يبقي اسناد هذا الحديث منقطعا لرواية حبيب بالعنعة وهو متهم بالتدليس، ولم تأت رواية تثبت الاتصال.

اما حديث «تصلي وان قطر الدم على الحصير» فهي زيادة في حديث فاطمة بنت ابي حبيش اخرجها ابن ماجة (المستحاضة ٦٢٤)، واحمد(٤٢/٦)، البيهقي (٣٤٤/١)، الدارقطني (٧٨/١)، وهي زيادة منكرة، فقد روي الحديث عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في المستحاضة وليس فيه هذه الزيادة، اخرجها البخاري (حيض ٣٠٦) ومسلم (حيض٣٣٣)، وسيأتي تفصيلها.

فالزيادة جاءت من رواية حبيب عن عروة عن عائشة، ويُقال عنها ما قيل في الحديث السابق.

(٢/١/١) :

روى النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسره بنت صفوان قالت: ان النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : «من مسّ ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ».

قال ابو عبدالرحمن: هشام بن عروة لم يسمع من ابيه هذا الحديث، والله تعالى اعلم(٢١٦/١).

الدراسة:-

اخرجه الترمذي (وضوء ٨٢)، احمد (٤٠٧/٦)، الموطأ (طهاره ٦١)، ابن خزيمة (٣٣)، ابن حبان (١١١٣) و (١١١٤)، البيهقي (١٢٩/١). كلهم من طريق هشام بن عروة عن ابيه عن بسرة مرفوعا.

بين النسائي في الحديث انقطاعا بين هشام بن عروة وأبيه، وانه لم يسمعه منه،

وبينهما رجل.

روى الطحاوي في شرحه هذا الحديث من طريق بشر بن بكر عن الاوزاعي عن ابن شهاب عن ابي بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن عروة عن بسرة. ورواه من طريق يحيى بن صالح عن ابن ابي الزناد عن هشام عن ابيه عن مروان عن بسرة.

وقال:

قيل ان هشام بن عروة لم يسمع هذا من ابيه، وانما اخذه عن ابي بكر فدلس به عن ابيه.

ورواه من طريق الخصيب عن همام عن هشام عن ابي بكر بن محمد عن عروة عن بسرة... (٧٣/١).

الا ان هذه العلة انتفت بعد تصريح هشام بالسماع من ابيه، فجاءت رواية الترمذي واحمد والتي سبق تخريجها قول هشام: حدثني ابي عن بسرة.

فلا يمتنع ان يكون لهشام بن عروة فيه اسنادان، مرة رواه بواسطة عن ابيه، ومرة بدونها، والله اعلم.

(٣/١/١) :

روى النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل افضل».

قال ابو عبدالرحمن: الحسن عن سمرة كتابا، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة. والله تعالى اعلم. (٩٤/٣).

الدراسة:

اخرجه الترمذي (صلاة ٤٩٧)، احمد (١١/٥)، ابن خزيمة (١٧٥٧)، البيهقي(٢٩٥/١)، الطبراني الكبير (٢٤٠/٧). كلهم من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة.

وأخرجه ابو داود (طهارة٣٥٤)، واحمد(٩٨/٥)، والبيهقي(٢٩٥/١)، والطبراني الكبير(٢٤٠/٧)، كلهم من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة.

قال الترمذي: ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلا.

ويؤيد قول الترمذي ما رواه البيهقي(١/ ٢٩٥)، من طريق ابن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي عليه الصلاة السلام.

يبين النسائي -رحمه الله- ان رواية الحسن عن سمرة ليست سماعا، وإنما هي من كتاب، وما سمع منه سوى حديث العقيقة.

وحديث العقيقة «كل غلام مرتهن بعقيقة» أخرجه البخاري (عقيقة ٥٤٧٢)، النسائي (٧/ ١٦٦)، الترمذي (١٥٢٢)، ابو داود (٢٨٣٧)، ابن ماجه (٣١٦٥)، وروي من غير وجه عن قتادة عن الحسن عن سمرة.

قال البخاري: قال حدثني عبدالله بن ابي الأسود حدثنا قريش بن انس عن حبيب بن الشهيد قال: امرني ابن سيرين ان اسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة، فسألته فقال: من سمرة بن جندب.

والعلماء في سماع الحسن من سمرة على مذاهب: فمنهم من رأى انه سمع منه، ورأى البعض انه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وما عدا ذلك فصحيفة يرويها عن سمرة من غير سماع منه، وهذا ما يرجحه الامام النسائي.

ومسألة الصحيفة ذكرها ابو داود في سننه (التشهد ٩٧٥) حدثنا محمد بن داود عن يحيى بن حسان عن سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب عن خبيب بن سليمان بن ابيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب: اما بعد، امرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اذا كان في وسط الصلاة او حين انقضائها فابدأوا قبل التسليم فقولوا: التحيات الطيبات والصلوات والملك لله، ثم سلموا عن اليمين، ثم سلموا على قاريكم وعلى انفسكم.

قال ابو داود: ودلّت هذه الصحيفة على ان الحسن سمع من سمرة.

وقول ابي داود: دلت هذه الصحيفة... ، فوجه دلالتها ان هذا اللفظ الذي رواه سليمان بن سمرة عن ابيه بقوله: اما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم....، من الفاظ الصحيفة التي املاها سمرة ورواها عنه ولده سليمان، فأراد ابو داود ان سليمان

بن سمرة كما صح سماعه من ابيه بهذه الصحيفة وغيرها، كذلك الحسن البصري صح سماعه بهذه الصحيفة من سمرة، لأن كلا منهما من الطبقة الثالثة فدل ذلك ان الحسن سمع من سمرة. (عون المعبود٣/٢٦٣).

فكان رأي بعض العلماء ان الحسن لم يسمع من سمرة شيئا، إنما هي كتاب، قاله ابن معين وابن حبان، قال ابن معين في تاريخه: لم يسمع الحسن من سمرة شيئا. هو كتاب (٢/١١١).

وقال ابن حبان في صحيحه: في حديث موضع سكتات الامام من حديث الحسن عن سمرة (١٨٠٧)، قال ابو حاتم: الحسن لم يسمع من سمرة شيئا.

وقال البعض: ان الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة فقط، وجلّ روايته عنه من الصحيفة، وهذا رأي البخاري وابن المديني والترمذي وابي داود النسائي وغيرهم.

قال ابن المديني في العلل: والحسن قد سمع من سمرة، لأنه كان في عهد عثمان ابن اربع عشرة. (٥٣).

وقال ابن القطان فيما نقله عنه ابن سعد في الطبقات: قال يحيى في احاديث سمرة التي يرويها الحسن عنه: سمعت انها من كتاب (٧/١٥٧).

وروى الدارقطني في سننه حديث موضع سكتات الامام، من طريق الحسن من سمرة، وقال: الحسن مختلف في سماعه من سمرة، وقد سمع منه حديثا واحدا، وهو حديث العقيقة. (١/٣٣٦)

ويمكن الجمع بين اقوال العلماء على النحو التالي: فمن حمل روايته على الاتصال اراد بذلك ان تحمله عنه صحيح كتابا، بالاضافة لسماعه حديث العقيقة. ومن قال: لم يسمع منه شيئا، اراد بذلك التحمل سماعا، ومن قال لم يسمع منه الا حديث العقيقة اراد كذلك التحمل سماعا. والله اعلم.

(١/١/٤) :

روى النسائي من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن عبدالله بن مسعود عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: علّمنا خطبة الحاجة: الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور انفسنا .... الحديث.

قال ابو عبدالرحمن: ابو عبيدة لم يسمع من ابيه شيئا، ولا عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، ولا عبدالجبار بن وائل بن حجر.(٣/١٠٥)

الدراسة:

اخرجه البيهقي(٧/١٤٦)، من طريق شعبة عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن عبدالله بن مسعود.

واخرجه ابو داود(نكاح ٢١١٨)، من طريق سفيان عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن ابيه، وأخرجه الترمذي (نكاح ١١٠٥)، من طريق الاعمش عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبدالله.

وقال: حديث عبدالله حديث حسن. رواه شعبه عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن عبدالله، وكلا الحديثين صحيح.(٣/٤١٤).

واخرج كذلك ابو داود هذا الحديث من طريق وكيع عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص وابي عبيدة عن عبدالله (نكاح ٢١١٩). واخرجه ابن ماجه (نكاح ١٨٩٢)، من طريق عيسى بن يونس عن ابيه عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن ابن مسعود.

يذكر النسائي رحمه الله ثلاثة رجال لم يسمع كل منهم من ابيه شيئا.

فأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود: مشهور بكنيته، والأشهر انه لا اسم له غيرها، روى عن ابيه ولم يسمع منه. قال ابن ابي حاتم في المراسيل: سألت ابي عن ابي عبيدة بن عبدالله ابن مسعود هل سمع من ابيه عبدالله؟ فقال ابي : ابو عبيدة لم يسمع من عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.(ص ٢٥٦).

وقال ابن حجر في التقريب: ابو عبيدة ثقة، والراجح انه لا يصح سماعه من ابيه. (ص٦٥٦).

واما عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، فمختلف في سماعه من ابيه: قال ابن معين: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود وابو عبيدة لم يسمعا من ابيهما (التاريخ ٩٣٥١/٢.

قال احمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد: مات عبدالله وعبدالرحمن ابن ست سنين(١٩٥/٦).

وقال البعض قد سمع منه بعض الاحاديث، قال ابن المديني: سمع من ابيه حديث الضب وحديث تأخير الوليد للصلاة (التهذيب ١٩٥/٦).

وقال المزي في تحفة الاشراف: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن ابيه وقد سمع منه (٤٧/٧).

وروى الترمذي في الفتن (٢٢٥٧)، من حديث عبدالرحمن بن عبدالله عن ابيه، وقال حديث حسن صحيح.

واما عبدالجبار بن وائل بن حجر: قال البخاري في التاريخ الكبير: وُلد بعد ابيه لستة اشهر(١٠٦/٦).

وقال ابن معين: ثبت، ولم يسمع من ابيه شيئا، انما كان يحدث عن اهل بيته عن ابيه، ويقولون: انه مات وهو حبل، يعني ان امه به حبلى. (٣٤٠/٢)

وقال ابن حجر في التهذيب: وقيل لم يسمع من ابويه، مات سنة ١١٢ هـ(٩٥/٦).

يتبين لنا ان النسائي رحمه الله ينفي سماع الثلاثة من آبائهم، وان روايتهم عن آبائهم منقطعة. والله اعلم.

(١/١/٥):

روى النسائي من طريق شريك عن زبيد عن عبدالرحمن بن ابي ليلى قال: قال عمر: صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الاضحى ركعتان، وصلاة السفر ركعتان، تمام غير قصر على لسان محمد -صلى الله عليه وسلم-.

قال ابو عبدالرحمن: عبدالرحمن بن ابي ليلى لم يسمع من عمر. (١١١/٣).

الدراسة:

يفهم من كلام النسائي أنه لا يصح عنده سماع عبدالرحمن بن ابي ليلى من عمر رضي الله عنه، إنما روي هذا الحديث من وجه آخر،فيه رجل ما بين ابن ابي ليلى وعمر. فقد رواه يزيد ابن ابي الجعد عن زبيد عن عبدالرحن بن ابي ليلى عن كعب بن عجره عن عمر. أخرجه ابن ماجه (١٠٦٤)، ابن خزيمة (١٤٢٥)، البيهقي (٢٠٠/٣)، النسائي كبرى (٤٩٠).

وواه يحيى القطان عن الثوري عن زبيد عن عبدالرحمن بن ابي ليلى عن الثقة عن عمر. اخرجه البيهقي(٢٠٠/٣).

ومسألة سماع عبدالرحمن بن ابي ليلى من عمر اختلف فيها العلماء:

١- من قال انه لم يسمع منه، وهو رأي ابي حاتم وابي زرعة وابن معين وابن حجر والخليلي.

قال ابن ابي حاتم في المراسيل: قلت لإبي: يصح لعبدالرحمن بن ابي ليلى سماع من عمر؟ قال: لا. وسئل ابن معين قال: لم يره.(ص١٢٥).

وقال ابن حجر: ولد بن ابي ليلى لست بقين من خلافة عمر، ،قال الخليلي: الحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر. (التهذيب٢٣٦/٦). كذا قال الخطيب في تاريخه(٢٠٠/١٠).

٢- يصح سماعه منه: قال الذهبي في السير: ولد في خلافة الصديق أو قبل ذلك، وحدث عن عمر. (٢٦٣/٤).

وقد استدل البعض بأنه قد صرح بالسماع في بعض الروايات، حيث روى ابو نعيم في الحلية أن ابن ابي يعلى رأى عمر وهو يتوضأ ويمسح على الخفين. (٣٥٤/٤).

وروى ابو يعلى من طريق الاعمش عن حبيب ان عبدالرحمن بن ابي ليلى قال: خرجت مع عمر بن الخطاب الى مكة. (١٨٦/١).

ولاحظنا من خلال ما سبق من الروايات ان شريكا رواه عن زبيد دون واسطة ما بين ابن ابي ليلى وعمر ورواه يزيد بن ابي الجعد بواسطة كعب بينهما، ولو تفرد شريك بهذه الرواية لرجحنا رواية يزيد عليها، لأن مثل شريك لا يقبل منه التفرد، ولكن حين توبع على روايته تبين انه قد ضبطها، فقد تابعه عليها الثوري وشعبة ومحمد بن طلحة، كلهم رووه عن زبيد عن ابن ابي ليلى عن عمر. أخرجه أحمد (١/٣٧)، ابن حيان (٢٧٨٣)، عبدالرزاق (٤٢٧٨)، ابو يعلى (١/٢٠٧)، الطيالسي(٩٤٨٠)، البيهقي (٣/٢٠٠)، الطحاوي شرح (١/٤١٢).

ويهذا يترجح قول من رواه عن ابن ابي ليلى عن عمر دون واسطة.

قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه محمد بن بشير عن يزيد عن زبيد عن عبدالرحمن بن ابي ليلى عن عمر قال: صلاة السفر ركعتان...، رواه الثوري عن زبيد عن ابن ابي ليلى عن عمر ليس فيه كعب، قال ابي: الثوري أحفظ. (١/١٣٨).

وكذا قال الدارقطني في العلل (٢/١١٥).

وقال البزار: وهذا الحديث رواه يزيد عن زبيد عن عبدالرحمن عن كعب عن عمر، ورواه شعبة والثوري ومحمد بن طلحة عن زبيد عن عبدالرحمن عن عمر. شعبة والثوري لم يذكرا كعب ابن عجرة، وهما حافظان، ، ويزيد فغير حافظ (٣٣١).

ويزيد بن ابي الجعد صدوق: ومثله لا ينهض لمعارضة ما اتفق عليه الثقات في روايتهم عن زبيد، فروايته شاذه، ويبقى الصواب ابن ابي ليلى عن عمر، على الخلاف الذي ذكر في صحة سماعه منه ام لا، وقد رجح البعض انه قد سمع منه على ما ذكرنا. وقد صحح الشيخ ناصر الألباني هذا الحديث، قال: وهذا سند صحيح، فإن ابن ابي ليلى قد سمع عمر على الاصح(الاروا،٣/١٠٦).

(٦/١/١):-

روى النسائي من طريق العلاء بن المسيب عن عروة بن مرة عن طلحة بن يزيد الانصاري عن حذيفة أنه صلى مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في رمضان، فركع في ركوعه سبحان ربي العظيم مثل ما كان قائماً، ثم جلس يقول: رب اغفر لي ...الحديث».

قال ابو عبد الرحمن: هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث:عن طلحة عن رجل عن حذيفة. (٢٢٦/٣).

الدراسة:

أخرجه ابن ماجة (إقامة الصلاة ٨٩٧)، البيهقي (٩٥/٢)، كلاهما من طريق العلاء بن المسيب عن عروة بن مرة عن طلحة عن حذيفة.

يتلخص كلام النسائي، في أن رواية طلحة عن حذيفة منقطعة، والصواب ان بينهما رجلاً.

فقد روى ابو داوود (صلاة ٨٧٤)، والنسائي (١٩٩/٢) هذا الحديث من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن طلحة عن رجل من بني عبس عن حذيفة،. وقال النسائي: وهذا الرجل يشبه أن يكون صلة بن زفر.

وصلة بن زفر ذكره العجلي في الثقات، وقال البخاري سمع من حذيفة وابن مسعود (الثقات٢٢٩)، (التاريخ الكبير ٣٢١/٢).

نلاحظ ان العلاء بن المسيب خالف شعبه في روايته عن عمرو بن مرة، ومثل العلاء لا تقبل منه المخالفة، قال عنه الذهبي : قال بعض العلماء: كان يهم كثيراً، وهو صدوق ثقة (ميزان الاعتدال١٠٥/٣).

وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن المستورد عن صلة عن حذيفة، أخرجه مسلم (صلاة٧٧٢)، وابو داوود (صلاة ٨٧١)، وابن خزيمة (٦٠٣) وغيرهم من الأئمة.

يتبين لنا مما سبق أن رواية طلحة عن حذيفة مباشرة فيها انقطاع، والصواب من رواه عن طلحة عن رجل عن حذيفة، الرجل هو صلة بن زفر كما بينه العلماء، فرواية العلاء بن المسيب شاذة، خالف فيها شعبة. والله اعلم.

(٧/١/١):-

روى النسائي من طريق ابن جريج عن عطاء عن عنسبة عن ام حبيبه قالت: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «من صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله عز وجل له بيتا في الجنة».

قال ابو عبدالرحمن: عطاء لم يسمعه من عنبسة. ٢٦٢/٣٠).

الدراسة:

أخرجه عبدالرزاق(٥٥٢١) عن ابي جريج عن عطاء عن عنسبة عن ام حبيبه.

يوضح النسائي في هذا، ان عطاء لم يسمع عن عنبسة هذا الحديث، إنما سمعه من رجل عنه. فقد روى النسائي من طريق محمد بن سعيد الطائفي عن عطاء عن يعلى بن أمية قال: قدمت الطائف فدخلت على عنبسة وهو بالموت فرأيت منه جزعاً، فقلت: انك على خير، فقال: أخبرتني أم حبيبة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: من صلى اثنتي عشرة ركعة ...الحديث»(٣/٢٦٢).

وقول النسائي هذا، ليس عليه دليل سوى رواية محمد بن سعيد الطائفي عن عطاء، والتي خالف فيها ابن جريج، وزاد رجلاً في السند وهو يعلى بن امية. وهذا لا يكفي، وذلك للآتي:

أ- ان ابن جريج أثبت من محمد بن سعيد الطائفي. قال الذهبي في الميزان عن محمد بن سعيد: روى عن عطاء وعبدالله، عنه زيد بن الحباب ومعتمر، فانتفت عنه الجهالة(٣/٥٦٣). وقال ابن حجر في التقريب: صدوق(٤٨٠). نلاحظ من ترجمتة انه دون ابن جريج في الضبط.

ب- هنالك رواية بصريح السماع أخرجها أحمد في المسند (٦/٣٢٦) من طريق المفضل عن خالد بن يزيد عن عطاء قال: حدثنا عنبسة بن ابي سفيان قال: سمعت ام حبيبة...الحديث».

مما سبق نستطيع القول: بأن عطاء سمعه عن عنبسة على الصحيح، وليست روايته منقطعة كما قال النسائي، وأنما هي متصلة، ولا يمنع أن يكون لعطاء في هذا الحديث اسنادان، فرواه مرة بواسطة يعلى بن امية ومرة بدونه، والله تعالى اعلم.

(٨/١/١):-

روى النسائي من طريق مروان بن محمد عن سعيد بن عبدالعزيز عن سليمان بن موسى عن مكحول عن عنبسة عن ام جبيبة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من ركع اربع ركعات قبل الظهر واربعاً بعدها حرمه الله على النار».

قال ابو عبدالرحمن: وكحول لم يسمع من عنبسة شيئاً. (٣/٢٦٥).

الدراسة:

أخرجه ابن خزيمة(١١٩١)، والبيهقي(٤٧٢/٢)، والحاكم(٣١٢/١) كلهم من طريق النعمان ابن المنذر عن مكحول عن عنبسة عن ام حبيبة.

ذكر النسائي أن رواية مكحول عن عنبسة منقطعة. وهذا ما قاله بعض الأئمة.

قال ابن ابي حاتم في المراسيل: قال ابي: سمعت هشام بن عمار يقول: لم يسمع مكحول من عنبسة شيئاً. وكذا قال ابو زرعة (ص٢١١)،. انظر التهذيب(٢٥٨/١٠). قال ابن معين : لم يسمع مكحول من عنبسة، ما أدري أدركه ام لا (التاريخ ٥٨٤/٢).

وقد بين ابو حاتم الرازي علة هذا الحديث، فقال: لهذاالحديث علة، رواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة عن عنبسة عن ام حبيبة. فهذا دليل ان مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة. فسأله ابنه: لم حكمت برواية ابن لهيعة؟ فقال: لأن في روايته زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان اسهل على ابن لهيعة حفظه الله (العلل ١٧١/١).

وحديث ابن لهيعة أخرجه أحمد (٣٢٦/٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٦/٧).

بعدما ذكره العلماء من عدم صحة سماع مكحول من عنبسة، نستطيع ان نحكم لرواية ابن لهيعة والتي زاد فيها مولى عنبسة بين مكحول وعنبسه، علي رواية النعمان بن المنذر والتي حصل فيها الانقطاع، هذا ما يراه النسائي، والله تعالى اعلم.

وقد اختلف على سعيد بن عبدالعزيز في هذا الحديث، بحيث أخرج النسائي من طريق ابي عاصم عن سعيد بن سليمان عن محمد بن ابي سفيان قال: لما نزل به المرض اخذه امر شديد، فقال: حدثتني اختي ام حبيبة قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: من حافظ على اربع ركعات ....الحديث»

قال النسائي: هذا خطأ، والصواب حديث مروان من حديث سعيد بن عبدالعزيز. (٢٦٦/٣).

فقد بين النسائي ان هذه الرواية خطأ، والصواب من قال عنبسة حدث في مرضه. فهذا ما أخرجه الامام مسلم من طرق عن عنبسة وأنه تحدث بحديث في مرضه يتسار اليه (اي يسر به)، قال: سمعت اختي ام حبيبة تقول: من صلى ثنتي عشرة ركعة ...

الحديث» (صلاة٧٢٨).

وقال ابن حجر في التهذيب: محمد بن ابي سفيان، روى عن اخته ام حبيبة في المحافظة على الركعات .. قاله ابو عاصم عن سعيد، وقاله مروان عن عنبسة عن ام حبيبة، وهو الصواب، وهكذا قال غير واحد (٩/ ١٧٠).

وبهذا يتضح خطأ من قال: محمد بن ابي سفيان عن اخته ام حبيبة.

(٩/١/١):-

روى النسائي من طريق انس بن عياض عن الاوزاعي عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال: يا رسول الله: إني رجل شاب قد خشيت على نفسي العنت، ولا أجد طولاً أتزوج النساء، افأختصي. فأعرض عنه النبي -صلى الله عليه وسلم-. حتى قال ثلاثاً: فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يا ابا هريرة جف القلم بما انت لاق، فاختص على ذلك أودع».

قال ابو عبدالرحمن: الاوزاعي لم يسمع هذا الحديث من الزهري، وهذا الحديث صحيح قد رواه يونس عن الزهري. (٦/ ٦٠).

الدراسة:-

يبين النسائي رحمه الله: ان الحديث منقطع من رواية الاوزاعي عن الزهري، فإسناده ضعيف من تلك الطريق. والحديث صحيح من رواية يونس عن الزهري.

قال الدارقطني في العلل عن هذا الحديث: يرويه الزهري واختلف عنه، فرواه مراجم ابن العوام وعبدالله بن عبدالملك عن الاوزاعي عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة . رواه ابن وهب عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة. (٧٠/ ٢٨٥/س١٣٥٦).

وقد أخرج البخاري هذا الحديث تعليقاً (نكاح ٥٠٧٦). قال البخاري: قال اصبغ اخبرني ابن وهب عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة.

وأخرجه ابن ابي عاصم في السنة(١٠٩) من طريق مراجم بن العوام عن الاوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة. ،وأخرجه ايضاً من طريق ابن وهب عن

يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة(١١٠)، وكذا اخرجه البيهقي(٧/٧٩).

نلاحظ مما سبق الاختلاف في رواية الاوزاعي عن الزهري، بحيث رواه انس بن عياض عن الاوزاعي من حديث ابي سلمة عن ابي هريرة، في حين رواه مراجم بن العوام وعبدالله بن عبدالملك عنه من حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة، الى جانب انقطاع رواية الاوزاعي عن الزهري كما ذكره النسائي، في حين صحح العلماء رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري، وتابع يونس على روايته معاوية بن يحيى عن الزهري عن ابي سلمه عن ابي هريرة ، كما ذكرها الدارقطني في العلل (٧/٢٨٥).

ورواية الاوزاعي عن الزهري متكلم فيها، قال يعقوب بن شيبة: الاوزاعي ثقة ثبت، في روايته عن الزهري خاصة بشيء ، وقال ابن معين: ليس بذاك في الزهري . (التهذيب ٦/٢١٨).

(١٠/١/١).:

روى النسائي عن طريق وهيب عن ايوب عن الحسن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «المنتزعات والمختلعات هن المنافقات». قال الحسن: لم اسمعه من غير ابي هريرة.

قال ابو عبدالرحمن: الحسن لم يسمع من ابي هريرة شيئاً. (٦/١٦٨).

الدراسة:-

أخرجه أحمد (٢/٤١٤)، والنسائي كبرى(طلاق ٥٦٥٥)، والبيهقي (٧/٣١٦). كلهم عن وهيب عن ايوب عن الحسن عن ابي هريرة.

أعل النسائي هذا الحديث بالانقطاع، وذكر ان الحسن روايته عن ابي هريرة منقطعة، فهو لم يسمع منه شيئاً. وهذه المسألة اختلف فيها العلماء.

قال ابن ابي حاتم في المراسيل: قال ابي: لم يسمع الحسن من ابي هيرة شيئاً، وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع الحسن من ابي هريرة. سمعت ابا زرعه يقول: لم يسمع الحسن من ابي هريرة ولم يره. (ص٣٥). وقال ابن المديني في العلل: ولم يسمع الحسن من ابي هريرة شيئاً(٦١).

في حين ذكر بعض العلماء انه قد سمع منه بعض الاحاديث، قال ابن حجر في

التهذيب بعد ان ساق سند هذا الحديث: وهذا سند لا مطعن في احد رواته، وهو يؤيد ان الحسن سمع من ابي هريرة في الجملة، وقصته في هذا شبيهة بقصته مع سمرة سواء. (٢/ ٢٣٥).

وقد اخرج البخاري في صحيحه حديثاً من رواية الحسن عن ابي هريرة، الا انه قرنه مع ابن سيرين، فكأن البخاري ليس على يقين من سماع الحسن من ابي هريرة، وفي المسألة خلاف (بدء الخلق٣٣٢١).

ونلاحظ من رواية هذا الحديث، نص الحسن على انه سمعه من ابي هريرة، فهذا يدل على ان الحسن سمع من ابي هريرة، الجزء اليسير مشافهة. لذلك لا نستطيع ان ننفي بالجملة سماع الحسن من ابي هريرة، لانه يلزم احد أمرين: ١- اما تكذيب الحسن في قوله المذكور، ها مستبعد. ٢- او توهيم احد الرواة، ودون دليل لا يجوز هذا.

فلا نسلم للنسائي قوله بالانقطاع، وان الحسن لم يسمع شيئاً من ابي هريرة، والله اعلم، فالحديث صحيح لا مطعن فيه.

(١/١/١١):

روى النسائي من طريق عثمان بن عمر وابي صفوان عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين».

قال ابو عبدالرحمن: وقد قيل ان الزهري لم يسمع هذا من ابي سلمة. (٧/ ٢٧).

أخرج هذا الحديث ابو داوود(نذور٣٢٩٠)، والترمذي (نذور ١٥٢٤)، وابن ماجه (كفارات ٢١٢٥)، وأحمد (٦/ ٢٤٧). كلهم عن يونس، واخرجه ابو داوود (٣٢٩١) عن ابن وهب، كلاهما عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة.

في هذا الحديث يبين النسائي انقطاعاً بين الزهري وابي سلمة. وبعد البحث تبين وجود رجلين هما سليمان بن ارقم ويحيى بن ابي كثير.

فقد اخرجه ابو داوود (نذور ٣٢٩٢)، والنسائي(٧/ ٢٧)، والطحاوي(٣/ ١٣٠.٩). كلهم من طريق سليمان بن بلال عن محمد بن ابي عتيق وموسى بن عقبة عن ابن شهاب عن سليمان بن ارقم عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن

عائشة.

قال البيهقي: هذا الحديث لم يسمعه الزهري من ابي سلمة. ورواه من طريق يونس عن ابن شهاب قال: حدث ابو سلمة قال: هذا يدل على انه لم يسمعه من أبي سلمة، وإنما سمعه من سليمان عن يحيى. (٦٩/١٠)

ونقل الترمذي عن البخاري قوله: روى موسى بن عقبة وابن ابي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى من ابي كثير قال: والحديث هو هذا (السنن ٥٩٤/٣).

وقال ابن حزم: هذا خبر لم يسمعه الزهري من ابي سلمة، وانما رواه عن سليمان بن ارقم وهو مذكور بالكذب. (٦/٨).

وقد ردّ تلك الاقوال الاستاذ ناصر الالباني حيث قال: والذي يتلخص من كلامهم ان الزهري انما رواه عن سليمان بن ارقم عن يحيى، ثم دلسه عن ابي سلمة باسقاط ابن ارقم ويحيي بينه وبين ابي سلمة،ولم تطمئن نفسي لهذا الإعلان، لان الزهري امام حافظ. فليس بكثير عليه ان يكون له اسنادان، احدهما عن ابي سلمة مباشرة، والاخر عن سليمان عن يحيى. ويؤيد هذا أنه قد صرح بالتحديث في روايته له عن ابي سلمة، والتي اخرجها النسائي من طريق ابي ضمرة عن يونس عن الزهري: حدثنا ابوسلمة (٢٧/٧). فكأن النسائي أشار بقوله "قيل" الى تضعيف هذا القول، وعدم تبنيه اياه والله اعلم. (الارواء ٢١٦/٨).

نلاحظ ان الاستاذ الالباني اعتمد في رد قول العلماء السابق على رواية عند النسائي، والتي صرح فيها الزهري بسماعه من ابي سلمة. وهذا التصريح لا يمكن الاعتماد عليه كثيراً، وقد يكون تصحيفاً في نسخة السنن، فالرواية التي اخرجها ابو داوود قال: سمعت ابن شبويه يقول: قال: ابن المبارك قال الزهري: حدث ابو سلمة، فدل على ان الزهري لم يسمعه من ابي سلمة. (السنن ٥٩٥/٣) وكذلك الرواية التي اخرجها البيهقي من طريق يونس عن الزهري قال: حدث ابو سلمة عن عائشة(٦٩/١٠).

ففي الرواية التي يرويها يونس عن الزهري، حدث ابو سلمة، وليست حدثنا ابو سلمة. ولوكانت بالتصريح لما قال النسائي ما قاله في عدم سماع الزهري من ابي سلمة.

يتبين مما سبق ان اصل الحديث من رواية سليمان بن ارقم عن يحيى. وهذا الحديث من هذا الطريق متكلم فيه ايضاً. قال النسائي: سليمان بن ارقم متروك الحديث، وخالفه غير واحد من اصحاب يحيى بن ابي كثير في هذا الحديث(٢٧/٧).

ووجه المخالفة بينها البيهقي، قال: هذا وهم من سليمان بن ارقم، فيحيى بن ابي

كثير رواه عن محمد بن الزبير عن ابيه عن عمران بن حصين، كذلك رواه علي المبارك (٦٩/١٠).

وهذا ما أخرجه النسائي (٢٧/٧). وذكره الترمذي في العلل، وسأل البخاري عنه فقال: سليمان متروك الحديث(٦٥١/٢).

وقد رُوي الحديث من غير وجه عن محمد بن الزبير عن ابيه عن عمران بن حصين، أخرجه أحمد (٤٣٣/٤) عن عبدالوهاب، والطيالسي(٨٣٩) عن عبدالوارث، والحاكم (٣٠٥/٤) عن سفيان.

وهذا الحديث من هذا الطريق فيه أكثر من علة، فيه محمد بن الزبير، قال عنه ابن معين: ضعيف لا شيء، وقال ابو حاتم: ليس بالقوى، وقال البخاري : منكر الحديث وفيه نظر، وقال النسائي: ضعيف (التهذيب ١٤٧/٩). والعلة الاخرى فيه انقطاع، فلم يسمع الزبير من عمران ، ذكر البيهقي في سننه: قال ابن معين لمحمد بن الزبير: سمع ابوك من عمران؟ قال: لا(١٠/١٠). وكذا قال النسائي(٢٨/٧).

قال ابن حجر في التلخيص: والحديث فيه زيادات« كفارته كفارة يمين» قال النووي: ضعيف باتفاق المحدثين(١٧٦/٤).

يتبين مما سبق ان الحديث بالزيادة غير مقبول، لوجود اكثر من علة فيه، الانقطاع بين الزهري وابي سلمة، وانه من رواية سليمان بن ارقم عن يحيى بن ابي كثير، واختلف على يحيى في هذا الحديث، والصواب انه من رواية محمد بن الزبير عن ابيه عن عمران بن الحصين، وهذا الطريق ضعيف، لضعف ابن الزبير كما ذكر غير واحد من العلماء، وللانقطاع الذي فيه، والله تعالى أعلم.

ابو الزناد لا يعرف، تفرد ابو الزناد عنه، وأثنى عليه (الميزان(٤٣٩/٣).

وقال ابن ابي حاتم عن ابيه: روى عن زيد وعنه ابو الزناد

الخلاصة:

في الحديث الثاني، رواية محمد بن عمر عن ابي الزناد فيه انقطاع، والصواب ان بينهما رجلاً. زيادة مجالد بن عوف بين ابي الزناد وخارجه صحيح، ورواية ابي الزناد عن خارجة صحيحة ايضاً.

(١٣/١/١):

روى النسائي من طريق عبدالله بن جعفر عن عبيدالله عن زيد عن عمرو بن مرة عن ابي نضرة عن ابي برزة الاسلمي قال: غضب ابو بكر على رجل غضباً شديداً حتى تغير لونه، قلت: يا خليفة رسول الله والله لئن أمرتني لاضربن عنقه، فكأنما صب عليه ماء بارد فذهب غضبه عن الرجل، قال: ثكلتك امك ابا برزة، وانها لم تكن لاحد بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

ورواه من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن ابي نصر عن ابي برزة.

قال ابو عبدالرحمن: خطأ، والصواب ابو نصر، واسمه حميد بن هلال، ورواه عن يونس بن عبيد فأسنده. (١١٠/٧).

الدراسة:

صوب النسائي الوهم الذي وقع في رواية زيد عن عمرو بن مرة، حيث جعل اسم الرجل (ابو نضرة)، والصواب انه ابو نصر، كما رواه شعبة وغيره.

وبين النسائي كذلك ان في الرواية انقطاعاً، ويونس بن عبيد رواه متصلاً، بحيث جعل بين ابي نصر وابي برزة رجلاً، وهو الصواب كما يفهم من كلام النسائي.

وقد اخرجه ابو يعلى في مسنده من طريق هاشم بن الحارث عن عبيدالله بن عمرو عن زيد بن ابي انيسة عن عمرو بن مرة عن ابي نصر عن ابي برزة.(٨٣/١/رقم ٨٠).

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال:

ورواه زيد بن ابي انيسة وشعبة عن عمرو بم مرة عن ابي نصر، وقال بعضهم عن

(١٢/١/١):-

روى النسائي من طريق محمد بن المثنى عن الانصاري عن محمد بن عمرو عن ابي الزناد عن خارجه بن زيد عن زيد بن ثابت قال: نزلت هذه الاية «**من يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها**». بعد الاية التي نزلت في الفرقان بستة اشهر.

قال النسائي: محمد بن عمرو لم يسمعه من ابي الزناد.

ورواه من طريق ابن بشار عن عبدالوهاب عن محمد بن عمرو عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن خارجة عن زيد.

قال النسائي: أدخل ابو الزناد بينه وبين خارجة، مجالد بن عوف.

ورواه عن طريق عمرو بن علي عن مسلم بن ابراهيم عن حماده بن سلمة عن عبدالرحمن عن ابي الزناد عن مجالد بن عوف عن خارجة عن زيد. (٨٧/٧).

الدراسة:-

ذكر النسائي اكثر من قضية متعلقة بهذا الحديث، القضية الاولى: أن رواية محمد بن عمرو عن ابي الزناد مباشرة خطأ، والصواب ان بينهما رجلاً، وتبين انه موسى بن عقبة.

فقد اخرجه الطبراني في الكبير من طريق عباد بن عمرو عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن خارجة عن زيد (١٥٠/٥)، وأخرجه الطبري في تفسيره من طريق هياج بن بسطام عن محمد عن عمرو عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن خارجة عن زيد. (٦٨/٩).

والقضية الثانية: جاءت في بعض الروايات زيادة رجل بين ابي الزناد وخارجه، والذي تبين من رواية النسائي السابقة انه مجالد بن عوف.

أخرجه ايضاً ابو داوود (فتن ٤٢٧٢)، والطبراني في الكبير(١٦٦/٥٠)، البيهقي(١٦/٨)، كلهم من طريق عبدالرحمن بن اسحاق عن ابي الزناد عن مجالد بن عوف عن خارجه عن زيد.

ورواه الطبراني ايضاً، من طريق سعيد بن ابي مريم عن عبدالرحمن بن ابي الزناد عن ابيه عن مجالد عن خارجة عن زيد(١٦٥/٥).

ومجالد بن عوف، وقيل عوف بن مجالد، قال عنه الذهبي: روى عن خارجة، وعن

ابي نضرة عن ابي برزة. ورواه بعضهم عن عمرو بن مرة عن حميد بن هلال. وحميد بن هلال يكنى ابا نصر، ولم يسمع هذا الحديث حميد بن ابي برزة، ورواه يونس بن عبيد فجود اسناده، فقال: عن حميد بن هلال عن عبدالله بن مطرف عن ابي برزة. (١/٢٣٦/س/٣٩).

ورواية يونس بن عبيد اخرجها أحمد(١/١٠)، وابو داوود (حدود٤٣٦٣)، النسائي(٧/١١١)، وابو يعلى(١/٨٢)، والبزار(١/١١٥)، كلهم من طريق يونس بن عبيد عن حميد عن عبدالله بن مطرف عن ابي برزة. وقال النسائي: هذا الحديث احسن الاحاديث واجودها.

وحميد بن هلال قال عنه ابن حجر: روى عن ابي برزة عن ابي بكر في غضبه على رجل، وعنه عمرو بن مرة، ويكنى ابا نصر، قال ابن معين والنسائي: ثقة.(التهذيب ٣/٤٥).

والخلاصة ان رواية عمرو بن مرة خطأ من وجهين:

أ- في اسم ابي نصر،حيث ذكر انه ابو نضرة، وهو وهم.

ب- اسقط رجل بين ابي نصر وابي برزة ، والصواب اثباته وهو عبدالله بن مطرف، كذا رواه يونس بن عبيد على الصواب، وهو ما رجحه النسائي والدارقطني، والله اعلم.

(١/١/١٤):

روى النسائي من طريق سفيان عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع».

ورواه من طريق الحجاج عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر.

قال ابو عبدالرحمن: وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس والفضل بن موسى وابن وهب ومحمد بن ربيعة ومخلد بن يزيد وسلمة بن سعيد -بصري ثقة-، فلم يقل احد منهم: حدثني ابو الزبير، ولا احسب جريج سمعه من ابي الزبير، والله تعالى اعلم(٨/٨٩).

الدراسة:

هذا حديث اخرجه ابن حبان (٢٤٥٦) من طريق سفيان، واخرجه أحمد(٣/ ٣٨٠)، وابو داوود(حدود٤٣٩٣)، والترمذي(حدود١٤٤٨)، والبيهقي(٨/٢٧٩) كلهم من طريق عيسى بن يونس، واخرجه ابن ماجة(حدود ٢٥٩١)، والدارمي(٢٣١٠) كلاهما من طريق ابي عاصم، واخرجه الطحاوي(٣/١٧١) من طريق ابن وهب، واخرجه الدارقطني(٣/١٨٣) من طريق يونس، وأخرجه ابو داوود(٤٣٩١) من طريق محمد بن بكر، واخرجه عبدالرزاق في مصنفه(١٨٨٤٤)، كلهم عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر.

يتلخص كلام النسائي في أن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من ابي الزبير، وانما بينهما رجل اسقطه ابن جريج، وهو مدلس رواه بالعنعنة، كذا رواه عن غير واحد من الثقات ولم تأت رواية تصرح بالسماع.

قال ابو داوود: هذا الحديث لم يسمعه ابن جريج من ابي الزبير، وبلغني عن احمد بن حنبل انه قال: انما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات. (السنن٤/٥٥٣).

وقال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابا زرعة عن حديث رواه ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر: ليس على خائن....الحديث». فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من ابي الزبير، يقال: انه سمعه من ياسين الزيات، وقال: انا حدثت به ابن جريج عن ابي الزبير.

فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بالقوي(١/ ٤٥٠).

وعبدالملك بن جريج، فقيه اهل الحجاز، مشهور بالعلم، ذكره ابن حجر في كتابه طبقات المدلسين في الطبقة الثالثة،وقال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، ولا يدلس: الا فيما سمعه من مجروح(ص٤١).

وهذا الرجل الذي اسقطه ابن جريج على حدو قولهم هو ياسين الزيات، قال عنه ابن معين ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث.(لسان الميزان٦/٢٣٨). قال ابن حبان: يروي عن ابن الزبير والزهري، روى عنه عبدالرزاق، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، وينفرد بالمعضلات عن الاثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وكل ما وقع في نسخة ابن جريج عن ابي الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن ابن الزبير فدلس عنه (المجروحين٣/١٤٢).

ورواية ياسين لزيات اخرجها ابن عدي في الكامل(٧/١٨٣) من طريق

عبدالرزاق، واخرجها عبدالرزاق في مصنفه(١٨٨٤٥) عن ياسين الزيات قال: أخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبدالله.

هذا الذي ذكره العلماء متجه لو لم يصرح ابن جريج بالسماع، فإن العلة في هذا الموطن تنتفي بمجيء رواية يصرح فيها ابن جريج بانه سمعه من ابي الزبير.

فهذا ما اخرجه الدارمي قال: أخبرنا ابو عاصم عن ابن جريج قال: حدثنا ابو الزبير عن جابر (سرقة٠ ٢٣١).

واخرجه ايضاً النسائي في الكبرى، رواه من طريق سوير بن نصر عن عبدالله بن المبارك عن ابن جريج قال: اخبرني اب الزبير عن جابر...(قطع سارق٧٤٦٣). فابو عاصم النبيل من الثقات الاثبات، وكذا ابن المبارك.

وكذلك في رواية اخرى عند عبدالرزاق وهو حافظ عن ابن جريج قال: قال لي ابو الزبير: قال جابر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :«ليس على مختلس...الحديث»(١٨٨٤٤)

فبعد تلك الادلة في سماع ابن جريج من ابي الزبير، فلا يمنع ان يكون لابن جريج في هذا الحديث اسنادان، سمعه من ابي الزبير، واخذه مرة عن ياسين الزيات.

والحديث له متابعة من المغيرة بن مسلم لابن جريج في روايتهما عن ابي الزبير، اخرجها النسائي(٨/٨٩)، والطحاوي(٣/١١٧) من طريق شبابة عن المغيرة بن مسلم عن ابي الزبير عن جابر، واشار اليها ابو داوود والترمذي. فقال الترمذي في العلل: سألت محمداً: هل روي هذا الحديث عن ابي الزبير غير ابن جريج، قال: رواه مغيرة بن مسلم عن ابي الزبير عن جابر بمثل حديث ابن جريج.(٢/٦١١).

والمغيرة بن مسلم قال عنه ابن معين: صالح. وقال العجلي: ثقة (التهذيب٠ ١/ ٢٤٠) (الثقات٤٣٧).

وقال ابن حجر في تلخيص الحبير: والحديث له شاهد من حديث عبدالرحمن بن عوف، رواه ابن ماجة واسناده صحيح(٤/٦٦).

وهو ما اخرجه ابن ماجة(حدود٢٥٩٢)من طريق الزهري عن ابراهيم بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن ابن عوف عن النبي -صلى الله عليه وسلم-..نحوه».

نتبين مما سبق ان تعليل النسائي لهذا الحديث غير متجه، وخاصة بعدما تبين سماع ابن جريج من ابي الزبير مباشرة، فروايته عنه صحيحة، والله تعالى اعلم.

(١/١/١٥):

روى النسائي من طريق المفضل بن فضاله عن يونس بن يزيد عن سعد بن ابراهيم عن أخيه المسور بن ابراهيم عن عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يغرم صاحب سرقة اذا أقيم عليه الحد».

قال ابو عبد الرحمن: وهذا مرسل وليس بثابت. (٩٣/٨).

الدراسة:

أخرجه الدارقطني (١٨٣/٣)، والبيهقي (٢٧٧/٨)، وفي الحلية (٣٢٢/٨)، والبزار (٢٦٧/٣) كلهم من طريق المفضل عن يونس بن يزيد عن سعد عن أخيه المسور عن عبدالرحمن بن عوف.

الجمهور يتكلمون في الحديث بإنه منقطع، كما ذكر النسائي، وذلك لان المسور بن ابراهيم لم يسمع من جده عبدالرحمن بن عوف، وروايته عنه منقطعة.

قال السندي في حاشيته: فكيف يؤخذ بهذا الحديث، وهو يعارض العصمة الثابته لمال المسلم(٩٣/٨).

قال ابن ابي حاتم في العلل: فسألت ابي عن حديث مفضل عن يونس عن سعد عن المسور عن عبدالرحمن بن عوف: لا يغرم السارق...». قال ابي: هذا الحديث منكر، ومسور لم يلق عبدالرحمن، وهو مرسل ايضاً.(٤٥٢/١).

وكذا أعله الدارقطني في العلل (٢٩٤/٤/سؤال ٥٧٥).

قال الذهبي في ميزان الاعتدال تحت ترجمة المسور بن ابراهيم: أرسل عن جده، لا يعرف حاله وحديثه منكر.(١١٣/٤).

وقال ابن حجر في التهذيب: روى عن جده حديث لا يغرم سارق بعد إقامة الحد، قال الجوزجاني: المسور لم يدرك عبدالرحمن.(١٣٦/١٠).

وقد اتت رواية تثبت الاتصال الا انها غير محفوظة، ذكرها ابن حجر في النكت الظراف قال: واخرجه الطبري في تهذيبه عن احمد بن الحسن عن سعيد عن مفضل بن يونس عن سعد بن ابراهيم عن المسور عن ابيه عن عبدالرحمن بن عوف. حيث زاد فيه عن ابيه فجوده، ولكنه خولف في هذه الزيادة، والله اعلم.(٢١٢/٧).

ونقل الزيلعي في نصب الراية عن ابن القطان قوله: وفيه الى جانب الانقطاع بين المسور وجده عبدالرحمن انقطاع آخر بين سعد ويونس، فقد رواه اسحاق بن الفرات عن

المفضل فجعل الزهري بين يونس وسعد.(٣٧٦/٣). وهذه الطرق ذكرها الدارقطني في العلل، وبين انها لا تثبت.

وتبقى علة الحديث الانقطاع كما ذكر النسائي -رحمه الله-، فالحديث ضعيف، والله اعلم.

(١/١/١٦):

روى النسائي من طريق الحسن بن قزعة عن سفيان بن حبيب عن خالد عن ابي قلابة عن معاوية أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. نهى عن لبس الحرير والذهب الا مقطعاً.

قال: خالفه عبدالوهاب، رواه عن خالد عن ميمون عن ابي قلابه.(٨/١٦١).

الدراسة:

من الطريق الاول: أخرجه الطبراني في الكبير (٣٥٧/١٩)، من طريق ابي كامل الجحدري عن سفيان بن حبيب به.

وذكر النسائي طريقاً آخر للحديث، فيه زيادة رجل بين خالد وابي قلابه، كذا رواه عبدالوهاب.

وقد تابعه على روايته في الزيادة، اسماعيل بن ابراهيم، أخرجه أبو داود (خاتم٤٢٣٩) وأحمد(٩٣/٤).

فنلاحظ أن الرواية فيها رجل بين خالد وأبي قلابة، وهو ميمون القناد، وأخطأ سفيان في اسقاطه.

قال الذهبي: ميمون القناد، روى حديثه خالد الحذاء عن أبي قلابة عن معاويه في النهي عن لبس الحرير والذهب الا مقطعاً. قال أحمد: ليس بمعروف، والحديث منكر (ميزان الاعتدال٢٣٦/٤).

وقد ذكر العلماء أن ابا قلابة لم يسمع من معاوية، وحديثه عنه منقطع، قال ابن ابي حاتم في المراسيل: أبو قلابة لم يسمع معاوية بن ابي سفيان(١١٠).

وقال ابو داوود بعد تخريجه الحديث: ابو قلابة لم يلق معاوية(خاتم ٤٢٣٩).

فميمون القناد يروي عن ابي قلابه الاسانيد التي فيها انقطاع. قال البخاري في التاريخ الكبير: ميمون عن ابي كلابة مراسيل(٣٤٠/٧).وقال ابن حجر: روى عن ابي

قلابة مراسيل، ومرسله لا يصح (التهذيب ٣٥٢/١٠).

فالحديث منقطع من جهتين، فرواية خالد عن ابي قلابة مباشرة خطأ، والصواب ان بينهما رجلاً ورواية ابي قلابة عن معاوية منقطعة، والله اعلم.

(١٧/١/١):

روى النسائي من طريق هشام عن محمد بن سيرين عن يحيى بن ابي اسحاق عن سليمان بن يسار عن الفضل بن عباس «أنه كان رديف النبي -صلى الله عليه وسلم- فجاءه رجل فقال: يارسول الله: إن أمي عجوز كبيرة ان حملتها لم تستمسك وان ربطتها خشيت ان أقتلها...الحديث».وفيه الحج عن غير المستطيع.

قال ابو عبدالرحمن : سليمان لم يسمع من الفضل بن عباس. (٢٢٩/٨).

الدراسة:

هذا الحديث اختلف عن باقي الروايات فيه، فرواه الزهري عن سليمان بن يسار عن عبدالله بن عباس انه قال: كان الفضل رديف رسول الله .... وهذا ما اخرجه البخاري (حج١٣٣٥) من طريق مالك عن ابن شهاب به.

والى جانب اختلاف رواية ابن سيرين عن يحيى عن ابي اسحاق في سنده، هنالك اختلاف في المتن، فالروايات تقول: ان السائلة كانت امرأة، وانها سألت ان تحج عن ابيها، واخذ الفضل ينظر اليها، والرسول صلى الله عليه وسلم حول وجه الفضل عنها.

هذا ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

قال ابن حجر في الفتح: واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة، وانها سألت عن ابيها، وخالفه ابن ابي اسحاق عن سليمان، فجعل السائل رجلاً، وهو يسأل عن امه. وخالفه في سنده فرواه عن سليمان عن الفضل كذا رواه ابن سيرين. (٦٨/٤).

وقال المزي في تحفة الاشراف: قيل ليحيى: ان ابن سيرين حدث عنك انك حدثت بهذا الحديث عن سليمان بن يسار عن الفضل فقال: ماحفظته الا عن عبدالله بن عباس. وقال الواقدي: روى ايوب السختياني هذا الحديث عن سليمان عن ابن عباس، ولم يشك وهو أقرب الى الصواب، لان الفضل بن عباس توفي في زمن عمر بن الخطاب في

طاعون عمواس سنة١٨هـ، ولم يدركه سليمان بن يسار، وعبدالله بن عباس بقي الى عصر يزيد بن معاوية(٨/ ٢٦٥).

فالحديث من رواية سليمان بن يسار عن الفضل مباشرة يكون منقطعاً، وبينهما عبدالله بن عباس، وهذا ما اثبته النسائي والأئمة النقاد. والله اعلم.

المطلب الثاني: تعارض الوصل والارسال.

ونقصد بهذا أن يروي بعض الرواة عن شيخ لهم حديثاً فيسندوه موصولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ويرويه أخرون عن هذا الشيخ فيرسلوه. وهو ما أطلقه العلماء عليه بأنه مرسل وهو ما رفعه التابعي الى الرسول صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا جمهور المحدثين، والمرسل عند الفقهاء والاصوليين ما رفعه غير الصحابه.

واختلف اهل العلم اذا وصل الحديث بعض الرواة وأرسله آخر، هل الحكم لمن وصل او لمن أرسل، او للاكثر او للأحفظ؟

وهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وانما بالنظر الى القرائن التي تحف الروايتين.

-مقولاته في التعارض بين الوصل والارسال-

(١/٢/١):

روى النسائي من طريق همام عن سفيان بن عيينه ومنصور وزياد وبكر كلهم عن الزهري عن سالم عن ابيه قال: «رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وابا بكر وعمر وعثمان يمشون بين يدي الجنازة».

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ، والصواب مرسل.(٤/٥٦).

الدراسة:

أخرجه ابو داوود (جنائز ٣٠٧٩)، والترمذي (جنائز ١٠٠٧)، (١٠٠٨)، وابن ماجه (جنائز ١٤٨٢) وأحمد (٢/٨/ ٣٧ . ١٤٠)، ابن حبان (٣٠٤٨)، الدارقطني (٢/ ٧٠)، البيهقي (٤/٢٣)، ابن ابي شيبة (٣/١٦٢)، الطيالسي (١٨١٧). كلهم من طريق سفيان عن الزهري عن سالم عن ابيه مرفوعاً، وبعضهم قرن مع سفيان منصوراً وزيادا وبكرا.

أعل النسائي هذا الحديث بالارسال، وكذا أعله طائفة من العلماء، بحيث روى غير سفيان هذا الحديث عن الزهري مرسلاً، منهم معمر ويونس ومالك.

فقد رواه الامام مالك في الموطأ عن الزهري قال: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة.(١/ ٢٢٥).

وروى الترمذي (جنائز١٠٠٩)، وعبدالرزاق(٦٢٥٩) من طريق معمر عن الزهري قال: كان النبي -صلى الله عليه وسلم-. وأبو بكر وعمر يمشون امام الجنازة. قال الزهري: واخبرني سالم ان اباه كان يمشي امام الجنازة.

قال الترمذي: حديث ابن عمر هكذا رواه ابن عيينه وابن جريج وزياد وغير واحد عن الزهري عن سالم عن ابيه، وروى معمر ويونس ومالك وغير واحد من الحفاظ عن الزهري مرسلاً. وأهل الحديث كلهم يرون ان الحديث مرسل في ذلك اصح(السنن ٣/ ٣٣٠).

وسأل الترمذي البخاري عنه فقال: الصحيح عن الزهري مرسل.(العلل ١/ ٤٠٥).

نلاحظ ان اصحاب الزهري رووه على الارسال، وخالفهم سفيان بن عيينه

وغيره،والحديث لسفيان بن عيينه في صلة وانما اخذه الآخرون عنه، كذا قال ابن المبارك فيما نقله عنه الترمذي، وذكر البيهقي ان ابن جريج اختلف عليه في الحديث فُروي عنه موصولا و مرسلاً(١٢٣/٤).

فقد وهم ابن عيينه في روايته موصولاً، فصيغة الرواية المرسلة توهم بالرفع. فقد رواه ابن حبان من طريق شعيب بن ابي حمزة عن الزهري عن سالم ان عبدالله كان يمشي بين يدي الجنازة، قال: وان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يمشي بين يديها وابا بكر وعمر. قال الزهري: وكذلك السنة(٣٠٤٨). نلاحظ ان الحديث في بدايته من رواية سالم عن أبيه من فعله، وذكر الزهري انها السنة .

فقد روى الطبراني في الكبير من طريق ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن سالم عن ابيه انه كان يمشي بين يدي الجنازة، وقد كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم -وابو بكر وعمر يمشون امامها(٢٨٦/١٢).

فهذه الروايات يظهر فيها انها من قول ابن عمر ومن فعله، والحقيقة على غير ذلك، فبدايته من فعل ابن عمر، والباقي ادراج من الزهري، وهذا ما ذكره النسائي والله اعلم.

(٢/٢/١):

قال النسائي تحت باب: ذكر الاختلاف على سفيان في حديث سماك:

حدثنا محمد بن عبدالعزيز عن الفضل بن موسى عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء اعرابي الي النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: رأيت الهلال. فقال: أتشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله؟ قال: نعم. فنادى النبي صلى الله عليه وسلم ان صوموا.

ورواه من طريق حسين الجعفي عن زائده عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جاء اعرابي ...بنحوه.

ورواه من طريق أحمد بن سليمان عن ابي داوود عن سماك عن عكرمة مرسلاً.

وروا من طريق حبان عن ابن المبارك عن سفيان عن سماك عن عكرمة مرسلاً(١٣١/٤).

الدراسة:

نلاحظ من خلال ما ساقه النسائي من الاسانيد، وجه الاختلاف على سفيان في روايته عن سماك. فرواه الفضل بن موسى عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وتابع سفيان على وصلة زائدة بن قدامة.

ورواه ابو داود الحفري وابن المبارك عن سفيان عن سماك عن عكرمة مرسلاً.

ورواية الفضل بن موسى عن سفيان أخرجها الدارقطني(٢/١٥٨)، البيهقي(٤/٢١٢) الحاكم(١/٤٢٤).

ومتابعة زائدة لسفيان في وصل الحديث أخرجها ابو داود (صوم ٢٣٤٠)، الترمذي (صوم٦٩١)، ابن ماجه(صوم ١٦٥٢)، الدارمي(١٦٩٢)، ابن حبان(٣٤٤٦)، ابن خزيمة(١٩٢٣)، الدارقطني(٢/١٥٨)، البيهقي(٤/٢١١)، أبو يعلى(٢٥٢٩). من طرق عن زائدة عن سماك عن عكرمه عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ورواية ابن المبارك عن سفيان مرسلاً، أخرجها الطبري في تهذيب الآثار(٢/٧٥٨). ورواه عبدالرزاق عن سفيان عن سماك عن عكرمه مرسلاً(٧٣٤٢).

ورواه شعبه عن الثوري عن سماك مرسلاً: أخرجها الدارقطني(٢/١٥٩).

ونلاحظ ان النسائي هنا لم يرجح بين الروايات، إلا أن المزي في التحفة، والزيعلي في نصب الراية ذكرا كلاماً آخر، وهو: قال النسائي: هذا أولى بالصواب من حديث الفضل بن موسى (رواية ابن المبارك عن سفيان المرسلة)، لأن سماك كان ربما لُقِّن، فقيل له: عن ابن عباس، وابن المبارك اثبت في سفيان من الفضل بن موسى. (التحفه ٥/١٣٧) (نصب الراية٢/٤٤٣).

وقال ابن حجر في الدراية: قال النسائي: والمرسل أولى بالصواب.(١/٢٧٨)

ولم أجد هذا الكلام في المطبوعة من السنن الكبرى والصغرى.

قال الترمذي بعد تخريجه للحديث: حديث ابن عباس فيه اختلاف، روى سفيان الثوري وغيره عن سماك عن عكرمه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلاً، واكثر اصحاب سماك رووه عن سماك عن عكرمه مرسلاً.(٣/٧٥)

ونلاحظ ان رواية الثوري لم تثبت على الارسال او الوصل، فرواه الفضل بن موسى وتابعه ابو عاصم الضحاك على وصله، وهو ثقة(التهذيب ٤/٣٩٦). أخرجها الدارقطني(٢/١٥٨).

ورواه زائده بن قدامه عن سماك موصولاً، ولم يختلف عليه فيه كما سبق بيانه.

والفضل بن موسى قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت(التقريب ٤٤٧).

ورواه الوليد بن ابي ثور عن سماك عن عكرمه عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم - أخرجها:

الترمذي(صوم ٦٩١)، الدارقطني(١٥٨/٢)، البيهقي(٢١٢/٤)، البغوي شرح السنة(١٧٢٤)، من طريق الوليد بن ابي ثور عن سماك عن عكرمه عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وتابعهم ايضاً حازم بن ابراهيم فرواه عن سماك موصولاً، أخرجها الدارقطني(١٥٧/٢).

ورواه حماد بن سلمة واختلف عليه، فرواه ابو داود عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمه مرسلاً، أخرجها ابو داود(صوم ٢٣٤١)، الدارقطني(١٥٩/٢)، البيهقي(٢١٢/٤).

ورواه عثمان الدارمي عن موسى بن اسماعيل عن حماد عن سماك عن عكرمه عن ابن عباس، أخرجها: البيهقي(٢١٢/٤)، الحاكم(٤٢٤/١).

والذي يبدو أن الاضطراب جاء من رواية سماك بن حرب، كما نُقل ذلك عن النسائي، قال العجلي: سماك جائز الحديث، إلا انه في حديث عكرمه ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال رسول الله.... وقال ابن معين: اسند احاديث لم يسندها غيره.

وقال ابن المديني: رواية سماك عن عكرمه مضطربه، سفيان وشعبه يجعلونها عن عكرمه، وغيرهما يقول عن ابن عباس. (تهذيب الكمال ١٢/ ١١٠) (التاريخ الكبير٢/٢/١٧٣) (ثقات العجلى ٢٠٧).

نلاحظ ان الروايات في مجموعها تدور على سماك، وهي مضطربة الأسانيد بين الوصل والارسال، وقد رجح النسائي فيها الارسال، ذلك لأن الثقات من أصحاب الثوري أمثال ابن المبارك وشعبة وعبدالرزاق رووه عنه على الارسال. وتابعه حماد بن سلمة في احدى روايتيه.

إلا ان بعض الأئمة رووه موصولاًمن حديث ابن عباس، مثل زائده بن قدامه والوليد بن ابي ثور وحازم بن ابراهيم. وقد اعتمد روايتهم المقدسي (محمد عبدالواحد) كما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٤٤٤/٢). وكذا قال الطبري في تهذيب الآثار:

وهذا خبر عندنا صحيح سنده(٢/٧٥٨). والله تعالى أعلم.

(١/٢/٣):

قال النسائي تحت باب: ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي:

أخبرنا اسحاق بن ابراهيم عن جرير عن منصور عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - قال: لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال قبله، او تكملوا العدة، ثم صوموا حتى تروا الهلال او تكملوا العدة قبله.

ورواه من طريق عبدالرحمن عن سفيان عن منصور عن ربعي عن بعض اصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم....بنحوه.

قال النسائي: أرسله الحجاج بن أرطأة، رواه عن منصور عن ربعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم(٤/ ١٣٥).

الدراسة:

أخرجه ابو داود(صوم ٢٣٢٦) عن محمد بن الصباح، ابن خزيمه(١٩١١) عن يوسف بن موسى، ابن حبان(٣٤٥٨) عن عثمان بن ابي شيبة، الدارقطني(٢/ ١٦٠)، والبيهقي(٤/ ٢٠٨) كلاهما عن محمد بن الصباح، كلهم عن جرير عن منصور عن ربعي عن حذيفة مرفوعاً.

وأخرجه عبدالرزاق(٧٣٣٧)، والدارقطني(٢/ ١٦١) عن سفيان عن منصور عن ربعي عن بعض اصحاب رسول الله عليه السلام مرفوعاً.

ورواه الدارقطني ايضاًمن طريق عبيدة بن حميد عن منصور عن ربعي عن بعض اصحاب رسول الله عليه السلام مرفوعاً.

ورواية الحجاج المرسلة أخرجها الدارقطني من طريق عمر بن علي المقدمي عن الحجاج عن منصور عن ربعي ان النبي -عليه السلام- قال:...... الحديث(٢/ ١٦٠)

الاختلاف على منصور في هذا الحديث من وجهين:

١- رواية جرير عن منصور عن ربعي فيها ذكر اسم الصحابي وهو حذيفة -رضي الله عنه-، ورواية سفيان الثوري وعبيدة بن حميد عن منصور عن ربعي عن رجل من اصحاب رسول الله -عليه السلام-، فلم يسم حذيفة في روايته.

وقد رجح الامام احمد قول من قال: عن رجل من اصحاب رسول الله -عليه السلام- ولم يسمه.

وظن ابن الجوزي ان الامام احمد في هذا قد ضعّف هذا الحديث، قال العظيم أبادي: قال ابن الجوزي: وحديث حذيفة هذا ضعّفه أحمد. قال في التنقيح: وهذا وهم منه، فإن الامام احمد إنما أراد ان الصحيح من قال: عن اصحاب رسول الله، وأن تسمية حذيفة وهم من جرير، فظن ابن الجوزي ان هذا تضعيفاً من احمد للحديث. (التعليق المغني ٢/١٦٢).

قال البيهقي: وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة، وهو ثقة حجة.(٤/٢٠٨)

٢- ارسال الحجاج للحديث: وحجاج بن أرطأة خالف الثقات في هذا الحديث، ومخالفته تضعف روايته، فهي منكرة.

والحجاج بن أرطأة ممن ضعّف في الحديث، فذكره العقيلي في الضعفاء، وجرحّه ابن حبان، وقال عنه النسائي: ليس بالقوي، وقال العجلي: جائز الحديث، كانفقيها، ولي القضاء بالبصرة، إلا انه صاحب ارسال، وكان فيه تيه. (التهذيب ٢/١٧٤) (ثقات العجلي ١٠٧) (الضعفاء والمجروحين ١/٢٢٥) (الضعفاء الكبير ١/٢٧٧).

يتضح لنا مما سبق ان الحديث متصل وليس بمرسل، لتفرد الحجاج بروايته مرسلاً، والحديث متصل سواء عن رجل من اصحاب رسول الله، أم عن حذيفة بصريح الاسم، كما هي في رواية جرير، وجهالة الصحابي غير قادحة في صحة الحديث.

وقد يكون جرير أتى بزيادة، وهو ثقة، والزيادة هي بيان الرجل المبهم في السند، والله اعلم.

(٤/٢/١):

روى النسائي من طريق حميد بن عبدالرحمن عن عبدالعزيز بن الماجشون عن عبدالله بن الفضل عن الاعرج عن ابي هريرة قال: كان من تلبية النبي -صلى الله عليه- وسلم: لبيك إله الحق.

قال ابو عبدالرحمن: لا أعلم أحداً اسند هذا عن عبدالله بن الفضل إلا عبدالعزيز، رواه اسماعيل بن امية عنه مرسلاً. (١٦١/٥)

الدراسة:

اخرجه احمد(٢/٣٤١) عن ابي سعيد، ابن ماجه(مناسك ٢٩٢٠)، ابن ابي شيبة(٤/٢٨٢)، ابن خزيمة(٢٦٢٣) كلهم عن وكيع، والدارقطني(٢/٢٢٥)، وابن حبان(٣٨٠٠)، والبيهقي(٢/٤٥)، والحاكم(١/٤٥٠) كلهم عن ابن هب، عن عبدالعزيز عن عبدالله بن الفضل عن الاعرج عن ابي هريره.

اعل النسائي هذا الحديث بالارسال، وذكر ان ابن الماجشون تفرد بروايته موصولاً، وخالفه اسماعيل بن امية، فرواه عن عبدالله بن الفضل مرسلاً.

ولم اجد من اخرجه مرسلاً.

الى جانب هذا، فمتن الحديث غريب، فالمشهور من كيفية التلبية ما رواه البخاري (حج١٥٤٩). ومسلم(حج ١١٨٤) من حديث ابن عمر وعائشة قوله عليه السلام: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك.

وعبدالعزيز بن الماجشون احد الاعلام، ثقة كثير الحديث (تذكرة الحفاظ ١/٢٢٢). ويعد تفرده في تفرد الثقة هو مقبول، وقد صحح غير واحد من العلماء هذا الحديث، منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كما سبق تخريجه.

وبين ابوحاتم الرازي بعض الاختلاف في رواية ابن الماجشون، بحيث رواه يزيد بن هارون عنه بزيادة ابي سلمة بين الاعرج وابي هريرة، وبين صواب حديث الاعرج.

قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه يزيد بن هارن عن عبدالعزيز عن عبدالله بن الفضل عن الاعرج عن ابي سلمه عن ابي هريرة، قال: كان من تلبية النبي عليه السلام لبيك اله الحق. قال ابي: وحدثنا ابو سلمة وغيره(وهو ما سبق بيانه في التخريج) عن عبدالعزيز عن عبدالله عن الاعرج عن ابي هريرة لا يذكرون ابا سلمة. قلت: ايهما اصح؟ قال: لا ادري غير ان الناس على حديث الاعرج اكثر.(١/٢٧٥).

يتبين من هذا الكلام ان رواية عبدالعزيز الماجشون محفوظة، وهي صحيحة ان شاء الله.

(٥/٢/١):

روى النسائي من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، وعن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت: دخل رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، على

ضباعة، فقالت: يا سول الله اني شاكية، واني اريد الحج فقال النبي- صلى الله عليه وسلم-: حجي واشترطي، ان محلي حيث تحبسني.

قال اسحاق: قلت لعبدالرزاق: كلاهما عن عائشة، هشام والزهري، قال، نعم.

قال ابو عبدالرحمن: لا اعلم احدا اسند هذا الحديث عن الزهري غير معمر، والله سبحانه اعلم(١٦٩/٥).

هذا الحديث أخرجه مسلم(حج ١٢٠٧)، وأحمد(١٦٤/٦)، وابن حبان(٣٧٧٤)، البيهقي(٢٢١/٥)،والطبراني في الكبير (٣٣٤/٢٤)، كلهم من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة.

وأخرجه مسلم(حج ١٢٠٧)، والدارقطني(٢٣٥/٢)، والبيهقي(٢٢١/٥)، كلهم من طريق معمر عن هشام عن ابيه عن عائشة.

ورواه البخاري(نكاح ٥٠٨٩)، ومسلم (حج ١٢٠٧)، وابن خزيمة(٢٦٠٢)، البيهقي(١٣٧/٧) كلهم من طريق ابي اسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة.

نلاحظ ان النسائي اعل هذا الحديث بالارسال، وكذا اعله بعض العلماء، قال ابن ابي حاتم في العلل: فسألت ابي عن حديث رواه ابو بكر بن عياش عن هشام عن ابيه عن عائشة في الاشتراط في الحج لضباعة.،قال ابو محمد: رواه الثوري عن هشام عن ابيه عن ضباعة. قال ابي: ان عامة الناس يقولون: هشام عن ابيه ان النبي -صلي الله عليه وسلم -قال اضباعة. واشبه عندي مرسل هشام عن ابيه.(٢٧٣/١).

الا ان الرواية المذكوره عن الثوري عن هشام عن ابيه مرسلاً، كما ذكرها الرازي هي موصولة عند الدارقطني(٢١٩/٢)، والطبراني(٣٣٤/٢٤) من طريق الثوري عن هشام عن ابيه عن عائشة.

ونقل الامام النووي تضعيف القاضي عياض لهذا الحديث، حيث قال: واشار القاضي عياض الى تضعيف الحديث، فانه قال: قال الاصيلي لا يثبت في الاشتراط: إسناد صحيح، قال النسائي: لا اعلم احدا اسنده عن الزهري غير معمر، وقول الاصيلي من تضعيف الحديث غلط فاحش جداً، نبهت عليه لئلا يغتربه، لأن هذا الحديث مشهور في الصحيح البخاري ومسلم وغيرهما من طرق متعددة باسانيد كثيرة، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه ابلغ كفاية(شرح مسلم ١٣٢/٨).

وقال ابن حجر في التلخيص: وأعل بالارسال، وزعم الاصيلي انه لا يثبت، وهو زلل منه عما في الصحيحين(٢٨٨/٢).

فلا وجه في تعليل الحديث بالارسال، طالما انه ثبت اتصاله من عدة طرق باسانيد جيدة، وفي قول اسحاق لعبدالرزاق: كلاهما عن عائشة، قال عبدالرزاق: نعم. ابلغ دليل، والله اعلم.

(١/٢/٦):

روى النسائي من طريق الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم بن ابان عن عكرمه عن ابن عباس ان رجلاً اتى النبي -صلى الله عليه وسلم-، قد ظاهر من امرأته، فوقع عليها، فقال يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتي فوقعت قبل ان اكفر...الحديث».

ورواه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الحكم قال: تظاهر رجل من أمراته فاصابها قبل ان يكفر فذكر ذلك للنبي -صلى الله عليه وسلم -...الحديث»

ورواه من طريق المعتمر عن الحكم عن عكرمه بمثله.

قال ابو عبدالرحمن: المرسل اولى بالصواب من المسند، والله تعالى اعلم.(١٦٨/٦).

الدراسة:

أخرجه ابو داوود (طلاق ٢٢٢٣) عن اسماعيل، قال ابو داوود: كتب الى حسين بن الحارث عن الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم عن عكرمه عن ابن عباس مرفوعاً.

وأخرجه الترمذي (طلاق ١١٩٩) وابن ماجه (طلاق ٢٠٦٥) كلاهما عن معمر، البيهقي(٣٨٦/٧) والحاكم (٢٠٤/٢/٢) كلاهما عن حفص بن عمر. كلهم عن الحكم عن عكرمه عن ابن عباس مرفوعاً.

والرواية المرسلة أخرجها: ابو داوود (طلاق ٢٢٢١) عن سفيان و(طلاق ٢٢٢٥) عن المعتمر، ومسند سعيد بن منصور (طلاق ١٨٢٥) عن المعتمرو(١٨٢٦) عن اسماعيل، وعبدالرزاق(١١٥٢٥) عن معمر و(١١٥٢٦)عن ابي جريج، البيهقي(٣٨٦/٧) عن سفيان وابن جريج. كلهم عن الحكم عن عكرمه مرسلاً.

اعل النسائي هذا الحديث بالارسال، فقد اختلف فيه على الحكم، فروي عنه مرة مرسلاً ومرة موصولاً. وقد اختلف عمن رووه عنه ايضا، فرواه معمر عنه موصولاً ومرة مرسلاً، وكذلك ابن جريج.

قال ابن ابي حاتم: سألت ابي عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن الحكم عن عكرمه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي ظاهر امرأته ثم غشيها.»

قال ابي: كذا رواه الوليد وهو خطأ، انما هو عكرمه ان النبي صلى الله عليه وسلم مرسل(١/ ٤٣٠).

وممن رواه عن الحكم موصولاً واستقر على وصلة حفص بن عمر العدني، وهو ضعيف، قال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال النسائي: ليس بثقة(الميزان١/ ٥٦٠) وممن رواه مرسلاً واستقر علية المعتمر وسفيان بن عيينه، وهما ثقتان، وروايتهم مقدمة على الباقي.

مما سبق نستطيع القول بان الحديث معل بالارسال، ومن وصله وهم فيه، وهذا ما رجحه بعض العلماء ومنهم النسائي، والله تعالى اعلم.

(١/٢/٧):

روى النسائي من طريق سفيان عن الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال:«الولد للفراش وللعاهر الحجر».

ورواه من طريق اسحاق بن ابراهيم عن جرير عن مغيرة عن ابي وائل عن عبدالله عن رسول الله -صلي الله عليه وسلم-«الولد للفراش..الحديث».

قال ابو عبدالرحمن: ولا احسب هذا عن عبدالله بن مسعود(٦/ ١٨١).

الدراسة:

الرواية الاولى : أخرجها مسلم (طلاق ١٤٥٨)، والترمذي(رضاع ١١٥٧)، وابن ماجه(نكاح ٢٠٠٦). كلهم من طريق سفيان عن الزهري به.

والرواية الاخرى: أخرجها ابن ابي شيبة في المصنف(٣/ ٤٦٥)، وابن حبان(٤١٠٤)،والخطيب في تاريخ بغداد(١١/ ١١٦). كلهم من طريق جرير عن مغيرة عن أبي وائل عن عبدالله.

كلام النسائي الذي قاله في هذا الحديث، فيه اكثر من احتمال

١- اما ان يقصد انه عبدالله، وليس هو ابن مسعود، وانما صحابي آخر.

٢- واما انه لا يصح موصولاً عن عبد الله، وانه مرسل.

بالنسبة للاحتمال الاول: قال البزار وهذا الحديث هكذا رواه جرير عن المغيرة عن ابي وائل عن عبدالله، ورواه غير جرير عن المغيرة عن ابي وائل عن عبدالله بن حذيفة (علل الدارقطني٥/١٠٧).

وهذا الكلام ليس اكيداً، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في النكت الظراف، رد هذا القول، حيث قال: واما شيخه فيه اسحاق بن ابراهيم بن راهويه، فانه اخرجه في مسند ابن مسعود في مسنده(٧/٥٣).

والاحتمال الثاني: انه مرسل، فوصله عن عبدالله خطأ، قال الدارقطني: يرويه مغيرة، واختلف عنه، فوصله جرير عن مغيرة عن ابي وائل عن عبدالله، ورواه زيد بن الحباب عن شعبة به. وانفرد بذلك، وارسله غيره عن شعبة عن مغيرة عن ابي وائل مرسلاً، ولم يذكر عبدالله، ورفعه صحيح (العلل ٥/١٠٦). وقد اخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده من طريق شعبة عن ابي وائل مرسلاً، ذكرها ابن حجر في النكت الظراف(٧/٥٣).

(١/٢/٨):

روى النسائي من طريق محمد بن سلمة عن ابي عبدالرحيم عن زيد بن ابي انيسه عن طلحة بن مصرف عن يحيى بن سعيد عن انس ين مالك قال: قدم اعراب من عرينه الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلموا فاجتووا المدينة حتى اصفرت الوانهم...الحديث».

قال ابو عبدالرحمن: لا نعلم احداً قال عن يحيى عن انس في هذا الحديث غير طلحة، والصاب عندي والله تعالى أعلم، يحيى عن سعيد بن المسيب مرسل.(١/١٦١)،(٧/٩٨).

الدراسة:

الحديث من طريق طلحة عن يحيى عن انس، أخرجه ابن حبان ايضاً في صحيحه(١٣٨٦).

الذي يفهم من كلام النسائي، ان هذا الحديث من هذا الطريق هو من مرسل سعيد

بن المسيب، وهو الصواب من رواية يحيى عن ابن المسيب مرسلاً، وأخطأ من رواه عن يحيى بن سعيد عن انس بن مالك مرفوعاً. فقد رواه يحيى بن ايوب ومعاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قدم ناس من العرب على رسول الله صلى الله عليه وسلم -فأسلموا- الحديث». أخرجه النسائي (٩٨/٧).

قال ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي، تحت قاعدة: ذكر الاسانيد التي لا تثبت منها شيء او لا يثبت منها الا شيء يسير، ومنها: يحيى بن سعيد عن انس. قال البرديجي: هي صحاح، وهي ثلاثه احاديث، منها حديث فيه اضطراب، وسائر حديث يحيى عن انس فيها نظر(٨٤٦/٢).

وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن انس، رواه عنه حميد وسليمان التيمي وابو قلابه وغيرهم. أخرجه البخاري (مغازي ٤١٩٣)، ومسلم(قسامة ١٦٧١)، وابو داوود (حدود١٣٦٤). وأحمد (١٦١/٣)، وغيرهم من الأئمة.

فرواية طلحة بن مصرف عن يحيى بن سعيد عن انس خطأ، لان عامة مايرويه يحيى عن انس غير محفوظ، والصواب فيها يحيى عن سعيد بن المسيب مرسل، وهذا ما اراده النسائي، لان يحيى بن ايوب ومعاوية بن صالح روياه عن يحيى عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وهذا هو الصواب والله تعالى اعلم.

:(١/٢/٩)

روى النسائي من طريق شريك وابي بكر بن عياش عن الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عبدالله قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، لا يؤخذ الرجل بجنايه ابيه ولا جناية اخيه. وفي رواية شريك ذكر ابن عمر ورواه من طريق يعلي وأبي معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم- مرسل قال أبو عبد الرحمن: الصواب مرسل.(١٢٧/٧)

الدراسة:

أخرجه الطبراني في الكبير(١٩٢/١٠) من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود. وقد اختلف عن الأعمش في وصل الحديث

وإرساله، وقد رجح النسائي الارسال. قال الدارقطني في العلل: يرويه أبو الضحى عن مسروق عن ابن مسعود، واختلف عنه الأعمش، فرواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن ابن مسعود. ورواه شريك عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن ابن عمر.

ورواه ابو معاوية وغيره من الاعمش عن ابي الضحى عن مسروق مرسلاً، وهو الصحيح(٥/ ٢٤١).

فالذي رواه موصولاً هو ابو بكر بن عياش، قال عنه احمد: كثير الغلط جدا، ووثقه ابن معين، وكان القطان لا يعبأ به. (التهذيب ١٢/ ٣٤)

ورواه كذلك شريك النخعي: وكان كثير الوهم، ولا سيما بعد ان ولي القضاء، وقد أتي من سوء حفظه(التهذيب ٤/ ٣٣٣)

والذين رووه على الارسال هم يعلى وأبو معاوية الضرير، فيعلى بن عبيد وثقه ابن معين، وقال ابو حاتم: هو اثبت اولاد ابيه في الحديث، وقال احمد: كان صحيح الحديث. (التهذيب١١/ ٣٥٣)

وأبو معاوية محمد بن خازم فمشهور معروف.

وبهذا يترجح رواية من رواه على الارسال. والله اعلم.

(١/٢/١٠):

روى النسائي من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كتب الى اهل اليمن كتابا في الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على اهل اليمن هذه نسختها: من محمد النبي -صلى الله عليه وسلم-: الى شرحبيل.... » وفيها بيان الفرائض والديات بالتفصيل.

قال النسائي: خالفه محمد بن بكار، فرواه عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم به، وهذا اشبه بالصواب وسليمان بن ارقم متروك الحديث، وقد روى هذا الحديث يونس عن الزهري مرسلاً.(٨/ ٥٩)

الدراسة:

أخرجه ابو داود في المراسيل(ديات ٢٥٩)، الدارمي(الديات ٢٣٥٢)، الدارقطني(١/١٢٢)، ابن حبان(تاريخ ٦٥٥٩)، البيهقي(٨/٨٨)، الحاكم(١/٣٩٥).

كلهم من طريق الحكم عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابي بكر ابن محمد عن ابيه عن جده.

يُفهم من كلام النسائي ان في الحديث مسألتين:

١- أخطأ الحكم على يحيى بن حمزة في قوله: سليمان بن داود، والصواب انه سليمان ابن ارقم، ذكر ذلك محمد بن بكار.

٢- الصواب في هذا الحديث انه مرسل، كما رواه يونس وغيره عن الزهري، لأن سليمان ابن ارقم خالفهم في رفعه وهو ضعيف.

المسألة الأولى:

قال ابو داود في المراسيل: وهم فيه الحكم، وروى بسنده عن ابي هبيرة قال: قرأته في أصل يحيى بن حمزة: حدثني سليمان بن ارقم. قال ابو داود: والذي قال سليمان بن داود وهم فيه(ص ٢١٣).

وقال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابي بكر بن محمد عن ابيه عن جده ان النبي -عليه السلام- كتب الى اهل اليمن، قلت له: من سليمان هذا؟ قال ابي: من الناس من يقول: سليمان بن ارقم.

وقد كان قدم يحيى بن حمزة العراق فيرون ان الارقم لقب والاسم داود. ومنهم من يقول: سليمان بن داود الدمشقي شيخ لحمزة لا بأس به، وما اظن انه هذا الدمشقي، ويقال: بأنهم أصابوا هذا الحديث بالعراق من حديث سليمان بن ارقم(١/٢٢٢).

وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ونقل عن ابي الحسن الهروي قوله: الحديث في اصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم، غلط عليه الحكم. ونقل مثله عن ابن مندة، ثم قال: ترجح ان الحكم بن موسى وهم ولا بُد، فرجحنا انه ابن ارقم، فالحديث اذا ضعيف

الاسناد (ميزان الاعتدال٢/ ٢٠٠)

المسألة الثانيه:

انه مرسل. وقد اخرجه بعض الأئمة مرسلاً: منهم ابو داود في المراسيل (ديات٢٥٧) من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري قال: قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم حين بعثه الى نجران، وكان الكتاب عند ابي بكر بن حزم.

وأخرجه كذلك البيهقي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسلاً(٨/ ٨٠)

وأخرجه عبدالرزاق(٦٧٩٣) عن معمر عن عبدالله بن ابي بكر عن ابيه ان النبي -عليه السلام- كتب لأهل اليمن كتاباً... وأخرجه ابن خزيمة(زكاة ٢٢٦٩) من طريق معمر عن عبدالله ابن ابي بكر عن ابيه عن جده. ورواه النسائي من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن الزهري مرسلاً(٨/ ٥٩).

قال ابو داود في المراسيل: أسند هذا ولا يصح(ص ٢١٣)

نتبين ان الذي اسنده هو سليمان بن ارقم وهو ضعيف، والثقات من اصحاب الزهري رووه على الارسال وهو الصواب. والله اعلم.

(١١/ ٢/ ١):

روى النسائي من طريق احمد بن جناب عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :«غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود».

ورواه من طريق محمد بن كناسه عن هشام بن عروة عن عثمان بن عروة عن ابيه عن الزبير قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : «غيروا الشيب... الحديث».

قال ابو عبدالرحمن: وكلاهما غير محفوظ.(٨/ ١٣٨)

الدراسة:

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد(٤/ ١٧٧) من طريق احمد بن جناب عن عيسى ابن يونس به.

وأخرجه احمد(١/١٦٥)، وأبو يعلى(٢/٤٢)، وأبو نعيم في الحلية(٢/١٨٠)، والخطيب في التاريخ(٥/٤٠٤)، كلهم عن محمد بن كناسه عن هشام بن عروة عن عثمان عن ابيه عن الزبير مرفوعاً.

تبين بعد البحث ان الامام النسائي يقصد: أن وصل الحديث خطأ، وهو معل بالارسال، وهذا ما ذكره بعض العلماء كما سيأتي.

وقد جاء الحديث من عدة طرق أخرى لم تسلم من مقال، كما بينها الدارقطني في العلل.

حيث سئل عن حديث عروة بن الزبير عن الزبير عن النبي -صلى الله عليه وسلم- غيروا الشيب... الحديث.فقال: هو حديث يرويه محمد بن كناسة عن هشام بن عروة عن عثمان عن ابيه عن الزبير، ولم يتابع عليه. وروي عن الثوري عن هشام عن ابيه عن عائشة، قال ذلك زيد الحريش.

وكذلك روى حفص بن عمر الحبطي عن هشام به. ورواه الحفاظ من اصحاب هشام عنه

عن ابيه مرسلاً، وهو الصواب(٤/٢٣٤)

نلاحظ من قول الدارقطني ان محمد بن كناسة خالف اصحاب هشام في روايتهم لهذا الحديث، وتفرد هو بالرواية عنه موصولاً. قال ابن حجر: محمد بن كناسة روى له النسائي حديثه في هشام عن اخيه عن الزبير، قال ابن معين: انما هو عن عروة مرسل. (التهذيب٩/ ٢٣١)

وقد ذكر المزي في تحفة الاشراف اصحاب هشام الذين رووه على الارسال، حيث قال: رواه وهيب بن خالد ومحمد بن بشر عن هشام عن اخيه عثمان عن ابيه عروة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلاً.(٣/ ١٨٥)

والرواية المرسلة أخرجها الخطيب في تاريخه من طريق محمد بن بشر عن هشام عن أخيه عن عروة مرسلاً. ورواه من طريق ابي بكر بن ابي شيبه عن علي بن شعيب عن ابن نمير عن هشام عن ابيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. وقال: بحيث رواه نمير عن هشام عن ابيه، وأرسله ايضاً(٥/ ٤٠٦).

والروايات التي ذكرها الدارقطني من طريق زيد الحريش وحفص الحبطي من حديث عائشة لا تصح، وذلك لان زيد بن الحريش قال عنه ابن القطان: مجهول، وقال ابن حبان: يخطيء (لسان الميزان ٢/ ٥٦٣).

وحفص الحبطي متروك الحديث،قاله يحيى بن معين والأزدي. (ميزان الاعتدال١/ ٥٦٢).

وبالنظر الى ما سبق، لا نستطيع التسليم بسهولة لعلة هذا الحديث، وانه مرسل ، خاصة اذا علمنا ان للحديث شاهداً مرفوعاً، واسناده صحيح، من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن ابن عمر، رواه عنه عيسى بن يونس وهو ثقة، وهي التي أخرجها النسائي والخطيب كما سبق بيانه.

وكذلك رواية محمد بن كناسة، وان خالف فيها بعض الثقات، فهو ثقة، قاله: ابو داوود وابن معين(التهذيب ٩/ ٢٣٠)، فقد رفع الحديث، فالرفع زيادة، وزيادة الثقة مقبولة.

ومما يتقوى به الحديث ايضاً، وجود شاهد آخر من طرق عن ابي هريرة، فأخرجه الترمذي من طريق ابي عوانه عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال «غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود». ورواه ابن حبان في

حـصـيـحـه من طريق ابن ادريس عن مـحـمـد بن عـمـرو عن ابي سلمـة عن ابي هريرة(٥٤٧٣).

فليس هنالك من علة تقدح في صحة الحديث، لان عروة قد يكون له اسنادان، فمرة سمعه من ابيه، ومن ابن عمر تارة آخرى، ورواية الحديث مرسلاً لا توهن المرفوع. والله اعلم.

(١/٢/١٢):

روى النسائي من طريق حميد بن مسعدة عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة من اهل اليمن اتت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبنت لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال: أتؤدين زكاة هذا؟ قال: لا قال: ايسرك أن يسورك الله عز وجل. لهما يوم القيامة سوارين من نار؟ قال: فخلعتهما فألقتهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقالت: هما لله ولرسوله عليه السلام.

ورواه من طريق المعتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب قال: جاءت إمرأة... مرسل.

قال ابو عبدالرحمن: خالد اثبت من المعتمر.(١٥٨/٨)

الدراسة:

أخرجه ابو داوود (زكاة ١٥٦٣)، البيهقي (١٤٠/٤)، النسائي كبرى (زكاة ٢٢٥٨) كلهم من طريق خالد بن الحارث عن حسين عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً.

ذكر النسائي الحديث من طريقين، موصولاً ومرسلاً، وحكم مع روايي الحديث فقط، ولم يرجح بين الروايتين، كذا في السنن المطبوعة.

الا ان المزي في تحفة الاشراف ذكر زيادة عليها من قول النسائي، حيث قال: وخالد أثبت من المعتمر، وحديث المعتمر اولى بالصواب.(٣٠٩/٦).

وقال المنذري في الترغيب والترهيب: ورواه النسائي مرسلاً ومتصلاً، ورجح المرسل(٥٥٦/١).

وقد ذكرالاستاذ أحمد شاكر في معرض كلامه عن هذا الحديث في مسند أحمد: هذا الكلام الذي ذكره المنذري والزيلعي غير موجود حتى في النسختين المخطوطتين عندي من السنن(١٠/١٥١).

وسنتكلم عن الحديث باعتبار قول النسائي الذي نقله عنه الأئمة.

ان ترجيح الرواية المرسلة على الموصولة امر غير مسلم به. وذلك للاتي:

١- ان خالد بن الحارث اثبت من المعتمر كما ذكر النسائي، والمعتمر ممن تناوله العلماء بالنقد. قال ابن القطان: اذا حدثكم المعتمر بشيء فاعرضوه، فانه سيء الحفظ، وقال ابن خراش، صدوق، يخطيء من حفظه،(التهذيب ١٠/٢٠٤). اما خالد بن الحارث قال عنه ابو حاتم: امام ثقة، وقال الدارقطني: احد الاثبات، وقال النسائي: ثقة ثبت(التهذيب ٣/١٧٢).

فكيف بعد هذا نسلم لرواية من هو دونه ونترك روايته.؟!

ثانياً: ان خالد بن الحارث توبع على روايته، تابعه ابو اسامة والمثنى بن الصباح وابن لهيعة وان كان قد تكلم فيهم، فرواية ابن الحارث مرجحة لروايتهم. أخرجها أحمد (١٧٨/٢) الترمذي (زكاة ٦٣٧)، الدارقطني(٢/١١٢)، رووه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده.

قال الترمذي: والمثنى بن الصباح وابن لهيعه يضعفان في الحديث.

قال العظيم ابادي في تعليقه على سنن الدارقطني: صححه القطان، وقال الترمذي لاعلة له(٢/١١٢).

وقال ابن حجر في الدراية: ابدى له النسائي علة غيرقادحة، فانه اخرجه من رواية معتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب فذكره مرسلا، ورواه الترمذي من طريق المثنى وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب موصولاً، وضعفهما الترمذي، وغفل عن طريق خالد بن الحارث(١/٢٥٧).

ويبقى ان نقول: ان النسائي لم يرجح الرواية المرسلة على الموصولة، فاخرجه في سننه من الوجهين وذكر أن خالد بن الحارث اثبت، فقط هذا هو المذكور بين ايدينا، والله اعلم.

(١/٢/١٣):

روى النسائي من طريق اسحاق بن بكر عن ابيه عن عمرو بن الحارث عن الزهري عن عروة عن عائشة ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، رأى عليها مسكتي ذهب، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :"الا أخبرك بما هو احسن من هذا، لو نزعت هذا، وجعلت مسكتين من ورق ثم صفرتهما بزعفران كانتا حسنتين".

قال ابو عبدالرحمن: هذا غير محفوظ، والله اعلم. (١٥٩/٨).

الدراسة:

اخرجه الخطيب(٤٥٩/٨)، وابن حزم في المحلى(٢٤٢/٩). كلاهما من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري عن عروة عن عائشة.

الذي يقصده النسائي -رحمه الله- من هذا القول، والله اعلم، ان الحديث اسناده على عائشة خطأ، وهم فيه عمرو بن الحارث عن الزهري. والصواب فيه انه مرسل. فعمرو بن الحارث قال عنه الذهبي: رأيت له اشياء مناكير، وقال احمد: يروي عن قتادة احاديث يضطرب فيها ويخطيء، وقال ابن معين والنسائي: ثقة.(ميزان الاعتدال ٢٥٢/٣)

وقد خالف عمرو بن الحارث معمراً في روايته لهذا الحديث عن الزهري فقد اخرج عبدالرزاق في مصنفه هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري قال: «رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- على عائشة..الحديث» (١٩٩٤٤)، واخرجه ابن حزم في المحلي من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رأى على عائشة..الحديث" وقال: وهذا مرسل ، ولا حجة في مرسل.(٢٤١/٩).

وقد وجدت متابعة لعمرو بن الحارث في روايته عن الزهري لهذا لحديث، اخرجها اسحاق بن راهويه في مسنده، في مسند عائشة(٢٧١)، والبزار في مسنده كما في كشف الاستار (٣٨٣/٣/رقم ٣٠٠٧). كلاهما من طريق صالح بن ابي الاخضر عن عروة عن عائشة.

الا ان هذه المتابعة لا تصلح لتقوية حديث عمرو بن الحارث، وذلك لان صالح بن ابي الاخضر متكلم فيه، وخاصة في روايته عن الزهري، قال ابن حبان: يروى عن الزهري اشياء مقلوبة، وكذا قال أبو زرعة، وقال البخاري: ضعيف.(التهذيب ٣٣٣/٤).

فالحديث غير محفوظ من طريق عروة عن عائشة، وانما ما رواه معمر عن الزهري

مرسلاً، وهذا ما أراده النسائي، والله اعلم.

(١٤/٢/١):

روى النسائي من طريق وهيب عن النعمان بن راشد عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن ابي ثعلبة الخشنى "ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ابصر في يده خاتماً من ذهب فجعل يقرعه بقضيب معه، فلما غفل النبي -صلى الله عليه وسلم- القاه، قال: ما ارانا الا قد اوجعناك واغرمناك".

قال النسائي: خالفه يونس، رواه عن الزهري عن ابي ادريس مرسلاً، وحديث يونس اولى بالصواب.(١٧١/٨)

الدراسة:

اخرجه احمد(١٩٥/٤)، الطبراني في الكبير(٢١٦/٢٢)، وابن سعد في الطبقات (٤١٦/٧) كلهم عن وهيب عن النعمان بن راشد عن الزهري عن عطاء عن ابي ثعلبه.

الذي يفهم من كلام النسائي ان النعمان وهم على الزهري في روايته عن عطاء عن ابي ثعلبه، والصواب رواية يونس عن الزهري عن ابي ادريس مرسلاً. وكذلك رواه غير واحد عن الزهري مرسلاً كما سيأتي بيانه.

وقد اخرج النسائي في الكبرى الرواية المرسلة من طريق يونس والاوزاعي عن الزهري عن ابي ادريس مرسلاً.(زينة ٩٥٠٤ ,٩٥٠٥).

واعل كذلك بعض الأئمة هذا الحديث بالارسال، منهم ابو حاتم الرازي والدارقطني.

قال ابن ابي حاتم في العلل: فسألت ابي عن حديث رواه النعمان بن راشد عن الزهري عن عطاء عن ابي ثعلبة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- ابصر في يده خاتماً من ذهب...الحديث" قال ابي : هذا خطأ، انما هو كما رواه يونس عن الزهري عن ابي ادريس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتماً من ذهب..مرسل(٤٨٣/١).

وقال الدارقطني في العلل عن حديث ابي ثعلبة: رواه عنه النعمان بن راشد، ورواه الحفاظ من اصحاب الزهري عنه عن ابي ادريس مرسلاً، وهو الصحيح. (٣١٩/٦/سؤال١١٦٥)

والنعمان بن راشد لا يقبل من مثله التفرد، فكيف بالمخالفة، قال عنه الامام احمد:

مضطرب الحديث،وضعفه ابن القطان والنسائي. (التهذيب ١٠/٣/٤٠٣) (الكامل١٣/٧).

مما سبق تبين ان الحديث معل بالارسال، ورواية النعمان خطأ، وهذا ما ذكره النسائي وغيره، والله اعلم.

المطلب الثالث
تعارض الرفع والوقف

وصورة هذا أن يأتي الحديث من طريقين، احداها من قول الصحابي، والاخرى مرفوعة الى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فيتوقف في الحكم عليه، هل هو من قبيل الاحاديث النبوية، ام انها فتوى للصحابي.

ولا يحكم في هذه المسألة.بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة الى ما يقوي احدى الروايات على الاخرى.

وأحيانا يأخذ الموقوف حكم المرفوع، اذا وجدت قرينة تدل على رفعه، كأن يقول الصحابي: كنا نفعل كذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، أو أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، او أن يخبر عن أمر غيبي، أو أمر مستقبلي، فكل هذا أو نحوه يأخذ حكم الرفع.

-مقولاته في تعارض الرفع والوقف-

(١/٣/١):

ذكر النسائي تحت باب (الاختلاف على ابي اسحاق في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في الوتر) .. أخبرنا الحسين بن عيسى عن ابي اسامة عن زكريا بن ابي زائده عن ابي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوتر بثلاث، يقرأ في الاول (سبح اسم ربك الاعلى) وفي الثانية (قل يا أيهاالكافرون) وفي الثالثة (قل هو الله احد).

اوقفه زهير عن ابي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يوتر بثلاث. (٢٣٦/٣).

الدراسة:

اخرجه الدارمي(١٥٨٩)، النسائي كبرى (١٤٢٧)، من طريق زكريا عن ابي اسحاق عن ابن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

ورواه الترمذي(٤٦٢)، احمد(١/ ٣٠٠. ٣١٦)، من طريق شريك عن ابي اسحاق عن ابن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

ورواه ابن ماجه (١١٧٢) من طريق يونس عن ابي اسحاق به، وفي مسند احمد(١/ ٣٠٠) من طريق اسرائيل عن ابي اسحاق مرفوعاً.

رواية زهير عن ابي اسحاق الموقوفة: أخرجها البيهقي(٣٨/٣)، النسائي كبرى(١٤٠٨) من طريق زهير عن ابي اسحاق عن سعيد عن ابن عباس موقوفاً.

قال البيهقي: وقفه زهير ورفعه اسرائيل.

نلاحظ ان زهيراً خالف اصحاب ابي اسحاق في وقف المرفوع، خالف زكريا واسرائيل ويونس وشريكاً. وزهير بن معاوية ثقة ثبت مأمون، وهو من اصحاب ابي اسحاق هو وزكريا وشريك. قال العجلي: رواية زكريا وزهير واسرائيل عن ابي اسحاق قريباً من السواء. (الثقات للعجلي١٦٥).

الا انني لا اجد اتهاماً لزهير في المخالفة، وانما الوهم جاء من رواية ابي اسحاق نفسه، فابو اسحاق السبيعي كان من الذين اختلطوا باخره. قال احمد: زهير ثقه، وفي

حديثه عن ابي اسحاق لين، سمع منه بآخره، وقال ابو زرعه: ثقه الا أنه سمع من ابي اسحاق بعد الاختلاط. وقال ابو حاتم : زهير احب الينا من اسرائيل في كل شيء الا في حديث ابي اسحاق.(التهذيب ٣/٣٠٣).

نستنتج مما سبق ان ابا اسحاق رواه من قبل مرفوعاً، وبعد اختلاطه وقفه على ابن عباس واخذه عنه زهير.

(١/٣/٢):

روى النسائي من طريق محمد المثنى عن خالد بن الحارث عن حميد عن الحسن عن ابن عباس قال وهو امير البصرة: أخرجوا زكاة صومكم... وفيه: ان هذه الزكاة فرضها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على كل ذكر وانثى حر ومملوك صاعاً من شعير او تمر اونصف صاع من قمح .

خالفه هشام: فرواه من طريق علي بن ميمون عن مخلد عن هشام عن ابن سيرين عن ابن عباس قال :ذكر في صدقة الفطر صاعاً من بر او صاعاً من تمر او صاعاً من شعير...

ورواه من طريق قتيبة عن حماد عن ايوب عن ابي رجاء قال: سمعت ابن عباس يخطب على منبركم يقول: صدقة الفطر صاع من طعام...

قال ابو عبدالرحمن: هذا اثبت الثلاثة(٥/٥٠).

الدراسة:

اورد النسائي ثلاث طرق للحديث، وفيه الاختلاف على ابن عباس، فرواه حميد عن الحسن عن ابن عباس مرفوعاً.

وخالفه هشام، فرواه عن محمد بن سيرين عن ابن عباس موقوفاً.

وخالفهم أيوب، فرواه عن ابي رجاء عن ابن عباس موقوفاً. وقد رجح النسائي رواية ابي رجاء عن ابن عباس، وذلك لان في الروايتين السابقتين انقطاعاً، فلم يثبت العلماء سماعاً للحسن وابن سيرين من ابن عباس.

وهذا تفصيل المسألة:

١- رواية الحسن عن ابن عباس: اخرجها ابو داوود(زكاة ١٦٢٢)، ابن ابي شيبة(٦١/٣)، البيهقي(١٦٨/٤) كلهم عن سهل بن يوسف، النسائي كبرى (زكاة٢٢٨٧) عن خالد بن الحارث، عن حميد عن الحسن عن ابن عباس، وفي رواية البيهقي: خطبنا ابن عباس في صدقة الفطر.

قال ابن أبي حاتم في المراسيل: سمعت ابي يقول: الحسن لم يسمع من ابن عباس، وقوله خطبنا، يعني خطب اهل البصرة. ونقل عن ابن المديني قوله: الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان الحسن بالمدينة ايام كان ابن عباس في البصرة. وكذا قال الامام احمد وابن معين (ص٣٣-٣٤).

وقد بيّن البخاري خطأ من قال خطبنا ابن عباس، وانما خطب أهل البصرة، وفيه بيان لعدم سماع الحسنم من ابن عباس، قال الترمذي في العلل الكبير: سألت محمداً عن حديث الحسن خطبنا ابن عباس في صدقة الفطر، فقال: في رواية عن حميد عن الحسن قال: خطب ابن عباس، وهذا اصح. وانما قال هذا لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي بالمدينة(٣٢٦/١)

نلاحظ اتفاق الأئمة على عدم سماع الحسن من ابن عباس، وان تعاصرا، فإنه لم يلتق به، فلا يثبت بهذا الاتصال، فروايته عنه منقطعة. الى جانب ان روايته جاءت عن ابن عباس مرفوعه الى النبي عليه السلام وهذا خطأ، فإن هشاماً وأيوب روياه من حديث ابن عباس قوله.

٢- رواية ابن سيرين عن ابن عباس: أخرجها الدارقطني(١٤٤/٢)، البيهقي(١٦٩/٤)

النسائي كبرى(زكاة ٢٢٨٨) من طريق هشام عن ابن سيرين عن ابن عباس.

قال الامام احمد: محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئاً، كلها يقول: نبئت عن ابن عباس (المسائل٤٨٧/١).

وقال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه هشام عن ابن سيرين عن ابن عباس في زكاة الفطر، قال ابي: هذا حديث منكر(٢١٦/١).

وقال في المراسيل: قال ابن المديني: قال شعبة: أحاديث ابن سيرين عن ابن عباس انما سمعها من عكرمه، لقيه ايام المختار، ولم يسمع ابن سيرين من ابن عباس شيئاً(ص ١٨٦).

وقال البيهقي بعد تخريجه للحديث: وهذا مرسل، محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئا (١٦٦/٤).

نرى ان رواية ابن سيرين عن ابن عباس منقطعة، ولا يثبت العلماء الاتصال بينهما وعلى هذا فالحديث منقطع ولا يصح.

وبقيت رواية ايوب عن ابي رجاء عن ابن عباس، وهي متصله، وفيها يقول ابو رجاء: سمعت ابن عباس، والحديث موقوف على ابن عباس وهو الصواب كما ذكر النسائي.

وهذه الرواية اخرجها البيهقي(١٦٧/٤)، والنسائي كبرى(زكاة ٢٢٨٩) من طريق حماد ابن زيد عن ايوب عن ابي رجاء عن ابن عباس موقوفاً. قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف.

وقد تابع عطاء ابا رجاء عن ابن عباس بالوقف، اخرجها ابن ابي شيبه(٦٣/٣) عن الحجاج، والطحاوي شرح(٤٧/٢) عن ابن ابي ليلى كلهم عن عطاء عن ابن عباس من قوله.

(١/٣/٣):

روى النسائي من طريق عبدالرزاق عن الثوري عن صالح الهمداني عن الشعبي عن عبدخير عن زيد بن ارقم قال: أتي علياً رضي الله عنه ثلاثة نفر وهو باليمن، وقعوا علي امرأة في طهر واحد، فسأل اثنين أتقران لهذا بالولد قالا: لا، فأقرع بينهم، فألحق الولد بالذي صارت عليه القرعة، وجعل عليه ثلثي الدية، فذكر ذلك للنبي -صلى الله عليه وسلم-، فضحك حتى بدت نواجذه.

ورواه من طريق يحيي القطان وعلي بن مسهر عن الأجلح عن الشعبي عن عبدالله بن ابي الخليل الحضرمي عن زيد بن ارقم به.

ورواه من طريق اسحاق بن شاهين عن خالد عن الشيباني عن الشعبي ع رجل من حضرموت عن زيد بن ارقم به.

ورواه من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن ابن ابي الخليل ان ثلاثة نفر اشتركوا في طهر.... فذكر نحوه.

قال ابوعبدالرحمن: ولم يذكر زيد بن ارقم ولم يرفعه، هذا الصواب والله

اعلم. (١٨٢/٦)

الدراسة:-

اخـرجـه ابو داود (طلاق ٢٢٧٠) ، (بن مـاجـه (احكام ٢٣٤٨)، البيهقي(٢٦٦/١٠) كلهم عن عبدالرزاق، عن الثوري عن الهمذاني عن الشعبي عن عبدخير عن زيد به.

واخرجه ابو داود (طلاق ٢٢٦٩) عن يحيى القطان، احمد(٣٧٤/٤) عن ابن عيينه، والحميدي(٧٨٥)، الطيالسي(١٨٧) عن الاجائي، البيهقي(٢٦٦/١٠) عن يحيى القطان، الحاكم(١٣٥/٣) عن عيسى بن يونس كلهم عن الأجلح عن الشعبي عن عبدالله بن ابي الخليل به.

وأخرجه ابو داود (طلاق ٢٢٧١)، البيهقي(٢٦٧/١٠) عن شعبه، عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن ابن ابي الخليل موقوفاً ولم يرفعه.

هذا الحديث اضطرب إسناده، فراه الثوري عن الهمداني عن الشعبي عن عبدخير. ورواه الأجلح عن الشعبي عن عبدالله بن ابي الخليل، ورواه اسحاق بن شاهين عن خالد عن الشيباني عن الشعبي عن رجل. ورواه ابن كهيل عن الشعبي عن ابن ابي الخليل ولم يرفعه، ورجح النسائي رواية سلمه بن كهيل موقوفه. قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث راه الأجلح عن الشعبي عن عبدالله بن ابي الخليل عن زيد بن ارقم... الحديث، فقال ابي: قد اختلفوا في هذا الحديث فاضطربوا، والصحيح حديث سلمه بن كهيل. (٤٠٢/١)

قد فصّل الدارقطني طرق هذا الحديث على ما ذكرنا، ورجح رواية سلمة بن كهيل (العلل٣/١١٧/ سؤال ٣٨٣)

والأجلح بن عبدالله، قال عنه القطان: في نفسي منه شيئ، وقال احمد: وروى الأجلح غير حديث منكر. (التهذيب ١٦٦/١)

وذكر العقيلي حديثه هذا، وقال: ولا يتابع الأجلح على هذا، مع اضطرابه فيه (الضعفاء١٢٢/١). وكذا قال البخاري في التاريخ (٧٩/٥)

ونلاحظ ان سليمان الشيباني قد تابع الأجلح على روايته، وهو ثقة (التقريب ٢٥٢) إلا انه أبهم في روايته وقال: عن رجل عن زيد.

ورواية الهمداني عن الشعبي جعله عن عبدخير عن زيد بن ارقم، والهمذاني ثقة، إلا ان ابن حبان جرّحه. (تهذيب الكمال ٥٤/١٣)

وأثبت إسناد جاء به الحديث هو رواية شعبه عن سلمه موقوفاً، وهو ما ذكره النسائي وغيره. قال البيهقي: وأصح ما روي في هذا الباب حديث شعبه عن سلمه عن الشعبي عن ابن ابي الخليل موقوفاً(١٠/٢٦٧)

قال في عون المعبود: قيل لأحمد في حديث زيد هذا، فقال: حديث القافة أحب الي، وقد تكلم بعضهم في إسناد حديث زيد، قد قيل: انه منسوخ(٦/٣٦٠)

وقال الشوكاني: وعلى هذا لم تخل كل واحده من الطريقين من علة، فالأولى فيها الأجلح، والثانية معله بالإرسال، والمراد بالإرسال هنا الوقف(٧/٧٨).

(١/٣/٤):-

روى النسائي من طريق ابي علي الحنقي عن هشام عن قتاده عن انس بن مالك ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قطع في مجن.

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ.

ورواه من طريق عبدالله بن الوليد عن سفيان عن قتادة عن انس قال: قطع ابو بكر رضي الله عنه في مجن قيمته خمسة دراهم.

قال: هذا صواب.(٨/٧٧).

الدراسة:

جاء الحديث عن انس من وجهين، فالرواية الاولى رواها هشام الدستوائي عن قتادة عن انس من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-. وتابعه عليها ابو هلال الراسبي. اخرجه الدارقطني (٣/١٨٦)، والبيهقي(٨/٢٦٠) من طريق ابي هلال الراسبي عن قتادة عن انس مرفوعاً.

وجاءت روايات من فعل ابي بكر رضي الله عنه رواها عنه انس بن مالك.

كذا رواه سعيد بن ابي عروبة وشعبة وحميد عن قتادة عن انس من فعل ابي بكر اخرجه عبدالرزاق(١٨٩٧٠)، وابن ابي شيبة(٦/٤٦٤) عن وكيع عن شعبة، والبيهقي(٨/٢٥٩) عن حميد الطويل، و(٨/٢٦٠) الثوري عن شعبة(٨/٢٦٠) عن سعيد بن ابي عروبة كلهم عن قتادة عن انس من فعل ابي بكر.

وهذا الحديث اختلف فيه اختلافاً كثيراً، فقد رواه ابي ابن عروة وحميد وشعبة عن

قتادة عن انس من فعل ابي بكر، واختلف فيه على سعيد وشعبة.

فرواه عبيدة بن الاسود عن سعيد عن قتادة عن انس ان النبي -صلى الله عليه وسلم- قطع في مجن. اخرجه البيهقي(٨/ ٢٦٠). وقال: المحفوظ من حديث سعيد عن قتادة عن انس من فعل ابي بكر.

ورواه يحيى عن ابي بكير عن شعبة عن قتادة عن انس مرفوعاً. بحيث خالف الثوري في روايته عن شعبة.

وسئل الدارقطني في العلل عن هذا الحديث فقال: يرويه شعبة وابو عوانه وسعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس من فعل أبي بكر، وكذلك رواه حميد الطويل. واختلف عن شعبة وسعيد فرواه ابن ابي بكير عن شعبة مرفوعاً، وكذلك رواه عبيدة بن الاسود عن سعيد مرفوعاً.

ورواه ابوهلال الراسبي عن قتادة مرفوعاً. والصحيح قول من قال: عن انس فعل أبي بكر غير مرفوع(١/٢٢٨/سؤال٣٢).

ومما تترجح به رواية الوقف ان من رواه مرفوعاً شك فيه وهو هشام، فقد روى البيهقي في سننه عن ابي هلال عن قتادة عن انس مرفوعاً، وقال: فلقيت سعيد عن ابي عروبة فقال:(هو عن ابي بكر . فلقيت هشاماً فقال: هو عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والا فهو عن ابي بكر، فكأنه شك فيه.(٨/ ٢٦٠).

وكذلك اورد الدارقطني كلاماً لابي هلال الراسبي يتبين فيه انه شك في روايته كذلك، حيث ذكر: قال ابو هلال: فان لم يكن عن انس عن النبي صلى الله هليه وسلم، فهو عن النبي او عن ابي بكر(٣/١٨٦).

وابو هلال الراسبي ممن تكلم فيه وخاصة في روايته عن قتادة، وقاله ابن معين، وقال ابن ابي حاتم: ادخله البخاري في الضعفاء. وقال احمد بن حنبل. يحتمل في حديثه الا انه يخالف في قتادة وهو مضطرب الحديث وقد اورد ابن عدي حديثه عن قتاده هذا، وقال: عامه ما يرويه عن قتادة عن انس غير محفوظ.(الكامل ٦/ ٢١٢)

مما سبق نستطيع القول بان الرواية الموقوفه هي الصواب، كما ذكر النسائي، والله تعالى اعلم.

(١/٣/٥):-

روى النسائي من طريق مسلم بن ابراهيم عن ابان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً.

ورواه من طريق عبدالله بن المبارك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة موقوفاً.

قال ابو عبدالرحمن: هذا الصواب من حديث يحيى.(٧٩/٨).

الدراسة:

اورد النسائي هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً، وبين الاختلاف فيه على يحيى بن سعيد ورجح رواية الوقف على الرفع.

وقال في الكبرى: وقفه ابن المبارك وهو الصواب. ورواه من عدة طرق عن يحيى على الوقف من طريق ابن عيينة وابن ادريس. (قطع السارق٠ ٧٤١٠، ٧٤١٣).

وقد ذكر الطحاوي مثل هذا الرأي، حيث رواه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة مرفوعاً. قال: ليس هذا حجة. لان عائشة انما اخبرت عما قطع فيه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيحتمل ان يكون ذلك لانها قومت ما قطع فيه، فكانت قيمته عندها ربع دينار، فجعلت ذلك مقدار ما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يقطع فيه(١٦٣/٣).

الا اننا لا نستطيع التسليم لما ذكره النسائي في ترجيحه لرواية الوقف على الرفع، في حين ان الحديث جاء من عدة طرق، من رواية الاثبات مرفوعاً. فقد اخرجه البخاري من طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري عن عمرة عن عائشة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- .... بمثله (حدود ٦٧٨٩).

ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة مرفوعاً(حدود١٦٨٤).

وقد روى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة انها قالت: ما طال علي وما نسيت، القطع في ربع دينار فصاعداً. قال الزرقاني: وهذا الحديث وان كان ظاهرةُ الوقف، لكنه مشعر بالرفع.(حدود/٧/٢٤).

قال ابن حجر في الفتح: قال ابن عيينه: ورواية يحيى مشعرة بالرفع، ورواية

الزهري صريحة فيه، وهو احفظهم واخرجه من طريق النسائي من طرق مرفوعاً وموقوفاً، ورواية مالك عن يحيى ابن سعيد فيه اشارة بالرفع. على ان الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع، لان الموقوف محمول على طريق الفتوى.(١٠٢/١٢).

فالحديث رفعه صحيح لا شيء فيه، وروايته موقوفاً لا توهنه، والله اعلم.

المطلب الرابع

علل إبدال راو براو أو اسناد بإسناد

وهذا يكون من قبيل الوهم الذي يقع لبعض الرواة، فيرويه من حديث فلان، والصواب غيره، او عن احد الصحابة والصواب غيره، او يخطيء في اسم الراوي ويدخل في هذا النوع من العلل: التصحيف، والمقلوب، والادراج، فيقوم الناقد بتصويب كل ذلك.

-علل ابدال راو براو او اسناد-

(١/٤/١):

روى النسائي من طريق ابن وهب عن مالك ويونس وعمرو بن الحارث أن ابن شهاب اخبرهم عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه سمع اباه يقول: "سكبت على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حين توضأ في غزوة تبوك، فمسح على الخفين".

قال ابو عبدالرحمن: لم يذكر مالك عروة بن المغيرة. (١/٦٢).

الدراسة:

أخرجه مسلم (صلاة ٤٢١) عن ابن جريج، أبو داود (طهارة ١٤٩) عن يونس بن يزيد، عبدالرزاق (٧٤٧) عن معمر، (٧٤٨)، والبغوي الشرح (٢٣٦)، البيهقي (١/٢٧٤) كلهم عن ابن جريج. وكلهم عن ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة عن ابيه.

نبه النسائي على وهم وقع فيه الامام مالك، حيث لم يذكر في روايته عروة بن المغيرة، وإنما جعل عباد بن زياد هو ابن المغيرة فرواه عن ابيه.

فقد اخرج الامام مالك في الموطأ (طهارة ٣٧) من طريق ابن شهاب عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة عن ابيه عن المغيرة بن شعبة. وجاء في رواية محمد بن الحسن الشيباني: مالك عن الزهري عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- مسح على الخفين.

وقد بين بعض الأئمة هذا الخطأ، حيث ذكر ابن ابي حاتم في العلل: سمعت ابي يذكر الحديث الذي رواه مالك بن انس عن ابن شهاب عن عباد بن زياد من ولد المغيرة عن المغيرة يقول: سكبت على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الحديث" فسمعت ابي يقول: وهم مالك في هذا الحديث في نسب عباد بن زياد وليس من ولد المغيرة ويقال له: عباد بن زياد بن ابي سفيان، وإنما هو عباد بن زياد عن عروة وحمزة ابني المغيرة عن المغيرة بن شعبة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (١/٦٩).

وقال البخاري في التاريخ الكبير تحت ترجمة عباد بن زياد: هو ابن المغيرة بن شعبة عن ابيه، وقال مالك عن الزهري عن عباد بن زياد من ولد المغيرة عن المغيرة رضي

الله عنه، ويقال انه وهم ويقال ابن زياد بن ابي سفيان.(رقم الترجمة ١٥٩٣). وانظر الجرح والتعديل(ترجمة رقم٤٠٩) وقال ابن عبدالبر: وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه احد من رواة ابن شهاب، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة(١١/١١٩).

قلت: وإحتمال التصحيف وارد فيها، فقد تكون: عن عباد بن زياد عن ولد المغيرة عن المغيرة بن شعبة، وهذا يتجه. والله اعلم.

(٢/٤/١):

روى النسائي من طريق شعبة عن مالك بن عرفطة عن عبد خير عن علي رضي الله عنه: أنه أُتي بكرسي فقعد عليه، ثم دع بتور فيه ماء، فكفأ على يديه ثلاثاً ثم مضمض...الحديث»

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ، والصواب خالد بن علقمة، ليس مالك بن عرفطة.(١/٦٨).

الدراسة:

اخرجه ابو داود (طهاره ١١٣)، من حديث شعبة عن مالك بن عرفطة عن عبدخير عن علي.

قول النسائي: هذا خطأ، اي قول شعبة:مالك بن عرفطة.خطأ والصحيح ان اسم الرجل هو خالد بن علقمة، كما ذكر اكثر من احد.

قال احمد بن حنبل: أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة، فقال: مالك بن عرفطة(مسائل احمد١/٥٩٣) وقال ابن ابي حاتم في العلل: سئل ابو زرعة عن حديث رواه شعبة عن مالك بن عرفطة عن عبد خير عن علي في الوضوء ثلاثاً» فقال ابو زرعة: وهم فيه شعبة، إنما اراد خالد بن علقمة(١/٥٦).

وقد اخرج الترمذي هذا الحديث من طريق ابي الاحوص عن ابي اسحاق عن عبدخير عن علي(٤٩) قال: وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة، فأخطأ في اسمه واسم ابيه، فقال: مالك بن عرفطه(١/٦٩)

وقد رُوي الحديث من غير طريق شعبة عن خالد بن علقمة، رواه زائدة بن قدامة كما ذكره الترمذي(١/٦٨).

ورواه ابو عوانه عن خالد بن علقمة كما في رواية النسائي. (١/٦٨)

مع العلم ان ابا عوانه رواه مرة عن مالك بن عرفطة كما في رواية شعبة، ذكرها ابو داوود والترمذي: قال الترمذي: وروي عن ابي عوانه عن خالد بن علقمة، وروي عنه عن مالك بن عرفطة، والصحيح خالد بن علقمة(١/٦٩).

قال المزي في تحفه الاشراف: قال ابو داوود: قال ابو عوانه يوماً: حدثنا مالك بن عرفطة، فقال له عمرو الاحصف: رحمك الله يا ابا عوانه هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة مخطيء فيه فقال ابو عوانه: وهو في كتابي خالد بن علقمة، ولكن قال لي شعبة: هو مالك بن عرفطة. (٧/٤١٧).

وابو عوانه هو الوضاح اليشكري، فقال عنه ابو زرعه: ثقة اذا حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، ومع امانته وثقته يفزع من شعبة، فأخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة، وتابعه ابو عوانة على خطئه(التهذيب ١١/١٠٣).

وقد حاول الاستاذ احمد شاكر الدفاع عن شعبة، واستبعد ان يكون قد وهم في اسم شيخه، حيث قال في تحقيقه لسنن الترمذي:

وشعبة لم ينقل هذا الاسم من كتاب، إنما الشيخ شيخه، رآه بنفسه، وسمع منه بأذنه وتحقق من اسمه، وذلك بعيد عن شعبة ان يخطيء في اسم شيخه، فقد كان اعلم الناس في عصره بالرجال واحوالهم، فمثل هذا الرجل في تحريه في شيوخه، لا يظن به ان يجهل اسم شيخه، فالظاهر انهما راويان. (١/ ٧٠)

قلت: وقد حاولت البحث جاهداً عن هذا الشيخ "مالك بن عرفطة" فلم اجد له ترجمة عن أئمة هذا الشأن، ولكن ان ذكر قالوا: هو خالد بن علقمة، وهم في اسمه شعبة.

وبهذا يتبين ان دفاع الاستاذ احمد شاكر ليس له وجه، لأن جهابذة النقاد والعلماء قد أشاروا إلي وهم شعبة هذا، وكذلك بينوا ان شعبة على جلالة قدره وثقته في الحديث كان يخطيء في اسماء الرجال، قال العجلي: شعبة ثقة في الحديث، وكان يخطيء في اسماء الرجال. (٢٢٠)

يضاف الى ما سبق، ان خالد بن علقمة من المقلين في رواية الحديث، وهو ثقة، والخطأ جائز في اسمه لقلة روايته، كذلك الوهم لا يستبعد عن أي كان. والله اعلم.

(١/٤/٣):

روى النسائي من طريق شعبة عن الحسن عن ابي رافع عن ابي هريرة ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم قال: «اذا جلس بين شعبها الاربع......الحديث».

ورواه من طريق عيسى بن يونس عن الاشعث عن ابن سيرين عن ابي هريرة مرفوعاً.

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ، والصواب اشعث عن الحسن عن ابي هريرة، وقدروى الحديث عن شعبة، النضر بن شميل وغيره كما رواه خالد.(١/١١١).

الدراسة:

اخرجه البخاري (٢٨٢)، مسلم(٣٤٨)، ابو داوود(٢١٦)، ابن ماجه(٦١٠)، الدارمي(٧٦١) احمد(٢/٣٤٧، ٣٩٣، ٥٢٠)، ابن حبان(١١٧٤)(١١٨٢)، الدارقطني (١/١١٢)، البيهقي(١/١٦٣). كلهم من طريق قتادة عن الحسن عن ابي رافع عن ابي هريرة مرفوعاً.

واخرجه النسائي في الكبرى(١٩٨)، وابن عدي في الكامل(١/٣٦٥). من طريق اشعث عن ابن سيرين عن ابي هريرة مرفوعاً.

يبين النسائي -رحمه الله- ان الرواية التي يذكر فيها "ابن سيرين" غير محفوظة، وهي خطأ، والصواب الحسن عن ابي هريرة.

وقال ابن ابي حاتم في العلل: فسألت ابي وابا زرعة عن حديث رواه ابن شرحبيل عن عيسى بن يونس عن اشعث عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- اذا جلس بين شعبها...» قال ابي: هذا عندي خطأ، انما هو اشعث عن الحسن عن ابي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وقال ابو زرعة لا احفظ من حديث اشعث الا هكذا، قلت: فيمكنك ان تقول خطأ؟ قال: لا، روى قتادة عن الحسن عن ابي رافع عن ابي هريرة، ورواه يونس عن الحسن عن ابي هريرة.(١/٣٨). وقد اورده الدارقطني في العلل وقال: وهو غريب وليس محفوظ عن ابن سيرين قاله عيسى بن يونس رواه عنه عبدالله التنيسي وسليمان بن عبدالرحمن (٨/٢٥٩/١٥٥٦).

وقال ابن عدي في الكامل: وهذا الحديث لم يقل فيه عن عيسى عن اشعث عن ابن سيرين عن ابي هريرة إلا سليمان بن عبدالرحمن، وغيره يقول: عن الأشعث عن الحسن عن أبي هريرة(١/٣٦٥). وهذا يرده كلام الدارقطني السابق بانه رواه سليمان

والتنيسي عن عيسى بن يونس.

وقال المزي في التحفة: عن عيسي بن يونس عن اشعث، ولم يتابع عيسى على اسناد هذا الحديث(١٠/٣٢٩).

ومما سبق تبين ان عيسى بن يونس تفرد بروايته هذه، وهو ثقة له بعض الاوهام (التهذيب٨/٢١٢)وقد اخرج الامام احمد هذا الحديث من طريق اشعث عن الحسن عن ابي هريرة(٢/٤٧١).

وقد توبع اشعث على روايته عن الحسن، حيث اخرج ابن ابي شيبة هذا الحديث في المصنف من طريق يونس عن الحسن عن ابي هريرة(٢/٤٧١). ورواه عبدالرزاق ايضاً من طريق معمر عن الحسن عن ابي هريرة(٩٥٢).

ومما يدل ايضاً على ان ذكر ابن سيرين في السند هو وهم، ان جلّ رواية اشعث هي عن الحسن. وقال البخاري في التاريخ الكبير: قال لي علي: حدثنامعاذ عن اشعث قال: كل شيء حدثتك سمعته من الحسن الا اربعة احاديث.(١/١/٤٣١).

ومسألة سماع الحسن من ابي هريرة مختلف فيها عند العلماء، والنسائي ليس في معرض بيان سماع الحسن عن ابي هريرة او عدم سماعه، بدليل انه اورد رواية الحسن عن ابي هريرة بواسطة ابي رافع، واشار الى الاخرى، وهي من طريق الحسن عن ابي هريرة، بغير واسطة، والله اعلم.

(١/٤/٤):

قال النسائي: اخبرنا محمد بن منصور عن سفيان عن بيان بن بشر عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية عن ابي ذر ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال لرجل: عليك بصيام ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة».

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ، ليس من حديث بيان، ولعل سفيان قال: حدثنا اثنان فسقط الالف فصار بيان.(٢/٢٢٣).

الدراسة:

اشار النسائي الى تصحيف وقع في السند، وهو قوله: بيان بن بش، وذكر انه ليس من حديث بيان وإنما الصواب حدثنا اثنان، هكذا رواه سفيان، الخطأ يبدو أنه من

شيخ النسائي (محمد بن منصور)، فقد روى النسائي عن محمد بن المثنى عن سفيان قال: حدثنا رجلان محمد وحكيم عن موسى به.(٤/٢٢٣).

ورواه احمد في المسند قال: حدثنا سفيان حدثنا اثنان عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية عن ابي ذر، ورواه عن سفيان قال: سمعناه من اثنين وثلاثة عن موسى به.(٥/ ١٥٠). ورواه ايضاً عن سفيان عن حكيم عن موسى به (٥/ ١٥٠).

ورواه عبدالرزاق عن سفيان عن محمد بن عبدالرحمن عن موسى عن ابن الحوتكية عن ابي ذر(٧٨٧٤).

يتضح من تلك الروايات ان ذكر بيان بن بشر خطأ، فقد وهم فيه محمد بن منصور على سفيان، والصواب ما ذكره النسائي وغيره.

(٥/٤/١):

روى النسائي من طريق سفيان عن المسعودي عن ابي بكر بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم، قال سفيان: فسألت عبدالله بن ابي بكر فقال: سمعته من عباد بن تميم يحدث عن ابي ان عبدالله بن زيد -الذي اراد النداء- قال: ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خرج الى المصلى يستسقي فاستقبل القبلة، وقلب رداءه وصلى ركعتين.

قال ابو عبدالرحمن: هذا غلط من ابن عيينة، وعبدالله بن زيد الذي ارى النداء هو عبدالله بن زيد عبدربه، وهذا عبدالله بن زيد بن عاصم.(٣/١٥٥)

الدراسة:

اخرجه البخاري(استسقاء ١٠٢٤) عن سفيان عن عبدالله بن ابي بكر، مسلم (استسقاء٨٩٤) عن مالك عن عبدالله عن ابي بكر الدارمي(١٥٣٣) عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن محمد، واحمد(٤/٣٩) عن سفيان عن عبد الله بن ابي بكر، وعبدالرزاق(٤٨٨٩). عن معمر عن الزهري. كلهم عن عباد بن تميم عن عبدالله بن زيد.

بين النسائي رحمه الله وهماً وقع لسفيان بن عيينه، حيث ادرج في السند بعد ذكر عبدالله بن زيد: وهو الذي ارى النداء. وهذا خطأ، فالذي أري النداء هو عبدالله بن زيد بن عبد ربه. وهذا عبدالله بن زيد بن عاصم.

قال الترمذي بعد تخريجة الحديث: حديث عبيدالله بن زيد حديث صحيح، وعم

عباد بن تميم هو عبدالله بن زيد بن عاصم الانصاري.

قلت: وعبدالله بن زيد بن عاصم الانصاري المازني: روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- روى عنه ابن اخيه عباد بن تميم، قتل يوم الحرة سنة ٦٣هـ.(الاصابة ٧٤/٤).

والصحابي الذي ارى النداء هو: عبدالله بن زيد بن ثعلبة الانصاري، نقل ابن جريج في الاصابة عن الترمذي قوله: لا تعرف له عن النبي -صلى الله عليه وسلم- شيئاً يصح الا هذا الحديث الواحد.

وقال ابن عدي: ولا نعرف له عن النبي -صلى الله عليه وسلم- شيئاً يصح غيره.(الاصابة ٧٢/٤).

وحديث الأذان رواه الترمذي (١٨٩)، وقال: حديث عبدالله بن زيد حديث حسن صحيح، وهو عبدالله بن زيد بن عبدربه، ولا نعرف له عن النبي -صلى الله عليه وسلم- شيئاً يصح غيره (السنن ٣٦١/١).

(١/٤/٦):

قال النسائي: اخبرنا بشر بن خالد عن شبابة عن شعبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين ان النبي -صلى الله عليه وسلم- اوتر بـ «سبح اسم ربك الاعلى».

قال ابو عبدالرحمن: لا اعلم احداً تابع شبابة على هذا الحديث، خالفه يحيى بن سعيد.(٢٤٧/٣).

الدراسة:

اخرجه ابن ابي شيبة في المصنف عن سبابة عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين(١٩٨/٢) مخالفة شبابة كانت في مخرج الحديث، فرواه يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عبدالرحمن بن أبزي في وتر النبي -صلى الله عليه وسلم-، وليس من رواية عمران بن حفيص.

حيث روى النسائي في هذا الباب هذا الحديث من عدة طرق عن عبدالرحمن بن أبزي، رواه عن ابي داوود عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عبدالرحمن بن أبزي.

ورواه من طريق محمد بن جعفر عن قتادة عن زرارة عن عبدالرحمن بن

أبزي(٣/٢٤٧).

وكذا رواه الامام احمد(٣/٤٠٦) من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة به.

فقد وهم شبابة الفزاري في هذا الحديث، وجعله عن عمران بن حصين، وشبابة قال عنه ابن المديني: والذي انكر عليه الخطأ ولعله حدث به حفظاً. وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن عدي: انما ذمة الناس للارجاء الذي كان فيه، واما في الحديث فلا بأس به. (التهذيب٤/٢٦٥).

فاما الرواية التي هي عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين فهي في حديث صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- الظهر، فقرأ رجل خلفه(سبح اسم ربك الاعلى)... الحديث".

رواه مسلم في الصلاة (٤٨) من طريق يحيى بن سعيدعن شعبة به، ورواه ابو داوود(صلاة٨٢٨)، واحمد(/٤٢٦). كلاهما من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة به. وروى النسائي عن يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين(٣/٢٤٧).

وذكر السندي في الحاشية ان هذه المخالفة لا تضر: فقوله (خالفه يحيى بن سعيد) فذكر حديث الظهر وان رجلاً قرأ فيه (سبح اسم ربك الاعلى)، لا يخفى أن الظاهر انهما حديثان، ولا بعد في ذلك مع اتحاد الاسناد، مثل هذه المخالفة لا تضر والله اعلم(٣/٢٤٧).

قلت: لربما لم يقصد النسائي في مخالفة يحيى بن سعيد في هذه الرواية (صلاة الظهر) وانما هي في مخالفتة لمخرج الحديث ، حيث رواه يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عبدالرحمن بن أبزي، والتي اخرجها الامام احمد، والتي سبق تخريجها، والله اعلم.

(٧/٤/١):

روى النسائي من طريق يحيى بن اسحاق عن محمد بن سليمان عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من صلى ثنتي

عشرة ركعة سوى الفريضة..الحديث».

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ،ومحمد بن سليمان هو ابن الاصبهاني، ضعيف، وقد روي هذا الحديث من اوجه سوى هذا الوجه بغير اللفظ الذي تقدم ذكره.(٣/٢٦٢).

الدراسة:

اخرجه ابن ماجه(صلاة ١١٤٢)، وابن ابي شيبة(٢/٢٠٩)، وابن عدي في الكامل(٦/٢٢٣٤). كلهم من طريق محمد بن سليمان عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة.

الذي يعنيه النسائي من قوله هذا: ان رواية محمد بن سليمان لهذا الحديث من طريق سهيل عن ابيه عن ابي هريرة غير محفوظة. والصواب فيها من رواه عن سهيل عن ابي اسحاق عن المسيب عن عمرو بن اوس عن عنبسه عن ام حبيبة. والذي أخطأ هو محمد بن سليمان. قال عنه ابو حاتم: لا بأس به، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: مضطرب الحديث(التهذيب٩/١٧٨)(ميزان الاعتدال ٣/٥٦٩).

.وقد بين بعض العلماء خطأ رواية محمد بن سليمان، قال بن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه محمد بن سليمان الاصبهاني عن سهيل عن ابيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- انه قال: من صلى في اليوم ثنتي عشرة ركعة ..الحديث" فقال ابي: كنت معجباً بهذا الحديث، وكنت أرى انه غريب، حتى رأيت سهيل عن ابي اسحاق عن المسيب عن عمرو عن عنبسة عن ام حبيبة، فعلمت ان ذاك لزم الطريق.(١/١٠٦).
وذكره البخاري في التاريخ الكبير. وقال: هو وهم(٧/٣٧).

وقال ابن عدي: وهذا خطأ من ابن الاصبهاني حيث قال عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة، وكان هذا الطريق اسهل عليه(الكامل٦/٢٢٣٤).

ورواية سهيل عن ابي اسحاق عن المسيب عن عمرو عن عنبسة عن ام حبيبة اخرجها النسائي(٣/٢٦٣) وابن خزيمة (١١٨٩)، والبيهقي(٢/٤٧٢).

يتبين مما سبق ان رواية محمد بن سليمان الاصبهاني منكرة، وهي ضعيفة كما بينها النسائي والله اعلم.

(١/٤/٨):

ذكر النسائي تحت باب ذكر الاختلاف على الزهري "في كتاب الصوم ، حديث صالح عن الزهري عن نافع بن ابي انس عن ابيه عن ابي هريرة قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: اذا دخل رمضان فتحت ابواب الجنة واغلقت ابواب جهنم وسلسلت الشياطين"

ورواه من طريق بشر بن شعيب عن ابيه عن الزهري عن ابن ابي انس عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال :اذا جاء رمضان ...بمثله"

ورواه من طريق يونس عن الزهري به.

ورواه من طريق عبيدالله بن سعد عن عمه عن ابيه عن ابن اسحاق عن الزهري عن ابن ابي انس عن ابيه عن ابي هريرة.

قال ابو عبدالرحمن: هذا يعني حديث ابن اسحاق خطأ، ولم يسمعه ابن اسحاق من الزهري، والصواب ما تقدم ذكرنا له.

ورواه من طريق عبيدالله بن سعد عن عمه عن ابيه عن ابن اسحاق قال: وذكر محمد بن مسلم عن ادريس بن ابي ادريس عديد بني تميم عن انس بن مالك.

قال ابو عبدالرحمن : هذا الحديث خطأ.(١٢٧/٤).

الدراسة:

اخرجه البخاري (صوم ١٨٩٩)، مسلم (صوم ١٠٧٩)، احمد (٤٠١/٢)، ابن حبان(٣٤٣٤)، البيهقي(٣٠٣/٤) من طريق يونس عن الزهري به.

واخرجه النسائي في الكبرى (٢٤١١) من طريق ابن اسحاق عن ابن شهاب عن ابن انس به.

بين النسائي رحمه الله ان ابن اسحاق خالف اصحاب الزهري في رواية هذا الحديث، مع العلم انه لم يسمع هذا الحديث من الزهري ، وبينهما رجل.

والخطأ في رواية ابن اسحاق من جهتين:

١- روى هذا الحديث عن الزهري عن ابن ابي انس عن ابي هريرة مباشرة، ولم يذكر ابا انس كما رواه الثقات، مع العلم ان رواية النسائي فيها ذكر لابيه، ويبدو انها خطأ، والا اصبحت رواية ابن اسحاق على الشكل الذي ذكر النسائي صحيحه، ولا معنى لقوله: هذا يعني حديث ابن اسحاق خطأ.

ونتبين هذا من كلام ابي حاتم الرازي، حيث قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه ابن اسحاق عن الزهري عن ابن انس عن ابي هريرة، قال ابي: هذا خطأ، انما هو ابن ابي انس عن ابيه عن ابي هريرة(١/ ٢٤٠).

٢- في روايته عن الزهري بينهما رجل: قال ابن حجر في التهذيب: روى النسائي هذا الحديث وقال خطأ، ولعل ابن اسحاق سمعه من انسان ضعيف فقال فيه: وذكر محمد بن مسلم(١/ ٣٣٧).

وقد اضطرب محمد بن اسحاق في روايته تلك، فرواه مرة عن اويس بن ابي اويس عن انس بن مالك، وهذا خطأ أيضا كما ذكر النسائي.

قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه ابن اسحاق عن الزهري عن اويس بن ابي اويس عن انس. فذكر الحديث، وقال ابي: هذا خطأ، انما هو عن الزهري عن ابن ابي انس عن ابيه عن ابي هريرة. (١/ ٢٤٠).

وقد اخطأ ابن اسحاق في اسم الرجل أويس بن ابي اويس، والصواب نافع بن ابي انس.

قال البخاري في التاريخ الكبير: أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، وهو عم مالك بن أنس، وأكبر ولد مالك: أنس بن أويس ثم نافع. ومالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس، روى عنه أبناؤه، كنيته أبو أنس. (٤/ ١/ ترجمة ١٢٩٧).

(٩/ ٤/ ١):

قال النسائي تحت باب: "ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس:

فروى من طريق حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته، فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين.»

ورواه من طريق عبدالله بن يزيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس قال: رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «صوموا لرؤيته.....الحديث بنحوه»(٤/ ١٣٥)

الدراسة:

اخرجه النسائي في الكبرى (الصوم ٢٤٣٤) من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس .

واخرجه احمد(١/٢٢١) عن سفيان ، عبدالرزاق(٧٣٠٢) عن ابن جريج، البيهقي(٤/٢٠٧)عن زكريا كلهم من طريق عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وجه الاختلاف في حديث ابن عباس من جهتين:

١- رواية حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس دون واسطة بينهما.

٢- الاختلاف في اسم محمد بن حنين.

المسألة الاولى: قال ابن عبدالعزيز: روى الحديث حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ولم يسمعه عمرو من ابن عباس، وانما يرويه عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس. (التمهيد ٢/٣٧).

فقد خالف حماد بن سلمة كلاً من سفيان وابن جريج وزكريا في روايتهم عن عمرو بن دينار فجعلوا بين عمرو وابن عباس رجلاً ، وهو الصواب.

المسألة الثانية: لقد اختلفت بعض الروايات في اسم الرجل الذي يروي عن ابن عباس فذكر البعض انه ابن حنين، وققال البعض: انه ابن جبير.

فقد روى احمد(١ ,٣٦٧) عن ابن جريج، الدارمي(١٦٨٦) عن سفيان، الطحاوي(١/٢٠٩) عن زكريا ، كلهم عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن ابن عباس.

قال ابن حجر في التهذيب: محمد بن حنين، كذا وقع في بعض النسخ عند النسائي.

وفي الاصول القديمة: محمد بن جبير، وهو الصواب، وكذا في رواية في المسند، وقال الحاكم: لا اعرف روى عنه غير عمرو بن دينار. (٩/١١٩).

وقال المزي في التحفة: وكان في كتاب ابي القاسم محمد بن حنين، يروى عن ابن عباس، روى عنه عمرو بن دينار(١/٣٧١).

قال الشيخ الالباني في حاشيته على الارواء: رجعت الى نسخة مخطوطة من الدارمي فرأيت فيها: محمد بن حنين، كما هي عند النسائي واحمد. وعلق على هذا الحديث بقوله: وهذا سند صحيح، فان محمد بن جبير وهو ابن مطعم ثقة، واما محمد بن

حنين فمجهول لا يعرف.(١٦/٤).

نلاحظ انه قد اختلف على اسم هذا الرجلو، فرواية ابن جريج التي ذكرها عنه عبدالرزاق هي: محمد بن حنين، وروايته التي ذكرها عنه احمد هي:محمد بن جبير كما سبق تخريجه.

والذي يبدو والله اعلم ان التصحيف دخل على اسم الرجل الذي روى عن ابن عباس وقد رجح ابن حجر والمزي انه محمد بن جبير، وكذا قال الشيخ ناصر الالباني.

ونهاية القول في سند هذا الحديث : ان حماد بن سلمة اسقط بين عمرو بن دينار ابن عباس محمد بن حنين او ابن جبير، والصوب اثباته، لاتفاق سفيان وابن جريج وزكريا عليه، وان اختلفوا في اسم ابيه، والله اعلم.

(١/٤/١٠):

ذكر النسائي في كتاب الصوم باب ذكر اختلاف يحيى بن ابي كثير والنضر بن شيبان.

روى الحديث من طريق هشام عن يحي بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ماتقدم من ذنبه .. الحديث".

ورواه من طريق نصر بن علي عن النضر بن شيبان انه لقي ابا سلمة بن عبدالرحمن فقال له: حدثني بأفضل شيء سمعته يذكر في شهر رمضان، فقال : حدثني عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- انه ذكر شهر رمضان ففضله على الشهور وقال: من قام رمضان ايمانا واحتسابا.. الحديث"

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ، والصواب ابو سلمة عن ابي هريرة.(١٥٧/٤)

الدارسة

اخرجه البخاري(صوم ٩٩٠١) من طريق هشام به.

واخرجه ابن ماجه(صوم ١٣٢٨)، أحمد (١٩٥/١) كلاهما عن نصر بن علي، ابن ابي شيبة(٢/٣) عن عكرمة، مسند ابي يعلى(٨٦٣) عن القاسم بن الفضل، مسند الطيالسي(٢٢٤) عن علي الجداني. كلهم من طريق النضر بن شيبان عن ابي سلمة عن ابيه.

بين النسائي مخالفة النضر بن شيبان ليحيى بن ابي كثير في روايتهما عن ابي سلمة، فجعله النضر عن ابي سلمه عن عبدالرحمن بن عوف وهو وهم.

فقد رواه الثقات عن ابي سلمة عن ابي هريرة كما رواه يحيى بن ابي كثير، ورواه معمر كما في رواية ابن ابي شيبة (٢/٣).

وقد اعل الدارقطني ايضا رواية النضر بن شيبان، فسئل عن حديث ابي سلمة عن ابيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- انه قال: فرض عليكم صيام رمضان.. الحديث، فقال: يرويه النضر بن شيبان عن ابي سلمة عن ابيه، ورواه الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة، وحديث الزهري اشبه بالصواب (العلل ٢٨٣/٤).

وذكر البخاري في التاريخ الكبير تحت ترجمة النضر بن شيبان: سمع ابا سلمة عن ابيه حديث من صام رمضان، وقال الزهري ويحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي، وهو أصح (٨٨/٢/٤). وقال ابن حجر في التهذيب: قال ابن معين عن حديث النظر هذا: ليس بشيء(٣٩١/١٠).

ورواية النضر الى جانب الخطأ في اسم الصحابي، فيها علة أخرى، وهي ان ابا سلمة لم يسمع من ابيه، وروايته عنه منقطعة.

قال ابن ابي حاتم في المراسيل: قرىء على العباس الدوري: سمعت يحي بن معين يقول: أبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من ابيه شيئا (ص ٢٥٥).

قال ابن حجر: فإذا كان أخطأ النضر في اسم الصحابي فيتجه، لكن يرد على هذا ان في بعض الروايات: لقيت ابا سلمة فقلت حدثني بحديث سمعته من ابيك، وقد جزم جماعة من الأئمة بأن ابا سلمة لم يصح سماعة من ابيه، فتضعيف النضر على هذا متعين (التهذيب١٠/١٣٩١).

والنضر بن شيبان ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان ممن يخطىء (٥٣٣/٧) وفي التقريب: النضر لين الحديث(٣٠١/٢).

مما سبق نقول: ان حديث النضر ضعيف للخطأ فيه، وهو من وجهين:

أ- مخالفة لمن هو اوثق منه في اسم الصحابي.

ب- الرواية التي ذكرها عن ابي سلمة عن ابيه منقطعة، كما ذكر العلماء. والله اعلم.

(١/٤/١١):

روى النسائي من طريق عثمان بن سعيد عن شعيب عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله ان ابا هريرة قال :لما توفي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكان ابو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر رضي الله عنه : يا ابا بكر كيف نقاتل الناس ...الحديث .

ورواه من طريق عمرو بن عاصم عن عمران القطان عن معمر عن الزهري عن انس بن مالك قال : لما توفي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ارتدت العرب، قال عمر : يا ابا بكر كيف نقاتل ... الحديث .

قال ابو عبدالرحمن : عمران القطان ليس بالقوي في الحديث،وهذا الحديث خطأ . والذي قبله الصواب، حديث الزهري عن عبيدالله عن ابي هريرة(٧/٦).

الدراسة:

واخرجه مسلم (ايمان ٣٢)، ابو داود(زكاة ١٥٥٦)، الترمذي (ايمان ٢٦٠٧) ، النسائي صغرى (تحريم الدم٧/٧٧) كلهم عن عقل، احمد (١/١٩) عن شعيب و(١/١) عن سفيان بن حسين، البزار(١/٣٨٦) عن النعمان ، كلهم عن عبيدالله عن ابي هريرة.

واخرجه ابن خزيمة(زكاة ٢٢٤٧)، الحاكم(١/٣٨٦)، البزار (١/٩٨)،السنن الكبرى(٤٣٠٢) كلهم عن عمرو بن عاصم عن عمران القطان عن معمر عن الزهري عن انس بن مالك.

وقد رُوي الحديث من غير وجه عن الزهريع ن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة، اخرجه مسلم (ايمان ٣٢)، النسائي (٦/٦).

يبين النسائي رحمه الله ان عمران القطان وهم في روايته لهذا الحديث، فجعله عن الزهري عن انس، والصواب الزهري عن عبيدالله عن ابي هريرة، كما رواه الثقات ، فخالفهم جميعاً، وعمران القطان ليس بالقوي، قال عنه ابن معين: ليس بالقوي، وبين الدارقطني انه كثير الوهم والمخالفة،وضعفه ابو داوود، وقد وثقه العجلي (التهذيب ٨/١١٥)، (ميزان الاعتدال٣/٢٣٦).

وقال ابن عدي : وهو ممن يكتب حديثه(الكامل ٥/٨٧).

وقد أعل بعض الأئمة هذ الحديث من طريق عمران القطان، قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي وابا زرعة عن هذا الحديث من رواية عمران القطان عن معمر عن الزهري عن انس، فقالا: هذا خطأ، انما هو الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابي هريرة، قلت لابي زرعة الوهم ممن هو قال :من عمران(١٤٧/٢).

وكذلك اعله الدارقطني في كتابه العلل وقال: ورواه عمران القطان عن معمر عن الزهري عن انس، وهم فيه على معمر.(١/٢٦٢ سؤال ٣).

ذكر الترمذي بعد تخريجه للحديث: وروى عمران القطان هذا الحديث عن معمر عن الزهري عن انس بن مالك، وهو حديث خطأ، وقد خولف في روايته عن معمر.(٥/٦).

وكذا قال ابن المديني في كتابه العلل (ص٨٥).

ومما يتبين به خطأ عمران ايضاً، انه خولف في روايته عن معمر، وهذا ما ذكره الترمذي، فقد اخرج احمد في المسند هذا الحديث من طريق ابراهيم بن خالد عن رباح عن معمر عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابي هريرة (٤٧/٢)

يتبين مما سبق ان الحديث من طريق الزهري عن انس خطأ، اخطأ فيه عمران القطان، والصواب من رواه عن الزهري عن عبيد الله عن ابي هريرة. ولهذا فان الحديث من طريق عمران يعتبر شاذاً، والله تعالى اعلم.

(١/٤/١٢):

روى النسائي من طريق محمد بن آدم عن علي بن هاشم عن يزيد بن كيسان عن ابي حازم عن ابي هريرة قال: جاء رجل من الانصار الى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: اني تزوجت امرأة، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- :«الا نظرت اليها، فان في اعين الانصار شيئا».

قال ابو عبدالرحمن: وجدت هذا الحديث في موضع آخر، عن يزيد بن كيسان ان جابر بن عبدالله حدث، والصواب ابو هريرة. (٧٧/٦).

الدراسة:

اخرجه مسلم (نكاح ١٤٢٤)، احمد (٢٩٩/٢)، ابن حبان (نكاح ٤٠٤١)،

البيـهقي(٨٤/٧) كلهم عـن سفيان، والنسائي كبـرى (٥٣٤٨) عن محـمـد بن علي، والطحـاوي (١٤/٣) عن الحـميـدي. كلهم عن يزيد بن كـيـسـان عن ابي حـازم عن ابي هريرة.

ذكر النسائي لهذا الحديث طريق اخر من حديث جابر، وبين انه غـير محفوظ، وقد اخرجه في السنن الكبرى من طريق احمـد بن منيع عن علي بن هاشم عن يزيد عن ابي حازم عن جابر بن عبدالله عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. (نكاح ٥٣٥٠).

نلاحظ أن علي بن هاشم اضطرب في روايتـه عن يزيد بن كـيـسان، فـانقلب عليـه الاسناد، فـجـعـله مـرة عـن ابي حـازم عـن ابي هريرة، ومـرة عن ابي حـازم عن جـابر بن عـبدالله، وقـد تـوبع علـى روايتـه الاولى كـمـا سبق بيـانه، وبذلك يتـضح صـوابهـا، وامـا الرواية الثانية فهي خطأ.

قـال ابن حبـان: علي بن هاشم كان غـاليا في التشـيع، وروى المناكـير عن المشاهيـر، حتى كثر ذلك في رواياته، مع ما يقلب من الاسانيد(المجروحين ٢/ ١١٠). وضعـفـه ابن المديني والدارقطني (التهذيب ٣١٢/٧).

قـال ابن عـدي: حدث عـن جـمـاعـة من الأئمـة، وهـو ان شـاءالله صـدوق فـي روايتـه. (الكامل٥/١٨٣).

وقد جاء بنحـو هذا الحديث من حديث جابر بـن عبدالله، من غير هذا الطريق،اخرجه ابو داود (نكاح ٢٠٨٢) واحمد (٣٣٤/٣)، الحاكم (١٦٥/٢)، البيهقي (٨٤/٧) . كلهم من طريق داوود بن الحـصين عن واقد بن عـبدالرحمن عن جابر بن عبـدالله عن النبي صلى الله علي وسلم قـال: «اذا خطب احـدكم المرأة فقدر على ان يرى منهـا مـا يعـجبـه ويدعوه اليـهـا فليفعل."فرواية يزيد بن كيسان هي عن ابي حازم عن ابي هريرة، وهـذا مـا رواه الثـقـات، وليـس كـمـا ذكـر علي بن هاشم، فـروايتـه فـي هـذا شـاذة، وهـي كـمـا ذكـر النسائي، والله تعالى اعلم.

(١/٤/١٣):

روى النسائي من طريق حميد بن مسعدة عن بشر عن حميد عن الحسن عن عمران بن الحصين ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال:«لا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام، ومن انتهب نهبة فليس منا».

ورواه من طريق علي بن محمد بن كثير عن الفزاري عن حميد عن انس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا جلب ولا جنب... الحديث».

قال ابو عبدالرحن: هذا خطأ فاحش، والصواب حديث بشر.(١١١/٦)

الدراسة:

اخرجه ابو داود (جهاد٢٥٨١)، الترمذي (نكاح١١٢٣)، كلاهما عن بشر عن حميد عن الحسن عن عمران.

وأخرجه النسائي في الكبرى (نكاح٥٤٩٦). عن محمد بن كثير عن الفزاري عن حميد عن انس.

بين النسائي -رحمه الله- ان رواية محمد بن كثير التي جعلها من حديث انس خطأ، والصواب رواية بشر عن حميد عن الحسن عن عمران بن الحصين. فالحديث محفوظ من رواية عمران بن الحصين، وهذا ما رواه الثقات.

بحيث تابع بشر بن المفضل في الرواية عن شيخه حميد عن الحسن عن عمران، حماد بن سلمة والحارث بن عمير. اخرجه احمد(٤٣٩/٤)، وابن ابي شيبة(٤٤٣/٣).

ومما يترجح به رواية الحديث من الطريق الاول ما اخرجه الدارقطني من طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن عن عمران بن الحصين(٣٠٣/٤)، وما اخرجه الطبراني عن عمران القطان عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين(١٤٨/١٨).

فهذه متابعات لحميد في الرواية عن الحسن.

في حين تفرد محمد بن كثير في جعل الحديث عن حميد عن انس، ومثله لا يقبل منه التفرد والمخالفة. قال البخاري: ضعّفه احمد، وقال: يروي اشياء منكرة، وقال ابن حبان: يخطئ ويغرب، وقال ابن عدي: له احاديث لا يتابعه عليها احد. (التهذيب٣٦٩/٩) (الكامل٢٥٤/٦).

نستطيع القول بأن رواية محمد بن كثير منكرة، وهذا هو مقصود النسائي، والله اعلم.

(١/٤/١٤):

روى النسائي من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن علقمة بن مرشد عن سلم بن زرير عن سالم بن عبدالله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في الرجل تكون له المرأة يطلقها ثم يتزوجها رجل آخر، فيطلقها قبل ان يدخل بها فترجع الى زوجها الاول، قال: «لا حتى تذوق العسيلة».

ورواه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرشد عن رزين بن سليمان الاحمري عن ابن عمر قال سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الرجل يطلق امرأته... بنحوه"

قال ابو عبدالرحمن: هذا اولى بالصواب.(١٤٩/٦)

الدراسة:

اخرجه ابن ماجه (نكاح١٩٣٣)، عن محمد بن جعفر عن شعبة عن علقمة عن سالم بن رزين عن سالم بن عبدالله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر.

ويتضح لنا هنا التصحيف الذي جاء في رواية النسائي فهو سالم بن رزين وليس سلم بن زرير.

وأخرجه احمد(٢٥/٢) عن وكيع عن سفيان عن علقمة عن رزين بن سلميان عن ابن عمر.

وأخرجه البيهقي(٣٧٥/٧) عن عبدالرحمن عن سفيان عن علقمة به.

فقال عنه النسائي هذا أولى بالصواب، وفي عبارة الكبرى: هذا اولى بالصواب من الذي قبله.

يبين النسائي رحمه الله ان رواية الثوري عن علقمة اصح من رواية شعبة عنه، وبعد البحث اتضح ذلك من وجهين:-

أ- ان المعنيّ في السند هو رزين بن سليمان وليس سالم بن رزين.

ب- زيد في اسناد شعبة رجل، وهذا لم يذكره الثوري، وهو غير محفوظ، ففي الاسناد الذي يذكره شعبة عن سالم بن رزين عن سالم بن عبدالله عن ابن المسيب عن ابن عمر، في حين ان الاسناد الثاني يرويه الثوري عن رزين عن ابن عمر مباشرة.

بالنسبة للمسألة الاولى: وقع الاختلاف في اسم رزين، قال الذهبي: رزين بن

سليمان عن ابن عمر، وعنه علقمة، لا يُعرف، وقيل سليمان بن رزين (ميزان الاعتدال٢/٤٨).

قال ابن حجر: وحكى ابو زرعة اختلافا على الثوري في اسمه، فقيل عنه رزين بن سليمان، وقيل سالم بن رزين، وهكذا حكى البخاري الاختلاف فيه. (التهذيب٣/٢٣٩)

والاختلاف على الثوري جاء من رواية وكيع، فرواه مرة عنه عن رزين بن سليمان، كما هي في رواية احمد، وقال عن الثوري عن سليمان بن رزين، ذكرها ابن ابي حاتم في العلل(١/٤٢٨).

يتضح لنا الاضطراب في اسم هذا الرجل، مع عدم امكانية ترجيح احدهما على الاخر.

بالنسبة للمسألة الثانية، الزيادة في رواية شعبه، قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه غندر عن شعبه عن علقمة بن مرشد عن سليمان بن رزين عن سالم بن عبدالله عن ابن المسيب عن ابي عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «حتى تذوق العسيلة..» قال ابي : قد زاد عندي في هذا الاسناد، رجلاً لم يذكر الثوري، وليست هذه الزيادة محفوظة.

وسمعت ابا زرعة سئل عن هذين الحديثين فقال: الثوري أحفظ.(١/٤٢٨).

قال البيهقي: ورواه وكيع عن سفيان عن علقمة عن رزين، وخالفه شعبه فرواه عن علقمة عن سالم بن رزين عن سالم بن عبدالله عن ابن المسيب عن ابن عمر. ورواية وكيع وعبد الرحمن عن سفيان أصح. قال: وكان شعبه يقول: سفيان احفظ مني. وقال يحيى القطان: اذا اختلفا أخذت بقول سفيان.(٧/٣٧٥)

الا ان البخاري لم يقبل الطريقين وضعّفهما جميعا، قال في التاريخ الكبير بعد ان ذكر الروايتين، (رواية شعبه ورواية الثوري)، وذكر الاختلاف على اسم رزين: ولا تقوم الحجة بسالم بن رزين ولا برزين بن سليمان، لأنه لا يدري سماعه من سالم ولا من ابن عمر (٣/٤رقم ١٨٠١).

على هذا نستطيع القول: ان الائمة على رواية الثوري هي الأصح، اما بالنسبة للحكم على السند ذاته، ففيه رجل مجهول لا يعرف كما ذكر غير واحد،والحكم الذي اصدره البخاري هو الصواب، والله تعالى اعلم.

(١٥/٤/١):-

روى النسائي من طريق عبيدالله بن سعد عن عمه عن ابيه عن صالح عن ابن شهاب عن محمد بن عبدالرحمن بن الحارث ان عائشة قالت: «أرسل أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- الى فاطمة الى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فآستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطي فأذن لها، فقالت: يارسول الله: ان ازواجك ارسلنني اليك يسألنك العدل في ابنة أبي قحافة... الحديث».

ورواه من طريق ابي اليمان عن شعيب عن الزهري عن محمد بن عبدالرحمن عن عائشة.

وقال: خالفهما معمر، رواه عن الزهري عن عروة عن عائشة، وهذا خطأ، والصواب الذي قبله (٦٧/٧)

الدراسة:-

في هذا الحديث خالف معمر كلا من صالح وشعيب، فرواه عن الزهري عن عروة عن عائشة.

ورواية معمر عن الزهري اخرجها احمد (٨٨/٦)، واسحاق بن راهويه (٣٢٨)كلاهما عن عبدالرزاق، واخرجها عبد الرزاق في مصنفه(٢٠٩٢٥)، جميعهم عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة.

ورواية الزهري عن محمد بن عبدالرحمن عن عائشة اخرجها البخاري (هبة ٢٥٨١)، ومسلم (فضائل ٢٤٤٢) من طريق صالح عن الزهري عن محمد بن عبدالرحمن، ومن طريق عبدالله بن عثمان عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة. وأخرجه احمد (٨٨/٦) من طريق شعيب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة.

قال المزي في تحفة الاشراف بعد ذكره الاختلاف على الزهري فيه: والصواب حديث الزهري عن محمد بن عبدالرحمن عن عائشة، قاله الدارقطني (٢٩٨/١٢٢).

نتبين مما سبق أن معمر بن راشد وهم في روايته تلك، فرواه عن الزهري عن عروة عن عائشة، وكأنه سلك الجادة، فروايته لهذا الحديث من هذا الطريق خطأ، وخالف فيها الثقات، فروايته شاذة، والله تعالى اعلم.

(١/٤/١٦)

روى النسائي من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لها: «إن جبريل يقرأ عليك السلام، قالت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته، ترى مالانرى».

ورواه من طريق الحكم بن نافع عن شعيب عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة نحوه.

قال ابو عبدالرحمن: هذا الصواب، والذي قبله خطأ. (٦٩/٧)

الدراسة:-

يبين النسائي- رحمه الله- ان رواية معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة خطأ، وانما الحديث من طريق الزهري عن ابي سلمة عن عائشة .

وحديث معمر عن عروة عن عائشة اخرجه أحمد (٦/ ١٥٠)، واسحاق بن راهويه (٣١٣) والطبراني في الكبير (٣٦/٢٣) كلهم من طريق عبدالرزاق، واخرجه عبد الرزاق في مصنفة (٢٠٩١٧) عن معمر الزهري عن عروة عن عائشة.

قال ابن حجر في النكت الظراف: فات النسائي أن ينبه على ان الخطأفيه من عبدالرزاق، لأن ابن المبارك وهشام بن يوسف روياه عن معمر على الصواب. (٩٧/١٢).

فقد اخرج البخاري (بدء الخلق ٣٢١٧)، وابن حبان(٧٠٩٨) كلاهما من طريق هشام بن يوسف واخرجه البخاري (استئذان ٦٢٤٩)، والترمذي (مناقب ٣٨٨١) كلاهما من طريق عبدالله بن المبارك، كلهم عن معمر عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة.

وأخرجه مسلم من طرق أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة، ومن طريق عبد الرحيم بن سليمان عن زكريا عن الشعبى عن ابي سلمة عن عائشة. (فضائل٢٤٤٧).

وهذا الحديث اخرجه الأئمة من طرق عن ابي سلمة عن عائشة، انظر أحمد (١١٧.٨٨/٦) وابن حبان (٧٠٩٧)، والترمذي (مناقب ٣٨٨٢)، واسحاق بن راويه(٥٢٧)

نتبين مما سبق ان الحديث من طريق الزهري عن عروة عن عائشة غير محفوظ،

اخطأ فيها عبدالرزاق على معمر، الصواب مارواه الأئمة عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة، والله تعالى أعلم.

(١/٤/١٧):-

روى النسائي من طريق محمد بن بشار عن عبد الرحمن عن سفيان عن واصل عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبدالله بن مسعود قال: «قلت يارسول الله: أي الذنب اعظم؟ قال : أن تجعل لله ندا وهو خلقك. قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تقتل ولدك خشية ان يطعم معك. قلت: ثم ماذا؟ قال: ان تزاني بحلية جارك».

ورواه من طريق عمرو بن علي عن يحيي عن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن ابن مسعود

قال: هذا الصواب، والذي قبله خطأ.

ورواه من طريق يزيد عن شعبة عن عاصم عن ابي وائل عن ابن مسعود. قال ابو عبد الرحمن: وحديث يزيد خطأ، انما هو واصل، والله اعلم.(٧/ ٩٠)

الدراسة:-

الذي يفهم من كلام النسائي السابق الآتي:

١- ان عبد الرحمن بن مهدي وهم في روايته على سفيان عن واصل، وزاد رجلا بين ابي وائل وعبد الله بن مسعود، وهوعمروبن شرحبيل، وهو غير محفوظ من حديث واصل عن ابي وائل.

٢- وهم يزيد على شعبة في روايته عن واصل، فجعل اسم الرجل (عاصم) وهو خطأ.

المسألة : فرواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان اخرجها الترمذي (تفسير ٣١٨٢)، واحمد (١/ ٤٣٤) والبيهقي (٨/ ١٨) كلهم من طريق عبدالرحمن عن سفيان عن واصل عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

فحديث واصل ليس فيه عمرو بن شرحبيل، وانما هو محفوظ من طريق اخر. فهذا ما اخرجة البخاري(تفسير٤٥٦١) من طريق يحيى عن سفيان عن منصور عن أبي

وائل عن عمر بن شرحبيل عن ابن مسعود.

وأخرجة ايضا(أدب ٦٠٠١) من طريق محمد بن كثير عن سفيان به.ورواه ايضا من طريق قتيبة بن سعيد عن جرير عن الاعمش عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود. (توحيد٧٥٣٢) وأخرجة مسلم (إيمان٨٦) من طريق جرير عن منصور عن أبي وائل عن عمرو عن ابن مسعود.

وأما حديث واصل فلا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل، أخرجة الترمذي(تفسير٣٢٨٣) من طريق سعيد بن الربيع عن شعبه عن واصل عن ابي وائل عن ابن مسعود. قال: وهكذا روى شعبة عن واصل عن ابي وائل، ولم يذكر فيه عمرو بن شرحبيل.

واخرجه أحمد(١/٤٦٢) من طريق عفان عن مهدي عن واصل عن ابي وائل عن ابن مسعود(١/٤٦٢).

قال الدراقطني في العلل: رواه واصل الأحدب، واختلف عنه، فرواه الثوري وشعبه ومهدي عن واصل عن ابي وائل عن ابن مسعود. ورواه ابن مهدي عن الثوري عن واصل عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود. ورواه يحيى عن سفيان عن منصور عن ابي وائل عن عمرو عن ابن مسعود. قال سفيان: وحدثني واصل عن ابي وائل عن ابن مسعود. قال لنا أبو بكر النيسابوري: هكذا رواه يحيى، ولم يذكر في حديث واصل عمرو بن شرحبيل. ورواه ابن مهدي فجمع بين وائل ومنصور عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل. فيشبه أن يكون الثوري جمع بينهم لعبد الرحمن فجعل إسنادهم واحدا، وفصله يحيى بن سعيد فجعل حديث واصل عن ابي واصل، وهو الصواب. لان شعبه وابن مهدي روياه عن واصل عن ابي وائل عن ابن مسعود،كما رواه يحيى عن الثوري(٥/ ٢٢٠/س٨٣٤).

المسألة الثانيه: أخطأ يزيد في اسم واصل في روايته عن شعبة، وخالف بذلك أصحاب شعبه ممن رووا هذا الحديث. رواه محمد بن جعفر عن شعبه عن واصل، أخرجه أحمد(١/٤٦٤) ورواه سعيد بن الربيع عن شعبه عن واصل، أخرجه الترمذي(تفسير٣١٨٣).

وواصل هو ابن حيان الأحدب، قال ابن حجر: روى عن ابي وائل، قال ابن معين وأبو داود والنسائي: ثقه (التهذيب١١/٩١).

الخلاصه: أن رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان، فيها زياده رجل من حديث واصل عن ابي وائل، فقد رواه يحيى بن سعيد ومحمد بن كثير عن سفيان، ولم يذكروا في حديث واصل عمرو بن شرحبيل، وانما هو من حديث منصور وسليمان .

ومسألة أخرى: أخطأ يزيد في روايته عن شعبه فجعله عن عاصم، والصواب واصل، وهذا ما رواه الثقات، والله تعالى أعلم.

(١٨/٤/١):

روى النسائي من طريق عاصم بن يوسف عن سعير بن الخمس عن عبد الله بن الحسن عن عكرمه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «من قتل دون ماله فهو شهيد».

ورواه من طريق يحيى بن سعيد عن سفيان عن عبدالله بن الحسن عن محمد بن ابراهيم عن عبدالله بن عمرو.

ورواه من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن عبدالله عن محمد بن ابراهيم عن عبدالله بن عمرو.

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ، والصواب حديث سعير بن الخمس.(٧/١١٥).

الدراسة:

هذه مسألة مضطربة، وكلام النسائي فيها لا يتجه، ونلاحظ انه صحح حديث سعير بن الخمس في روايته عن عبدالله عن عكرمة عن عبدالله بن عمرو. والصحيح في هذا الحديث ان يكون الترجيح بين رواية يحيى ومعاوية بن هشام كلاهما عن سفيان.

قال ابن حجر في النكت الظراف: الذي في رواية ابن السني: الصواب حديث سعير. وفي رواية ابن الأحمر قال بعد ان اخرجه من طريق سعير. ثم اخرجه من طريق القطان عن سعير عن عبدالله عن ابراهيم بن محمد. ومن رواية معاوية بن هشام عن

سعير عن عبدالله عن محمد بن ابراهيم، ثم قال: الصواب الذي قبله -يعني تسمية الراوي ابراهيم بن محمد وان معاوية بن هشام قلبه- .(٣٦٧/٦).

نلاحظ ان ابن حجر قال: رواية يحيى ومعاوية عن سعير، والنسخة التي معنا يحيى ومعاوية عن سفيان.

قال المزي: معاوية بن هشام عن سفيان، الا انه قال: محمد بن ابراهيم وهو وهم، قال النسائي عقيب حديث يحيى عن سفيان: هذا اولى بالصواب. يعني من حديث سعير الخمس.(٢٧٩/٦).

نلاحظ كذلك ان المزي نقل كلاماً للنسائي غير الذي بين ايدينا.

وهذا الحديث اخرجه ابوداوود من طريق يحيى عن سفيان عن عبدالله عن ابراهيم بن محمد عن عبدالله بن عمرو(سنن ٤٧٧١) واخرجه احمد من طريق وكيع عن سفيان(١٩٣/٢)، واخرجه البيهقي من طريق ابن مهدي عن سفيان به.(١٨٧/٨). ورواه الترمذي من طريق عبدالعزيز عن عبدالله عن ابراهيم بن محمد عن عبدالله بن عمرو عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (ديات١٤١٩). فالصواب من قال عن ابراهيم بن محمد وليس محمد بن ابراهيم، والله اعلم.

(١٩/٤/١):

روى النسائي من طريق سفيان عن منصور عن مجاهد عن عطاء عن ايمن قال: «لم يقطع النبي -صلى الله عليه وسلم- السارق الا في ثمن المجن، وثمن المجن يومئذ دينار».

ورواه من طريق علي بن حجر عن شريك عن منصور عن عطاء ومجاهد عن ايمن ابن ام ايمن يرفعه قال: «لا تقطع اليد الا في ثمن المجن، وثمنه يومئذ دينار».

قال ابو عبدالرحمن: وايمن ما احسب ان له صحبة، وقد روى عنه حديث اخر يدل على ما قلناه. (٨٣/٨).

الدراسة:

اخرجه البيهقي(٢٥٧/٨) عن ابي عوانه والثوري، الحاكم (٣٧٩/٤) عن الثوري عن منصور عن مجاهد عن عطاء عن ايمن، واخرجه الطبراني في

الكبير(١/٢٦٦) عن سفيان.

واخرجه الطحاوي شرح(٣/١٦٣). من طريق يحيى الحماني عن شريك عن منصور به.

يبين النسائي -رحمه الله- وهما وقع في رواية شريك عن منصور، والوهم جاء من وجهين:

أ- في رفع الحديث، والصواب انه مرسل.

ب- في نسب ايمن، فقال: ابن ام ايمن، وهو غيره.

المسألة الاولى: قال ابن ابي حاتم في العلل: فسألت ابي عن حديث رواه الحسن ابن صالح عن منصور عن الحكم عن عطاء ومجاهد عن ايمن -وكان فقيها- قال: يقطع السارق في ثمن المجن علي عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-...» قال ابي: هو مرسل قلت: ورواه شريك عن منصور عن عطاء عن ايمن عن رسول الله. قال: هذا خطأ، الثقات يروونه عن ايمن قوله.(١/٤٢٧)

ورواه الدارقطني من طريق الوليد بن كثير عن عطاء عن ابن عباس، قال: خالفه منصور رواه عن عطاء عن ايمن وايمن لا صحبة له (٣/١٩٢).

وقال البخاري: الحديث اصح بارساله (التاريخ ١/٢/٢٥).

وقال البيهقي: رواية ايمن عن النبي صلى الله عليه وسلم- منقطعة (٨/٢٥٧)

المسألة الثانية: ليس هو بايمن ابن ام ايمن، انما هو ايمن بي عبيد بن عمرو الحبشي، قال ابن حبان في الثقات تحت ترجمته: يروى عن عائشة، حديثه في القطع مرسل.(٤/٤٧).

قال ابن حجر في الاصابة: هو الذي روى عنه عطاء ومجاهد حديث القطع في السرقة، وقد فرق ابن ابي خثيمة بين ايمن الحبشي وبين ابن ام ايمن وهو الصواب(١/٩٤).

وقد روى الحاكم الحديث من طريق جرير عن عطاء ومجاهد عن ايمن قال: وكان ايمن رجلاً يذكر منه الخير، قال: تقطع يد السارق ..الحديث». قال الحاكم: فأيمن ابن ام ايمن الصحابي اخو اسامة لامه، اجل وانبل ان ينسب الى الجهالة، فيقال: كان رجلاً يذكر فيه الخير، انما يقال مثل هذه اللفظة لمجهول لا يعرف بالصحبة.(٤/٣٧٩).

وقد اورد البيهقي قولاً للشافعي عن هذا الحديث، قال الشافعي: قلت لبعض الناس هذه سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فكيف قلت لا تقطع اليد الا في

عشرة دراهم فصاعداً ما حجتك في ذلك؟ قال: قد روينا عن شريك عن منصور عن مجاهد عن ايمن عن النبي -صلى الله عليه وسلم- شبيهاً بقولنا. قلت: اتعرف ايمن، انما ايمن الذي روى عنه عطاء فرجل حدث لعله اصغر من عطاء، فهذا منقطع ولا يكون حجة. (٨/٢٥٧).

ونتبين مما سبق ان حديث ايمن مرسل، وهو ايمن الحبشي وليس بابن ام ايمن، ولا صحبة له، كما ذكر غير واحد من الأئمة. فقد روى النسائي في هذا الباب حديثاً ليبرهن على ما قال، وحديثه في الوضوء، رواه من طريق عبدالملك عن عطاء عن ايمن مولى ابن الزبير عن تبيع عن كعب قال، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : من توضأ فاحسن الوضوء ثم صلى........ الحديث» (٨/٨٤).

(١/٤/٢٠):

روى النسائي من طريق معلي بن اسد عن وهيب عن محمد بن عجلان عن يعقوب بن عبدالله بن الاشبح عن بسر بن سعيد عن زينب قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «اذا شهدت احداكن صلاة العشاء فلا تمس طيباً».

ورواه من طريق جرير عن ابن عجلان عن بكير بن عبدالله بن الاشج عن بسر عن زينب، بمثله.

قال أبو عبدالرحمن: حديث يحيى وجرير اولى بالصواب من حديث وهيب بن خالد، والله اعلم. (٨/١٥٥).

الدراسة:

اخرجه النسائي في الكبرى(زينة ٩٤٢٥) من طريق وهيب عن ابن عجلان عن يعقوب به.

الذي يقصده النسائي من هذا، ان وهيب بن خالد خالف غيره في روايته عن ابن عجلان. فجعله عن يعقوب الاشج، والصواب هو بكير بن عبدالله الاشج عن زينب. هذا ما رواه جرير ويحيى بن سعيد.

فقد اخرج مسلم (صلاة ٤٤٣)، واحمد(٦/٣٦٣)، وابن خزيمة(١٦٨٠) كلهم عن

يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن بكير الاشج عن بسر عن زينب.

واخرجه الطبراني من طرق عديدة عن ابن عجلان عن بكير، رواه عن الثوري وابن عيينة ويحيى بن سعيد. (٢٤/٢٨٣-٢٨٤).

مما سبق تبين ان وهيب بن خالد وهم على محمد بن عجلان، وهو بذلك خالف الثقات من اصحاب ابن عجلان، قال الآجرى: سألت ابا داوود عن وهيب بن خالد، قال: ذهب بصره وتغير وهو ابن ثمان وخمسين سنة. (سؤالات الاجري ٢٨٥). وعلى هذا فروايته شاذة والله اعلم.

(١/٤/٢١):

روى النسائي من طريق ابن فضيل عن محمد بن اسحاق عن المنهال بن عمرو عن انس بن مالك قال: «كان لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-- دعوات لا يدعهن، كان يقول: «اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن .....الحديث»

ورواه من طريق جرير عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن ابي عمرو عن انس بن مالك.

قال ابو عبدالرحمن: هذا الصواب، وحديث ابن فضيل خطأ. (٨/٢٥٧)

الدراسة:

بين النسائي في هذا الحديث الاختلاف على محمد بن اسحاق، فجعله ابن الفضيل عنه عن المنهال بن عمرو.

ورواه جرير عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن ابي عمرو.

فقد اخطأ محمد بن فضيل في قوله: المنهال بن عمرو. قال الذهبي: ولا يحفظ له سماع من الصحابة، وانما روايته عن التابعين الكبار. (الميزان ٤/١٩٢).

وقال ابن حجر: روى عن انس ان كان محفوظاً. (التهذيب ١٠/٢٨٣).

ومحمد بن فضيل، قال النسائي: ليس به بأس، ووثقه ابن معين والعجلي، وقال احمد: كان حسن الحديث. (التهذيب ٩/٣٥٩).

وقد رُوي الحديث من غير وجه عن عمرو بن ابي عمرو عن انس، اخرجه البخاري من طريق قتيبة عن اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن ابي عمرو عن انس. (دعوات

٦٣٦٣).

واخرجه الترمذي من طريق ابي عامر العقدي عن ابي مصعب المدني عن عمرو عن انس. (دعوات ٣٤٨٤).واخرجه ابو داوود من طريق يعقوب بن عبدالرحمن عن سعيد عن عمرو عن انس(صلاة١٥٤١).

نلاحظ ان الحديث محفوظ من رواية عمرو بن ابي عمرو عن انس، واخطأ من رواه عن المنهال بن عمرو عن انس، وهذا ما أراده النسائي، والله اعلم.

المطلب الخامس: المزيد في المتصل من الاسانيد

وهو ان يزيد راو في الاسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره، فأذا كانت هذه الزيادة غير صحيحة، ولم تكن محفوظة سمي مزيداً في متصل الاسانيد، واما ان كان قد سمعه على الوجهين فلا يعد مزيداً، وقد يكون لم يسمعه الا من الوجه الزائد فالوجه الاخر يكون منقطعاً.

والحكم على هذا النوع ليس سهلاً، فلا بد من تحقق السماع وعدم التدليس، وغيرها من القرائن التى يستأنس بها.

-المزيد في المتصل من الاسانيد-

(١/٥/١):

روى النسائي من طريق وكيع عن الاعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال: «مر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على قبرين فقال: انهما يعذبان، وما يعذبان في كبير، اما هذا فكان لا يستنزه من بوله.....الحديث»

خالفه منصور رواه عن مجاهد عن ابن عباس ولم يذكر طاوساً. (١/ ٣٠)

الدراسة:

اخرجه البخاري(وضوء٢١٢)، ومسلم (طهارة٢٩٢) كلاهما عن محمد بن خازم، وابو داوود (طهارة٢٠)، والترمذي (طهارة٧٠) كلاهما عن وكيع، وابن ماجة(طهارة٣٤٧) والدارمي(٧٣٩) عن عبدالواحد، احمد (١/ ٢٢٥) وابن خزيمة(٥٦) كلهم عن الاعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

ذكر النسائي -رحمه الله- طريقاً اخر الحديث، فيه مخالفة منصور للاعمش في روايتهما عن مجاهد حيث لم يذكر منصور طاوسا بين مجاهد وابن عباس.

وقد روى الحديث من هذا الطريق، -من طريق منصور-: البخاري(وضوء٢١٠) ابو داوود(طهارة ٢١)، وابن خزيمة(٥٥). كلهم عن جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قال الترمذي في العلل الكبير: سألت محمداً عن حديث مجاهد عن طاوس عن ابن

عباس مر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على قبرين ..الحديث». فقال: منصور يقول عن مجاهد عن ابن عباس ولا يذكر عن طاوس، قلت: ايهما اصح؟ قال: حديث الاعمش.(١٣٩/١).

فقد رجح البخاري -رحمه الله- رواية الاعمش، مع العلم انه اخرج الروايتين، ورواية منصور مما استدركه على اخراجها الامام الدارقطني في كتابه الالزامات والتتبع حيث قال : واخرجا جميعاً حديث الاعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس في قصة القبرين، وقد خالفه منصور، فاسقط طاوساً، واخرج البخاري وحده حديث منصور وحده على اسقاطه طاوساً. (٣٣٤).

ورد على هذا الحافظ ابن حجر بقوله: وهذا في التحقيق ليس بعلة، لان مجاهدا لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الاحاديث، ومنصور عندهم اتقن من الاعمش.مع ان الاعمش ايضاً من الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والاسناد كيفما دار كان متصلاً، ومثل هذ لا يقدح في صحة الحديث اذا لم يكن راويه مدلساً.(الفتح ١/ ٣٠).

قلت: الذي جاء بالرواية الثانية ثقة، وقد اجمع العلماء على توثيقه، قال ابن معين: ومنصور ثبت في مجاهد. فمثل هذه المخالفة لا تضر، ويعد الاسناد في المزيد من المتصل من الاسانيد، فيدل على ان مجاهداً سمع الحديث مرتين، مرة بواسطة عن ابن عباس، ومرة بدون واسطة.

وهذا اذا علمنا ان الاعمش اختلف عليه في هذا الحديث، فقد روى ابو داوود والطيالسي هذا الحديث عن شعبة عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس دون ذكر لطاوس(٢٦٤٦)، مما يدل على ان الطريقين محفوظتان، ولا يرد ما انكره الدارقطني على البخاري من اخراج الحديث من طريق منصور. والله اعلم.

(٢/٥/١):

روى النسائي من طريق ابي داوود عن سفيان عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «نهاني الله عز وجل عن القزع».

ورواه من طريق يحيى بن سعيد ومحمد بن بشر عن عبيدالله عن عمرو بن نافع عننافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

قال ابو عبدالرحمن: حديث يحيى بن سعيد ومحمد بن بشر اولى

بالصواب. (٨/ ١٣١).

الدرسة:

اخرجه النسائي كبرى(زينة ٩٣٠٣) من طريق سفيان عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر.

واخرجه مسلم(لباس ٢١٢٠)، واحمد(٢/ ٣٩). من طريق يحيى بن سعيد عن عبيدالله عن عمر بن نافع عن نافع عن ابن عمر.

يرجح الامام النسائي في هذا الحديث روايه يحيى ومحمد بن بشر على رواية سفيان، بحيث أن يحيى ومحمد رويا الحديث بزيادة عمر بن نافع بين عبيد الله ونافع، والصواب إثباته.

فقد أخرج البخاري(لباس ٥٩٢٠)، وابن حبان(٥٥٠٦) هذا الحديث من طريق ابن جريج عن عبيد الله عن عمر بن نافع عن ابيه عن ابن عمر. وأخرجه أبو داود من طريق عثمان عن عمر بن نافع عن ابيه عن ابن عمر. (ترجل٤١٩٣).

قال ابن حجر في الفتح: وقد أخرجه النسائي من طرق، لكن سقط ذكر عمر بن نافع، حيث أخرجه من رواية الثوري، مع الاختلاف في اسقاط عمر بن نافع وإثباته، وقد أخرجه مسلم وابن حبان وغيرهم من طرق متعدده باثبات عمر بن نافع. (١٠/ ٣٦٤).

نلاحظ مما سبق اتفاق الأئمه على إثبات عمر بن نافع في الاسناد، وهذا مارجحه الامام النسائي وغيره،والله تعالى أعلم.

المطلب السادس: علل التفرد والغرابة

وهو ما تفرد به روايه عن جميع الرواة، لم يروه احد غيره. والمقصود من هذا، أن تأتي روايه لا تعرف: إلامن هذا الطريق لهذا الحديث، فاذا كان المتفرد في الحديث ثقة، وروايته لا تخالف غيره، فحديثه صحيح. وان كان المتفرد ضعيفاً فحديثه ضعيف.

وان حصلت المخالفة ففيها حالات:

١- ان كان المخالف ثقة خالف من هو اوثق منه، كان حديثه شاذاً.

٢- ان كان المخالف ضعيفاً كان حديثه منكراً.

وفي هذا الجانب ندرس الاحاديث التي تفرد بها رواتها ومن صوره كأن يكون التفرد في السند كله أو زيادة فيه ولم يتابعه عليها أحد.

الا أن تفرد الراوي برواية مظنة الخطأ والوهم، وقد كثرت العلل في الغرائب، حتى حذر علماء الحديث منها.

علل التفرد والغرابة

(١/٦/١):

روى النسائي من طريق اشهب عن مالك ان ابن شهاب وهشام بن عروة حدثاه عن عروة عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. عام حجة الوداع، فاهللت بالعمرة. فقدمت مكة وانا حائض، فلم اطف بالبيت ولا بين الصفاة والمروة، فشكوت ذلك الى رسول الله -صلى الله عليه وسلم--، فقال: «انقضي رأسك وامتشطي، واهلي بالحج ودعي العمرة، ففعلت. فلما قضينا الحج ارسلني مع عبدالرحمن بن ابي بكر الى التنعيم فاعتمرت، فقال: هذه مكان عمرتك.»

قال ابو عبدالرحمن: هذا حديث غريب من حديث مالك عن هشام بن عروة، لم يروه احد الا اشهب.(١/١٣٢)

الدراسة:

اخرجه مالك في الموطأ (حج٢٣٢)، وابو داوود(مناسك١٧٨١)، والطحاوي شرح(٢/١٩٩)، والبيهقي (٥/١٠٠). كلهم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة. ولم يذكروا هشاماً في روايتهم.

يريد النسائي من هذا الكلام، ان رواية مالك عن هشام في هذا الحديث غريبة،

تفرد بها اشهب.

فقد روى الحديث من غير وجه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة، ولم يذكروا رواية مالك عن هشام. اخرجه البخاري(حج٣٠٦)، وابو داوود (مناسك١٧٧٩)، وابن ماجه(مناسك٣٠٠٠) ابن حبان (٣٩٤٢) وغيرهم من الأئمة.

فحديث مالك عن هشام يقتصر فقط على الاهلال بالعمرة، وليس فيه حكم الحائض، والقصة التي حصلت مع عائشة. قال المزي في التحفة: تبع هذا ابو بكر النيسابوري النسائي، ثم بين ان الذي انفرد اشهب به زيادة في الحديث، الا انه تفرد به من اصله. وقال ابن حجر في النكت الظراف: وحديث هشام معروف الى قوله الى التنعيم فاهلت بعمرة، واما بعده فليس في حديث هشام، رواه عبدالرزاق عن مالك عن هشام مختصراً، واخرج من طريق ابي قرة قال: ذكر مالك عن هشام فذكر منه قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: من شاء فليهل بالحج، ومن شاء فليهل بالعمرة.(١٢/١٩٨).

والخلاصة ان رواية مالك عن هشام ليس فيها ذكر القصة بطولها، وانما هي مختصرة في بداية الحديث، ولم يذكر الحديث بطوله عن مالك عن هشام الا أشهب، خالف بذلك عبدالرزاق وابا قرة وهذا هو مقصود النسائي، والله تعالى اعلم، فحديث اشهب هذا شاذ.

(٢/٦/١):

روى النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شريك عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، واذا نهض رفع يده قبل ركبتيه».

قال ابو عبدالرحمن: لم يقل هذا عن شريك غير يزيد بن هارون، والله اعلم.(٢/٢٣٤).

الدراسة:

اخرجه ابو داوود(صلاة٨٣٨)، والترمذي(صلاة٢٦٨)، وابن ماجه(صلاة٨٨٢)

الدارمي (١٣٢٠)، ابن خزيمة(٦٢٦)، وابن حبان(١٩١٢)، والدارقطني(١/٣٤٥)، البيهقي(١/٩٩) كلهم من طريق يزيد بن هارون عن شريك عن عاصم عن ابيه عن وائل بن حجر.

يفهم من كلام النسائي السابق، ان هذا الحديث يعد في افراد شريك، ولم يتابعه على روايته هذه احد، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به. وقد جاءت متابعة له بنحو روايته الا انها مرسلة.

قال الترمذي في العلل: يزيد لم يرو عن شريك عن عاصم الا هذا الحديث الواحد، وروى همام عن شقيق عن عاصم شيئاً من هذا مرسلاً، وشريكب بن عبدالله كثير الغلط والوهم(١/٢٢١).

ورواية همام التي ذكرها الترمذي، اخرجها البيهقي في سننه من طريق همام عن شقيق عن عاصم ان النبي -صلى الله عليه وسلم-...مرسل.(٢/٩٩)

وقد جاءت رواية بنحو حديث شريك، اخرجها ابو داوود(صلاة٨٣٩) من طريق همام عن محمد بن جحادة عن عبدالجبار بن وائل عن ابيه ان النبي -صلى الله عليه وسلم- لما سجد وقعت ركبتاه الى الارض.

الا ان هذا الحديث لا يثبت، فعبدالجبار لم يسمع ابيه شيئاً وروايته عنه منقطعة، قاله البخاري في التاريخ(٦/١٠٦) وابن معين في تاريخه(٢/٣٤٠).

وقد جاء حديث مخالف لرواية شريك اخرجها النسائي(٢/٢٠٧)، والترمذي (صلاة٢٦٨) من حديث ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «اذا سجد احدكم فليضع يديه قبل ركبته، ولا يبرك بروك البعير». فهذا الحديث اصح من حديث وائل، وهو حديث قولي يرجع على الحديث الفعلي، وهو نص صريح في السجود على اليدين.

(٣/٦/١):

روى النسائي من طريق أيمن بن نابل عن ابي الزبير عن جابر بن عبدالله قال:كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن« بسم

الله وبالله التحيات، والصلوات الطيبات، والسلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، اشهد ان لا اله الا الله، وان محمداً عبده ورسوله، واسأل الله الجنة، واعوذ به من النار».

قال أبو عبدالرحمن: لا نعلم أحداً اتابع ايمن بن نابل على هذه الرواية، وايمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ وبالله التوفيق.(٤٣/٣)

الدراسة:

اخرجه ابن ماجه (صلاة٩٠٢)، والبيهقي(١٤٢/٢)، وابن ابي شيبة في المصنف(٣٢٦/١)، الحاكم (٢٢٦/١)، النسائي الكبرى (صلاة٧٦٣). كلهم من طريق ايمن بن نابل عن ابي الزبير عن جابر بن عبدالله مرفوعاً.

تفرد ايمن بن نابل جاء من وجهين:

أ- في مخرج الحديث: حيث جعله عن ابي الزبير عن جابر، وغيره يرويه عن ابي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس..

ب- زيادة في الفاظ الحديث، في اوله"بسم الله وبالله" وفي اخره« وأسأل الله الجنة واعوذ به من النار».

ابن ماجه (صلاة٩٠٠)، وابن خزيمة (صلاة٧٥) واخرجه الترمذي (صلاة٢٩٠)، وابوداوود (صلاة٩٧٤) . كلهم من طريق الليث بن سعد عن ابي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.، وبعضهم قرن طاوساً مع سعيد في الاسناد.

قال الترمذي: وروى ايمن بن نابل المكي هذا الحديث عن ابي الزبير عن جابر، وهو غير محفوظ.(السنن٨٣/٢). وسأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث في العلل الكبير: فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ، هكذا يقول أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر، وهو خطأ، والصحيح ما رواه الليث بن سعد عن ابي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس(٢٢٧/١).

وقال البيهقي: تفرد به ايمن بن نابل عن ابي الزبير عن جابر.(١٤٢/٢).

قلت: وايمن بن نابل الحبشي ابو عمرو المكي، قال عنه ابن معين: ثقة، ولم يكن يفصح، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، خالف الناس، ولو يكن الا حديث التشهد، خالفه الليث بن سعد، وقال ابن حجر عنه: زاد في اول الحديث الذي رواه عن ابي الزبير عن طاوس عن ابن عباس: باسم الله وبالله..» وقد رواه الليث وغيره عن ابي الزبير بدون

هذا (التهذيب٣/٢٤٧). وقال ابن حبان: كان يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه، ويحدث على التوهم والحسبان (المجروحين١/١٨٣).

وهذه الطريق التي ذكرها ابن حجر عن ايمن بن نابل هي خطأ. فلم يروه ايمن من حديث طاوس عن ابن عباس، فهذا هو الخطأ الذي وقع فيه. ويبدو وجود تصحيف في كلام ابن حجر. وربما كان المقصود: الحديث الذي رواه ابو الزبير عن طاوس عن ابن عباس.

مما سبق نتبين ان الحديث من طريق ايمن بن نابل خطأ، وهو كما قال النسائي، لانه خالف من هو اوثق منه، فروايته شاذة، والله اعلم.

(٤/٦/١):

روى النسائي قال: اخبرنا القاسم بن زكريا من كتابه عن حسين بن علي عن زائدة عن سليمان عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة قال: «قلنا يا رسول الله: السلام عليكم قد عرفناها، فكيف الصلاة عليك... الحديث».

قال ابو عبدالرحمن: حدثنا به من كتابه وهذا خطأ.

ورواه من طريق القاسم بن زكريا ايضاً عن حسن بن علي عن زائدة عن سليمان عن الحكم عن عبدالرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة..بمثله.

وقال : وهذا اولى بالصواب من الذي قبله، ولا نعلم احداً قال فيه عمرو بن مرة غير هذا، والله تعالى اعلم.(٣/٤٧)

الدراسة:

يبين النسائي من سرده للروايتين ان عمرو بن مرة غير محفوظ في سند هذا الحديث، والصواب الحكم عن ابن ابي ليلى عن كعب. ونلاحظ ان القاسم بن زكريا اضطرب في روايته، فرواه مرة من طريق عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى، ومرة عن الحكم عن ابن ابي ليلى. والصواب الرواية الثانية، وهذا ما رواه الثقات.

فالرواية التي عليها الثقات من طريق الحكم عن ابن ابي ليلى، هذا ما رواه شعبة وعبدالرزاق ومسعر والاعمش ومالك بن مغول كلهم عن الحكم عن ابن ابي ليلى، ولم يذكر احد منهم عمرو بن مرة.

اخرجه مسلم (صلاة٤٠٦)، وابو داوود (صلاة٩٧٦)، والترمذي(صلاة٤٨٣)، والدارمي(١٣٤٢) ، احمد (٤/٢٤١)، وعبدالرزاق (٣١٠٥)، والطبراني في الكبير(١٩/١٢٥). مما سبق نستطيع ان نحكم على رواية القاسم بن زكريا الاولى بأنها شاذة، بحيث في ذكره عمرو بن مرة، والصواب الحكم عن ابن ابي ليلى، وهذا ما اراده النسائي، والله اعلم.

(٥/٦/١):

روى النسائي من طريق الليث عن ابن شهاب عن عبدالله بن عبدالله عن عبدالله بن عمر بن عمرو عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- انه قال وهو قائم على المنبر: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل».

قال ابو عبدالرحمن: ما اعلم احداً تابع الليث على هذا الاسناد غير ابن جريج، واصحاب الزهري يقولون عن سالم بن عبدالله عن ابيه، بدل عبدالله بن عبدالله بن عمر. (٣/١٠٦)

الدراسة:

اخرجه مسلم (الجمعة٨٤٤)، والترمذي (صلاة٤٩٣)، وابو يعلى(٥٧٩٣). كلهم من طريق الليث عن الزهري عن عبدالله بن عبدالله عن ابيه.

قول النسائي ان الليث لم يتابعه احد على روايته تلك الا ابن جريج قول صحيح، فقد اخرج مسلم (٨٤٤)، واحمد(٢/١٤٩)، هذا الحديث من طريق جريج عن الزهري عن عبدالله بن عبدالله عن ابيه.

في حين ان بعض اصحاب الزهري رووه عنه عن سالم بن عبدالله عن ابيه ، ومنهم يونس ومعمر وسفيان. وهذا ما اخرجه الترمذي(صلاة٤٩٢)، وعبدالرزاق(٥٢٩١)، وابن خزيمة(١٧٤٩)وابو يعلى (٥٤٨٠)، والحميدي(٦٠٨).

وهذا الاختلاف على الزهري لا يضر، فالحديث من الوجهين رواته كلهم ثقات.

وقال الترمذي في العلل: وسالت محمداً عن هذا الحديث اي الروايتين اصح؟ فقال: كلاهما صحيح(١/٢٧٠).

ومما تتأيد به صحة الروايتين ما اخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن الزهري عن سالم وعبدالله ابني عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "من جاء منكم الجمعة

فليغتسل"(جمعة٨٤٤).

نلاحظ من هذا ان الزهري له اسنادان في الحديث فرواه مرة عن سالم بن عبدالله، ومرة عن عبدالله بن عبدالله، فهذا يدل على ضبط اصحاب الزهري لروايتهم عنه، فكلا الطريقين صحيح. والله اعلم.

(١/٦/٦):

روى النسائي من طريق معاذ بن خالد عن حماد بن سلمة عن سليمان التيمي عن ثابت عن انس بن مالك ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «اتيت ليلة اسري بي على موسى عليه السلام عند الكثيب الاحمر وهو قائم يصلي على قبره»

ورواه من طريق يونس بن محمد عن حماد بن سلمة عن سليمان التيمي وثابت عن انس.

قال ابو عبدالرحمن: هذا اولى بالصواب عندنا من حديث معاذ بن خالد. (٣/ ٢١١٥).

الدراسة:

يبين النسائي رحمه الله ان في رواية معاذ بن خالد خطأ، وهي رواية سليمان التيمي عن ثابت، والصواب سليمان التيمي وثابت عن انس.

فقد روى مسلم (فضائل. ٢٣٧) من طريق هداب بن خالد وشيبان بن فروخ قالا: حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت وسليمان عن انس.

وروى الامام احمد من طريق حسن عن حماد بن سلمة عن سليمان التيمي وثابت عن انس بن مالك ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «اتيت ليلة اسري بي على موسى .....الحديث»(٣/ ١٤٨).

وروى النسائي في الكبرى هذا الحديث من طريق معاذ بن خالد عن حماد بن سلمة عن سليمان عن ثابت عن انس (١٣٢٨). قال: خالفه حبان بن هلال فرواه عن حماد عن ثابت وسليمان عن انس(١٣٢٩).

نلاحظ ان معاذ بن خالد خالف اصحاب حماد بن سلمة ولم يضبط روايته، قال الذهبي عنه: له مناكير وقد احتمل، وقال ابن حجر: صدوق. (ميزان الاعتدال٤/ ١٣٢)

(التهذيب١/١٨٩). فروايته شاذة لمخالفتة الثقات.

فالصواب ما رواه حماد بن سلمة عن كليهما، وكلاهما عن انس ، والله اعلم.

(١/٦/٧):

قال النسائي: اخبرنا محمد بن المثنى عن عثمان بن عمر قال حدثنا شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه عن مسروق عن عائشة ان النبي -صلى الله عليه وسلم- "كان لا يدع اربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل الفجر".

ورواه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ابراهيم عن ابيه عن عائشة بمثله.

قال النسائي: خالفه عامة اصحاب شعبة ممن روى هذا الحديث، فلم يذكروا مسروقاً.

وهذا الصواب عندنا، وحديث عثمان بن عمر خطأ، والله تعالى اعلم.(٣/٢٥٢).

الدراسة:

ذكر النسائي روايتين للحديث، في احداها زيادة رجل وهو مسروق بين ابن المنتشر وعائشة، وذكر النسائي انه غير محفوظ، والخطأ جاء من عثمان بن عمر حيث خالف اصحاب شعبة ممن رووا هذا الحديث، ورواية عثمان بن عمر اخرجها النسائي كبرى (صلاة١٤٥٠).

فقد اخرجه البخاري(صلاة١١٨٢)، ابو داوود (صلاة١٢٥٣)، البغوي شرح(٨٧١) من طريق يحيى عن شعبة عن ابراهيم عن ابيه عن عائشة.

واخرجه احمد عن شعبة عن ابراهيم عن ابيه عن عائشة(٦/٦٣).

وروى اسحاق بن راهويه في مسنده عن وكيع والنضر بن شميل عن شعبة عن ابراهيم عن ابيه عن عائشة.(١٠٨٤).

ورواه البيهقي من طريق ابي داوود الطيالسي عن شعبة عن ابراهيم عن ابيه عن عائشة(٢/٤٧٢).

من تخريج الروايات السابقة نتبين ان عامة اصحاب شعبة رووه دون زيادة مسروق، وعثمان بن عمر خالفهم جميعاً. واثبت الناس في شعبة هو محمد بن جعفر رواه دون الزيادة وتابعه عليها غير واحد من الثقات، قال ابن مبارك: اذا اختلف الناس

في حديث شعبة، فكتاب محمد بن جعفر حكم بينهم (التهذيب ٩/ ٨٥).

(١/٦/٨):

روى النسائي من طريق وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن القاسم بن مخيمرة عن ابي عمار الهمداني عن قيس بن سعد قال:«امرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، ونحن نفعله.».

ورواه من طريق يزيد بن زريع عن شعبة عن الحكم عن القاسم عن عمرو بن شرحبيل عن قيس.

قال ابو عبدالرحمن: ابو عمار اسمه عريب بن حميد، وعمرو بن شرحبيل يكني ابا ميسرة، وسلمة بن كهيل خالف الحكم في اسناده، والحكم اثبت من سلمة بن كهيل.(٥/ ٤٩).

الدراسة:

اخرجه ابن ماجه(زكاة ١٨٢٨)، واحمد(٦/٦)، ابن خزيمة(٢٣٩٤)، والطبراني في الكبير(٣٣٤٨/١٨)، والحاكم(١/ ٤١٠)، كلهم من طريق الثوري عن سلمة بن كهيل عن القاسم عن ابي عمار عن قيس بن سعد.

واخرجه الطيالسي(١٢١١) عن شعبة، والطبراني(٣٤٩/١٨)عن ابن ابي ليلى، كلاهما عن الحكم عن القاسم عن عمرو بن شرحبيل عن قيس بن سعد.

عرف النسائي برجال السند، وبين رواية سلمة التي خالف بها الحكم. وقد عرف النسائي برجال السند راداً على قول من قال ان فيه مجهولين.

قال ابن حجر في الفتح: استدل البعض ان وجوب زكاة الفطر نسخ، واستدل بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد، وتعقب بان في اسناده راوياً مجهولاً.(٣/ ٢٦٨).

فابو عمار كما قال النسائي هو: عريب بن حميد، كوفي ثقة(التقريب٣٩٠)، وعمرو بن شرحبيل، ابو ميسرة، ثقة. قاله ابن معين (التهذيب٨/ ٤٢). وسلمة بن كهيل: ثقة ثبت، قاله النسائي، وكذلك الحُكم على الحكم بن عتبة.(تهذيب الكمال١١/ ٣١٥)، (ثقات العجلي١٩٧).

ووجه المخالفة، ان الحكم روي الحديث من طريق القاسم عن عمرو بن شرحبيل، اما سلمة فرواه عن القاسم عن عريب بن حميد.

نلاحظ مما سبق، ان الاسنادين رجاله ثقات معروفون، فلا ادري لقول الحافظ ابن حجر: وتعقب بان في سنده راوياً مجهولاً... ونلاحظ ان ابن حجر قد نقل العبارة عن غيره لا قائلا لها.

فحديث سلمة بن كهل سنده صحيح، وكذا حديث الحكم، ولا وجه لترجيح احدى الروايتين على الاخرى، فيحتمل ان يكون للقاسم في هذا الحديث اسنادان، فمرة رواه عن ابي عمار عريب بن حميد، ومرة عن ابي ميسرة عمرو بن شرحبيل، والله اعلم.

(١/٦/٩):

روى النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن موسى بن عبدالله الجهني عن نافع عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «صلاة في مسجدي افضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد،الا المسجد الحرام».

قال ابو عبدالرحمن: لا اعلم احداً روى هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريج وغيره.(٢١٣/٥).

الدراسة:

يفهم من كلام النسائي ان الحديث ليس بمحفوظ من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، وقد تفرد بهذا. وايضاً خالفه ابن جريج وغيره فرووه عن ابراهيم بن معبد عن ميمونة.

الا اننا لا نسلم للنسائي قوله هذا في ان موسى الجهني تفرد بروايته عن نافع عن ابن عمر. فقد اخرج حديثه مسلم (حج١٣٩٥) من طريق ابن ابي زائدة عن موسى الجهني به.

واخرجه من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، كذا رواه يحيى القطان عنه.

وكذلك رواه من طريق معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر.

واخرجه عبدالرزاق من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر(٩١٣٦).

فكيف بعد هذا البيان يكون موسى الجهني قد تفرد بروايته عن نافع؟!

واما مخالفة ابن جريج وغيره له فلا تضر، ويحتمل صحة الروايتين، عن ابن عمر وعن ميمونة.

في حين استدرك الدارقطني على مسلم تخريجه حديث نافع عن ابن عمر، حيث قال: واخرج مسلم حديث عبيدالله وموسى الجهني عن نافع عن ابن عمر صلاة في مسجدي... واتبعه بمعمر عن ايوب عن نافع، وليس بمحفوظ، وخالفهم ابن جريج والليث، روياه عن نافع عن ابراهيم بن معبد عن ميمونة، واخرج القولين ولم يخرجه البخاري من رواية نافع بوجه(٢٩٧).

وقد رجح البخاري ايضاً رواية نافع عن ابراهيم عن ميمونة على رواية نافع عن ابن عمر في التاريخ الكبير(١/٣٠٣).

ولا ارى لترجيح رواية ابن جريج والليث على رواية عبيدالله وايوب وموسى الجهني وجهاً، هذا اذا علمنا انه قد اختلف على ابن جريج والليث في روايتيهما تلك، فرُوي الحديث عنهما بواسطة ابن عباس بين ابراهيم وميمونة، ومرة بدونه.

اولاً: الروايات التي فيها ابن عباس:

روى الامام مسلم في صحيحه من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث عن ابراهيم بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «صلاة في مسجدي.. الحديث». (حج١٣٩٥).

واخرج احمد في مسنده(٦/٣٣٤)، وعبدالرزاق(٩١٣٥) من طريق ابن جريج عن نافع عن ابراهيم بن معبد عن ابن عباس حدث ان ميمونة قالت: «الحديث».

وكذا اخرجه النسائي كبرى(حج٣٨٨١).

ثانياً: الروايات التي بدون ذكر ابن عباس:

اخرجها النسائي(٢/٣٣)، واحمد(٦/٣٣٣) من طريق الليث عن نافع عن ابراهيم بن معبد عن ميمونة قالت: «..الحديث».

وذكر البخاري في التاريخ الكبير هذا الحديث من طريق الليث وابن جريج والاختلافات عليهما في ذكر ابن عباس وقال: ولا يصح فيه ابن عباس(١/٣٠٣).

قال ابن حجر: قول البخاري: لا يصح فيه ابن عباس، فهذا مشعر بصحة روايته عن ميمونة عند البخاري، وقد علم مذهبه في التشدد في هذه المواطن. (التهذيب١/٩٩).

وقد خالف بعض العلماء هذا الكلام، ورأوا ان الرواية التي فيها ابن عباس هي الصواب.

قال المزي في التحفة: والصواب عن ابن عباس عن ميمونة، ورواية النسائي في الكبرى فيها تحديث ابن عباس لابراهيم بن معبد ان ميمونة حدثته، فهذا لفظ صريح في ان الحديث عن ابراهيم عن ابن عباس عن ميمونة، لا عن ابراهيم عن ميمونة. (٤٨٥/١٢)

وكذا يرى ابن حبان، فقد ذكر تحت ترجمة ابراهيم بن معبد: وقد قيل: انه سمع من ميمونة وليس ذلك بصحيح عندنا، فلذلك ادخلناه في اتباع التابعين. (٦/٦)

مما سبق نتبين ان كلام النسائي ليس في محله، وان هنالك من تابع موسى الجهني على روايته، ولم يتفرد بها، ومخالفة ابن جريج والليث له لا توهن روايته، وكلتا الروايتين صحيحتان، والدليل على ذلك ان الامام مسلم اخرج الحديث من الوجهين، والله اعلم.

(١/٦/١٠):

روى النسائي من طريق ابن ابي عدي عن شعبة عن الحكم ومنصور عن ابراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد قال: "رمى عبدالله الجمرة بسبع حصيات جعل البيت عن يساره وعرفة عن يمينه، وقال: ههنا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة".

قال ابو عبدالرحمن: ما اعلم احداً قال في هذا الحديث: منصور، غير ابن ابي عدي والله اعلم. (٢) (٢٧٣/٥)

الدراسة:

اخرجه النسائي في الكبرى (حج٤٠٧٧).

يبين النسائي في هذا الحديث ان ابن ابي عدي تفرد بذكر منصور في السند، وهو غير محفوظ من حديث شعبة عن الحكم.

فقد خالف ابن ابي عدي الثقات في هذا، خالف محمد بن جعفر وحفص بن عمر في روايتهم عن شعبة.

اخرج البخاري في الحج(١٧٥٠) ومسلم (حج١٢٩٦) الحديث من طريق محمد

بن جعفر عن شعبه عن الحكم عن ابراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن ابن مسعود.

ورواه مسلم ايضا من طريق عبيدالله بن معاذ عن ابيه عن شعبه عن الحكم عن ابراهيم عن ابن عبدالرحمن بن يزيد عن ابن مسعود (حج١٢٩٦).

واخرجه ابو داود (مناسك١٩٧٤) من طريق حفص بن عمر عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم به.

نلاحظ ان اصحاب شعبة من الثقات لم يقرنوا في السند مع الحكم منصورا، مما يدل على انه غير محفوظ، وليس كما رواه ابن ابي عدي.

:(٢/٦/١١)

روى النسائي من طريق اسماعيل بن يونس عن ابي معشر عن ابراهيم عن علقمة قال: كنت مع ابن مسعود وهو عند عثمان فقال عثمان: خرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على فتية فقال: "من كان منكم ذا طول فليتزوج فإنه اغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لا فالصوم له وجاء".

ورواه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن ابراهيم عن علقمة ان عثمان قال لا بن مسعود هل لك في فتاة ازوجكها... الحديث.

ورواه من طريق عبدالرحمن الحاربي عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود قال: قال لنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "من استطاع منكم الباءة فليتزوج... الحديث".

.قال ابو عبدالرحمن: الاسود في هذا الحديث ليس بمحفوظ.(٥٧/٦)

الدراسة:

اخرجه مسلم (نكاح١٤٠٠) عن ابي معاوية وجرير، ابو داود (نكاح٢٠٤٦) عن جرير، ابن حبان(٤٠٢٦) عن زيد بن ابي انيس، ابن ابي شيبة(٢٧٠/٣) عن ابي معاوية، كلهم عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

واخرجه النسائي كبرى(٥٣١٧) عن عبدالرحمن المحاربي عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود.

يبين النسائي ان في رواية المحاربي عن الاعمش عن ابراهيم، زيادة الاسود مع

علقمة، وهي غير محفوظة. بحيث خالف المحاربي اصحاب الاعمش في روايته تلك، فلم يذكر احد منهم الاسود في روايته.

وعبدالرحمن المحاربي وثقة ابن معين والنسائي، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الغلط، وقال عثمان بن ابي شيبة: هو صدوق، ولكن هو كذا مضطرب، وقال الساجي: صدوق يهم. (التهذيب٦/٢٣٨)

إلا ان هناك رواية للأعمش يرويها عن عمارة بن عمير عن عبدالرحمن بن يزيد، يرويها عنه جرير وابن نمير، فيها ذكر للأسود في الاسناد.

فقد اخرجه الامام مسلم من طريق جرير عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبدالرحمن بن يزيد قال: دخلت انا وعمي علقمة والاسود على ابن مسعود، قال: وانا شاب يومئذ، فذكر حديثا رئيت انه حدث به من اجلي، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج... الحديث". (نكاح. ١٤٠٠). واخرجه احمد(١/٤٢٥) والبيهقي(٧/٧٧) كلاهما عن ابن نمير عن الاعمش عن عمارة به، مع ذكر الاسود مع علقمة في الحديث. ويبدو ان الوهم جاء للمحاربي من هنا، فرواية الاعمش عن ابراهيم ليس فيها الاسود، كما روى غير واحد من الثقات.

اما رواية الاعمش عن عبدالرحمن بن يزيد، وفيها قصة دخوله على ابن مسعود، ففيها ذكر الاسود، والله تعالى اعلم.

فرواية المحاربي عن الاعمش شاذة، لزيادة وقعت فيها، وهي خطأ.

(١/٦/١٢):

روى النسائي من طريق يزيد عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود انه اتى في امرأة تزوجها رجل فمات عنها، ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها... الحديث"

ورواه من طريق عبدالرحمن بن عبدالله عن زائدة بن قدامة، عن منصور عن ابراهيم عن علقمة والاسود قالا: اتى عبدالله بن مسعود في رجل تزوج إمرأة ولم يفرض لها صداقا... بمثله.

قال أبو عبدالرحمن: لا اعلم احداً قال في هذا الحديث والاسود غير زائدة. (١٢١/٦)

الدراسة:

أخرجه أبو داود (نكاح٢١١٥)، وابن ماجه (نكاح١٨٩١)، وابن حبان(٤٠٩٩) ثلاثتهم عن ابن مهدي، والترمذي (نكاح١١٤٥) عن زيد بن الحباب، وعبدالرزاق(١٠٨٩٨) كلهم عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

وأخرجه احمد(٢٧٩/٤) عن عبدالرحمن، وابن حبان(٤١٠٠) عن مصعب بن المقدام، كلاهما عن زائدة عن منصور عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود.

يبين النسائي من ذكره للروايتين ان زائدة خالف سفيان الثوري في الرواية عن منصور، فزاد زائده في الاسناد الاسود مع علقمة.

فلم يرد هذا الحديث من طريق ابراهيم عن الاسود عن ابن مسعود، الا من رواية زائدة بن قدامة، والذي يبدو ان الاسود غير محفوظ في هذا الاسناد. فقد روي الحديث من غير وجه عن علقمة عن ابن مسعود وليس فيه الاسود. فأخرج النسائي(١٢٢/٦)، وابن حبان(٤١٠١) من طريق داود بن ابي هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود.

وقد تابع منصورا على روايته عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود الاعمش، فأخرجها الطبراني من طريق ابي حذيفة عن الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. (٢٣٢/٢٠)

تبين مما سبق ان رواية زائدة فيها زيادة غير محفوظة في السند، وهي شاذة، والله تعالى اعلم.

قلت: ولا يمنع ان يكون زائدة قد سلك الجادة.

(١/٦/١٣):

روى النسائي من طريق زهير عن عبدالملك بن ابي بشير عن عكرمه عن صفوان بن اميه انه طاف بالبيت وصلى ثم لف رداءا له من برد فوضعه تحت رأسه فنام، فأتاه لص فاستله من تحت رأسه.... الحديث.

ورواه من طريق الفضل بن العلاء عن اشعث عن عكرمه عن ابن عباس قال: كان صفوان نائما في المسجد... الحديث.

قال أبو عبدالرحمن: خالفه اشعث، وهو ضعيف. (٦٩/٨)

الدراسة:

بين النسائي طريقين للحديث، الاول من رواية عبدالملك عن عكرمة عن صفوان، والثاني من رواية اشعث عن عكرمة عن ابن عباس عن صفوان، بحيث ادخل ابن عباس بين عكرمه وصفوان، وهو غير محفوظ.

ورواية اشعث أخرجها الدارمي ايضا من طريق سفيان عن اشعث عن عكرمه عن ابن عباس قال: كان صفوان نائما في المسجد....". (حدود٢٢٩٩).

ومثل اشعث لا تقبل منه المخالفة، قال عنه ابن معين: ضعيف، وكذا قال النسائي، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ كثير الوهم، وقال ابن عدي: ولم اجد لأشعث فيما يرويه متنا منكرا، انما في الاحايين يخلط في الاسناد ويخالف. (التهذيب١/ ٦٤٥) (الكامل١/ ٣٧١).

وعبدالملك بن ابي بشير ثقة (التقريب٣٦٢)

وقد اخرج الطبراني في الكبير هذا الحديث عن صفوان بن امية من غير وجه، فرواه من طريق عبيد الله بن عمرو عن عبدالملك عن رجاء بن حيوة عن صفوان ان لصا اتاه وهو نائم....

ورواه من طريق عبيد الله بن عمرو عن عبدالملك عن يزيد بن صفوان عن ابيه. (٥٨/٨).

والنتيجة:

ان حديث اشعث فيه زيادة منكره، وهي ذكره لابن عباس في السند، والصواب ما رواه الثقات عن عكرمه عن صفوان بن امية، وهذا هو مقصود النسائي، والله تعالى اعلم.

(١/٦/١٤):

روى النسائي من طريق الحجاج عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن بسر عن زينب ان النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "اذا شهدت احداكن صلاة العشاء فلا تمس طيبا".

قال أبو عبدالرحمن: وهذا غير محفوظ من حديث الزهري.(٨/ ١٥٥).

الدراسة:

مقصد كلام النسائي ان رواية زياد بن سعد عن الزهري غير محفوظة. وزيادة الزهري في السند خطأ.

قال ابن ابي حاتم في العلل: حدثني ابي عن سنيد بن داود عن حجاج عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن ابن شهاب عن بسر عن زينب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أي امرأة .....الحديث.

قال أبي: لم يرو هذا الحديث عن ابن شهاب سوى زياد بن سعد. وقال ابن ابي حاتم: غير ان ابا زرعة حدثني بعورة هذا الحديث، اخبرني انه ذكر هذا الحديث ليحيى بن معين فقال: رأيت هذا الحديث في كتاب حجاج عن ابن جريج عن زياد عن بسر ليس فيه الزهري.

قال أبو محمد: وقرأ علينا ابو زرعة هذا الحديث عن سنيد هكذا، ليس فيه الزهري. (١/ ٧٩)

يتضح لنا من كلام ابن معين ان اصل السند ليس فيه الزهري، وزيادته خطأ وقع، وهذا مقصد النسائي، والله اعلم.

(١/٦/١٥):

روى النسائي من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا قطع في ثمر ولا كثر".

ورواه من طريق عبدالعزيز بن محمد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيي عن ابي ميمون عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:«لاقطع.. الحديث».

قال أبو عبدالرحمن: هذا خطأ، أبو ميمون لا اعرفه.(٨/٨٨).

الدراسة:

بين النسائي ان في رواية عبدالعزيز بن محمد عن يحيى بن سعيد زيادة رجل، هو أبو ميمون وهو خطأ.

وهذا ما أخرجه الدارمي(حدود٢٣٠٩).

فقد خالف عبدالعزيز مجموعة من الثقات في روايتهم لهذا الحديث عن يحيى بن سعيد، أخرجه ابن ماجة(حدود٢٥٩٣)، وابن حبان(٤٤٦٦) كلاهما عن سفيان، وأبو داوود(حدود٤٣٨٨) عن مالك، وأخرجه احمد(٤٦٣/٣)، والطبراني كبير(٣٠٨/٤) كلاهما عن يزيد بن هارون كلهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن رافع بن خديج.

نلاحظ من مجموع الطرق ان رواية عبدالعزيز فيها زيادة شاذة، وهو قوله عن ابي ميمون فأفسد الاسناد.

قال الذهبي: أبو ميمون عن رافع بن خديج، لا يعرف. وكذا قال ابن حجر (الميزان٤/٥٧٩)(التهذيب١٢/٢٧٧).

فهذه الزيادة غير محفوظة، وهي خطأ، وهذا ما أراده النسائي، والله اعلم.

(١/٦/١٦):

قال النسائي: حدثنا قتيبة عن الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي افلح الهمداني عن ابن زرير عن علي بن ابي طالب «ان النبي صلي الله عليه وسلم اخذ حريرا فجعله في يمينه واخذ ذهبا فجعله في شماله ثم قال: ان هذين حرام على ذكور امتي».

وراواه من طريق حبان عن عبدالله بن مبارك عن الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن

ابن ابي الصعبة عن افلح عن ابن زرير عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو عبدالرحمن: وحديث ابن مبارك اولى بالصواب، الا قوله افلح، فان ابا افلح اشبه، والله اعلم.(٨/ ١٦٠).

الدراسة:

أخرجه أبو داوود (لباس٤٠٥٧) عن قتيبة عن الليث به.

بين النسائي الاختلاف على الليث في روايته عن يزيد، بحيث روى غير قتيبة عن الليث ومنهم ابن المبارك هذا الحديث وزادوا رجلاً بين يزيد بن ابي حبيب وابي افلح، وهو ابن ابي الصعبة. كذا رواه اصحاب الليث عنه.

وكذلك صوب النسائي اسم افلح وقال أبو افلح، قال ابن حجر: وأبو افلح روى عن ابن زرير عن علي في تحريم الذهب. ثقة.(التهذيب١٢/ ١٥).

واخرج هذا الحديث احمد(١/ ١١٥) عن حجاج، والطحاوي في الشرح(٤/ ٢٥٠) عن شعيب، كلاهما عن الليث عن يزيد عن عبدالعزيز بن ابي الصعبة عن ابي افلح عن ابن زرير عن علي.

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرويه يزيد بن ابي حبيب واختلف عنه، رواه الليث بن سعد ومحمد بن اسحاق عن يزيد عن ابن ابي الصعبة عن ابي افلح عن ابن زرير عن علي، وقيل عن يزيد عن ابي افلح، ولم يذكر بينهما ابن ابي الصعبة. (٣/ ٢٢٦٠/س٣٩٤).

ورواية ابن سحاق أخرجها احمد(١/ ٩٦)، وابن ماجه(لباس٣٥٩٥)، وأبو يعلى(١/ ٢٣٥) والبيهقي(٢/ ٤٢٥).

مما سبق نتبين ان رواية قتيبة عن الليث شاذة، وذلك لانه نقص رجلاً في السند، والصواب ما راه ابن المبارك وحجاج وشعيب عن الليث بزيادته، وهذا ما رجحه النسائي وغيره ، والله اعلم.

(١/٦/١٧):

روى النسائي من طريق عبدالله بن محمد عن يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن ابي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :«ايما امرأة اصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الاخرة.»

قال أبو عبدالرحمن: خالفه يعقوب بن عبدالله الأشج، رواه عن زينب الثقفية، تفرد به يزيد. (١٥٤/٨).

الدراسة:

هذا الحديث أخرجه مسلم(صلاة٤١٤)، وأبو داوود (ترجل٤١٧٥)، واحمد(١٣٣/٣) كلهم عن يزيد عن بسر بن ابي سعيد عن ابي هريرة.

نلاحظ ان يزيد بن خصيفة زواه عن بسر عن ابي هريرة، وغيره رواه عن بسر عن زينب ومنهم يعقوب الاشج، وبكير بن عبدالله الاشج. واخرج تلك الروايات النسائي (١٥٤/٨-١٥٥).

ويزيد بن خصيفة قال عنه النسائي وأبو حاتم: ثقة، وقال ابن معين: ثقة حجة (التهذيب١١/٢٩٨).

وعلى هذا فالحديث صحيح، وان تفرد به يزيد، فهو ثقة، والدليل على ذلك ان الامام مسلم أخرجه في صحيحه. والله اعلم.

(١/٦/١٨):

روى النسائي من طريق ابن ابي عدي عن سعيد عن قتادة عن ابي شيخ انه سمع معاوية وعنده جمع من اصحاب محمد -صلى الله عليه وسلم-، قال: «اتعلمون ان النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن لبس الذهب الا مقطعاً» قالوا: اللهم نعم.

ورواه من طريق علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن ابي شيخ عن ابي حمان ان معاوية جمع نفرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم..الحديث».

ورواه من طريق حرب بن شداد عن يحيى عن ابي شيخ عنه اخيه حمان به.

قال أبو عبدالرحمن: خالف قتادة يحيى بن ابي كثير. وزاد في الكبرى: قتادة

احسن من يحيى بن ابي كثير، وحديثه اولى بالصواب.(١٦٢/٨).

الدراسة:

أخرجه احمد(٩٢/٤ . ٩٩) عن سعيد وهمام، وأبو داوود(حج١٧٩٤) عن حماد، وعبدالرزاق(١٩٩٢٧) عن معمر، البيهقي(٢٠/٥) عن هشام. كلهم عن قتادة عن ابي شيخ عن معاوية.

وأخرجه احمد(٩٦/٤) عن حرب بن شداد، والنسائي كبرى(٩٤٥٦)عن حرب عن يحيى بن ابي كثير به.

رجح الامام النسائي رواية قتادة على رواية يحيى في هذا الحديث. ووجه المخالفة ان يحيى بن ابي كثير زاد في سنده رجلاً وهو حمان، وقيل أبو حمان. في حين توبع قتادة على روايته، تابعه عليها بيهس بن فهدان، أخرجها النسائي (١٦٣/٨). وبيهس ثقة، قاله ابن معين وابن حبان.(التهذيب١/ ٤٤٥).

قال ابن ابي حاتم في العلل: فسألت ابي عن حديث رواه معمر عن قتادة عن ابي شيخ عن معاوية انه جمع نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم...الحديث. قال: رواه يحيى بن ابي كثير عن ابي شيخ عن اخيه مان عن معاوية. قال: ادخل اخاه وهو مجهول فأفسد الحديث(٤٨٤/١).

وكذلك رجح الدارقطني رواية قتادة في كتابه العلل.(٧/ ٧٢/ سؤال/ ٢٢٥).

وحمان الذي زاده يحيى في روايته اختلف في اسمه، فقيل: حمان، وأبو حمان، ويقال حمران اخو ابي الشيخ. قال ابن حجر: روى له النسائي حديثاً واحداً في النهي عن لبوس الذهب، وفي سنده اختلاف. وقال ابن حبان: شيخ بصري يروي عن معاوية المراسيل. وقال الذهبي: تفرد عنه اخوه أبو الشيخ الهنائي، لا يُدرى من هو.(التهذيب ٢٠/٣) (ميزان الاعتدال١/٦٠٢).

وقد جاءت رواية اخرى عن بيهس بن فهدان، رواها عنه علي بن غراب، حيث جعلها عن بيهس عن ابي شيخ عن ابن عمر، وقال عنها النسائي انها غير محفوظة(١٦٣/٨)

فعلي بن غراب تفرد بهذه الرواية، وهو ضعيف، قاله أبو داوود، وقال ابن عدي: لعلي غرائب وافرادات.(التهذيب٣٢٤/٧)(الكامل٢٠٥/٥).

والخلاصة في ذلك ان رواية يحيى بن ابي كثير شاذة، حيث افسد الحديث بذكره

حمان.

ورواية علي بن غراب التي جعلها عن ابن عمر غير محفوظة وهي منكرة، لتفرد علي بذلك وهو ضعيف. وهذا هو مراد النسائي من تلك الاحاديث، والله اعلم.

المطلب السابع: الاشباه في العلل.

وعنوان هذا المطلب تندرج تحته العلل التي تكشف عنها الناقد بقوله: حديث فلان اشبه، او اشبه بالصواب.

وقد وضع الحافظ ابن رجب قاعدة في هذا الشأن، قال: حذاق النقاد لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، واحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به ان هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الاحاديث بذلك. (العلل١٥٩).

- الأشباه في العلل -

(١/٧/١):

روى النسائي من طريق وكيع عن شريك عن ابراهيم بن جرير عن ابي زرعة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم: «توضأ، فلما استنجى دلك يده بالارض».

ورواه من طريق ابان بن عبدالله عن ابراهيم بن جرير عن ابيه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فأتى الخلاء فقضى الحاجة..الحديث».

قال أبو عبدالرحمن: هذا اشبه بالصواب من حديث شريك، والله اعلم. (١/ ٤٥)

الدراسة:

أخرجه أبو داوود(طهارة٤٥)، وابن ماجه(طهارة٣٥٨)، النسائي كبرى(٤٨)، والبغوي شرح السنة(١٩٦)، البيهقي(١/ ١٠٧). كلهم من طريق شريك عن ابراهيم بن جرير عن ابي زرعة عن ابي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه ابن ماجه(٣٥٩)، الدارمي(٦٧٩)، وابن خزيمة(٨٩)، البيهقي(١/ ١٠٧) كلهم من طريق ابان بن عبدالله عن ابراهيم بن جرير عن ابيه، وفي رواية البيهقي زيادة«ثم مسح على خفية»

قول النسائي هذا يعني به: ان هذا الحديث كونه من مسند جرير اولى من كونه من مسند ابي هريرة، ولا يعني تصحيح حديث ابان على حديث شريك، وخاصة ان الحديث من طريق ابان فيه اكثر من علة:

أ- فابان بن عبدالله البجلي: قال عنه ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه، وانفرد بالمناكير، وذكره العقيلي في الضعفاء. (المجروحين١/٩٩).

ب- رواية ابراهيم بن جرير عن ابيه غير متصلة: قال ابن معين في تاريخه: لم يسمع ابراهيم بن جرير من ابيه شيئاً. (٧/٢)، وقال ابن ابي حاتم في الجرح والتعديل: روى عن ابيه مرسل(١/ ٩٠)، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، الا انه لم يسمع من ابيه، وقد روى عنه بالعنعنة، وجاءت رواية بصريح التحديث لكن الذنب لغيره. (١/٣٣).

مما سبق يتبين ان الحديث ضعيف، فلا نفهم من كلام النسائي السابق تصحيح الحديث، وليس المعنى الا كما ذكرنا، وهذا ايضاً ما نقله السيوطي عن ابن المواق في حاشيته على السنن(١/٤٦).

مع العلم ان البعض فهم كلام النسائي على غير محمله،حيث قال ابن التركماني في تعليقه على سنن البيهقي: أبان هذا ممن فحش خطؤه، وشريك القاضي ممن استشهد به مسلم، فلا نسلم ان حديث ابان اشبه بالصواب منه. (السنن ١/١٠٧)

قلت: ورواية شريك عن ابراهيم عن ابي زرعة عن ابي هريرة مما تفرد بها شريك، وشريك سيء الحظ لا يقبل منه التفرد، قال الترمذي في السنن: وشريك بن عبدالله كثير الغلط والوهم(١/ ٢٢١)، وقال الدارقطني: وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به السنن(١/ ٣٤٥)

مع العلم ايضا، ان شريك رواية لهذا الحديث من طريق ابراهيم بن جرير عن ابيه، ذكرها ابن ابي حاتم في العلل، حيث قال: سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو نعيم عن جرير رأيت النبي عليه السلام يتوضأ... الحديث، ورواه ابن الاصبهاني عن شريك عن ابراهيم بن جرير عن ابيه فقال أبو زرعة: الحديث حديث ابي نعيم، وابراهيم بن جرير فلم يلحق اباه(١/ ٦٠).

فدلت تلك المقولة على ان لشريك رواية من حديث جرير. وقد أخرجها الطبراني(٢/ ٣١١).

وأبان بن عبدالله اختلف عليه ايضا، حيث رواه مرة عن ابراهيم بن جرير عن ابيه، ومرة عن مولى لأبي هريرة عن ابي هريرة، أخرجها الدارمي(٦٧٨)، والبيهقي(١/١٠٧)

مما سبق نتبين ان الروايتين مضطربتان، سواء عن شريك ام عن ابان، وقد لا يمتنع

ان يكون لابراهيم فيه اسنادان، احدهما عن ابي زرعة عن ابي هريرة، كما في رواية شريك، والاخرى عن ابيه كما في رواية ابان، ولأبان اسنادان، احدهما عن ابراهيم عن ابيه، والآخر عن مولى لأبي هريرة عن ابي هريرة. والله اعلم.

(٢/٧/١):

روى النسائي عن طريق خالد عن اشعث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن التبتل...

ورواه من طريق معاذ بن هشام عن ابيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي -صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التبتل.

قال أبو عبدالرحمن: قتادة اثبت وأحفظ من اشعث، وحديث أشعث أشبه بالصواب، والله اعلم.(٥٦/٦)

الدراسة:

أخرجه الدارمي (نكاح٢١٦٨)، واحمد(١٥٧/٦)، وابن راهويه(٧٦٨)، من طريق حماد بن مسعده والنسائي في الكبرى (نكاح٥٣٢٢)، واحمد(١٢٥/٦) من طريق خالد بن الحارث، كلاهما عن اشعث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة.

وأخرجه الترمذي (نكاح١٠٨٢)، وابن ماجه (نكاح١٨٤٩)، واحمد(١٧/٥)، وابن ابي شيبة(٢٧٢/٣)، وابن راهويه(٧٦٩)، كلهم من طريق معاذ بن هشام عن ابيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة.

في هذا الحديث، يرى النسائي ان حديث أشعث الذي يرويه عن الحسن عن سعد عن عائشة، اصح من حديث قتادة الذي يرويه عن الحسن عن سمرة. وان كان قتادة اثبت من اشعث فهذا على الاجمال.

إلا ان البخاري يرى صحة الطريقين، قال الترمذي في العلل: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: حديث الحسن عن سمرة محفوظ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن.(٤٢٣/١)

وقد صحح الرازي هذا الحديث من الوجهين ايضا، قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه اشعث عن الحسن عن سعد عن عائشة، ورواه قتادة عن الحسن

عن سمرة، قلت: ايهما اصح؟ قال ابي: قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين. (٤٠٢/١)

ونرى ان النسائي خالف في ذلك ورجح رواية على رواية، وربما لهذا الترجيح له وجه وذلك للآتي:

أ- في رواية قتادة عن الحسن، فيها معاذ بن هشام يروي عن ابيه، ومعاذ ممن تكلم فيه، قال عنه ابن معين: صدوق وليس بحجة، وقال الحميدي: هو قدري لا تسمعوا منه شيئا، وقال ابن عدي: وهو ربما يغلط بالشيء بعد الشيء، وقال ابن حجر: صدوق، وربما وهم. (التهذيب١٧٧/١٠)، (الكامل٤٣٣/٦)

ب- ومما تترجح به رواية أشعث عن الحسن عن سعد بن هشام، ان لسعد قصة في هذا الحديث، أخرجها النسائي من حديث موقوف على عائشة، رواه من طريق حصين بن نافع عن الحسن عن سعد بن هشام انه دخل على ام المؤمنين عائشة، قال: اريد ان أسألك عن التبتل فما ترين؟ قالت: فلا تفعل، سمعت الله عز وجل يقول: "ولقد ارسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم ازواجا... الآية". (٦٠/٦)

فالذي رآه الامام البخاري والرازي في صحة الطريقين، هي على الاجمال، وليست في مجال المقارنة والمخالفة.

فنسلم ان قتادة أحفظ من أشعث في المجمل، أما رواية أشعث عن الحسن فلها خصوصية، بحيث يُعد أشعث من المكثرين في الرواية عن الحسن، قال ابن القطان: لم ألق أحداً يحدث عن الحسن أثبت منه، وقال ابن عدي: وأشعث بن عبدالملك له روايات كثيرة عن الحسن. (التهذيب٣١٢/١)

فلهذا كله، نستطيع ان نحكم لرواية أشعث عن الحسن ان خولف فيه، وهذا ما قاله النسائي ورجحه، والله تعالى اعلم.

(١/٧/٣):

روى النسائي من طريق وكيع عن زكريا بن ابي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبدالله بن الزبير عن عائشة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:

"عشرة من الفطرة، قص الشارب، وقص الأظفار، وغسل البراجم، وإعفاء اللحية، والسواك، والاستنشاق، ونتف الابط، وحلق العانة، وانتقاص الماء". قال مصعب: ونسيت العاشرة إلا ان تكون المضمضة.

ورواه من طريق المعتمر بن سلميان عن ابيه قال: سمعت طلقا يذكر عشراً من الفطرة...

ورواه من طريق ابي عوانه عن ابي بشر جعفر بن إياس عن طلق من قوله.

قال أبو عبدالرحمن: وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث. (١٢٨/٨)

الدراسة:

أخرجه مسلم (طهارة٢٦١)، وأبو داود (طهارة٥٣)، والترمذي (أدب٢٧٥٧)، واحمد(١٣٧/٦)، وابن ماجه (طهارة٢٩٣)، اسحاق بن راهويه(٥)، الدارقطني(٩٥/١)، كلهم عن مصعب عن طلق عن ابن الزبير عن عائشة.

يرجح النسائي في هذا الحديث الرواية المرسلة على الموصولة، فالحديث مرسل من رواية سليمان وجعفر عن طلق. وليس كما رواه مصعب بن شيبة موصولا عن عائشة.

والمراد بالارسال هنا ليس رواية التابعي عن رسول الله، وإنما الحديث من قول طلق ولم يرفعه الى النبي، صلى الله عليه وسلم.

وكذلك أنكر بعض العلماء على مصعب روايته تلك. قال الذهبي: اخرج له ابو داود حديثه عن طلق عن ابن الزبير عن عائشة، ثم قال: مصعب ضعيف (ميزان الاعتدال٤/ ١٢٠).

وقال الترمذي عن حديثه هذا: حديث حسن.

ومصعب بن شيبة قال عنه الامام احمد: روى احاديث مناكير، وقال الدارقطني: ليس بالقوي ولا بالحافظ. (التهذيب١٠/ ١٤٧). وقد وثقه العجلي وابن معين (الثقات٤٣٠)، إلا اننا نرى ان الامام مسلما روى هذا الحديث في صحيحه من رواية مصعب بن شيبة، وهو مما استدركه الدارقطني عليه. قال: وأخرجا جميعا حديث مصعب بن شيبة عن طلق عن ابن الزبير عن عائشة.... قال: خالفه رجلان حافظان، سليمان وجعفر، روياه عن طلق من قوله، ومصعب منكر الحديث. (الالزامات والتتبع ص٣٣٩)

نلاحظ ان الدارقطني وهم في قوله: (وأخرجا جميعا)، يعني البخاري ومسلم، في

حين لم يخرجه سوى مسلم كما سبق بيانه في تخريج الحديث.

وهنالك بعض العلماء صحح هذا الحديث، منهم ابن حجر والسيوطي، قال ابن حجر في الفتح عن كلام النسائي السابق: والذي يظهر لي انها ليست بعلة قادحة، فان راويها مصعب بن شيبة وثقة ابن معين والعجلي، وليّنه احمد وابو حاتم وغيرهما، فحديثه حسن. وله شواهد في حديث ابي هريرة، فالحكم بصحته من هذه الحيثية سائغ، وقول سليمان التيمي سمعت طلقا يذكر عشرا من الفطرة، يحتمل ان يريد انه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي، ويحتمل ان يريد انه سمعه يذكرها وسندها، فحذف سليمان السند.(١٠/٣٣٧)

ويؤيد هذا الكلام ايضا، رواية جعفر بن إياس عن طلق قال: عشرة من السنة.

فطلق استند بروايته هذه على الرواية الموصولة عن عائشة التي رواها عنه مصعب.

وقال السيوطي في حاشيته على سنن النسائي: وقد يُقال في تقوية رواية مصعب ان تشبتبة في الفرق بين ما حفظه وبين ما شكل فيه، فهي جهة مقوية لعدم الغفة.(٨/١٢٩)

يقصد السيوطي بهذا قول مصعب: ونسيت العاشرة، إلا ان تكون المضمضة.

ومما تأكد به رواية مصعب، ان لها شاهدا مرفوعا من حديث ابي هريرة، اخرجه البخاري (لباس٥٨٨٩)، من طريق سفيان عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "خمس من الفطرة، الختان والاستحداد ونتف الابط وتقليم الاظفار وقص الشارب".

من ذلك كله لا نستطيع موافقة النسائي على اسقاطه رواية مصعب بن شيبة، فهي صحيحه إن شاء الله، وهذا ما رآه بعض الأئمة، والله تعالى أعلم.

(٤/٧/١):

روى النسائي عن قتيبة عن ابي الاحوص عن ابي اسحاق عن هبيرة عن علي قال: نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب والقسي وعن المياثر الحمر وعن الجعة.

ورواه من طريق زكريا عن ابي اسحاق به.

ورواه من طريق زهير عن ابي اسحاق به.

قال النسائي: خالفه عمار بن زريق رواه عن ابي اسحاق عن صعصعة عن علي، والذي قبله أشبه بالصواب.(١٦٦/٨)

الدراسة:

هذا الحديث اختلف فيه على ابي اسحاق، فاخرجه ابو داود (اللباس٤٠٥١)، عن شعبه، الترمذي (ادب٢٨٠٨)، وابن ماجه (اللباس٣٦٥٤)، واحمد(١٣٢/١)، وابن ابي شيبة(٧٨/٦)، كلهم عن ابي الاحوص، والبيهقي(٢٩٣/٨)، والبزار(٣٠٢/٢)، كلاهما عن زهير، كلهم عن ابي اسحاق عن هبيرة عن علي.

وخالفهم عمار بن زريق وقال عنه النسائي: ليس به يأس (التهذيب٧/ ٣٥٠)، فرواه عن ابي اسحاق عن صعصعة بن صوحان عن علي، اخرجها ايضا النسائي في الكبرى (زينة٩٤٧٠)

فرواية ابي اسحاق عن صعصعة خطأ، والصواب ما رواه الثقات عن ابي اسحاق عن هبيرة عن علي رضي الله عنه. قال الدارقطني في العلل: ورواية عمار بن زريق عن ابي اسحاق عن صعصعة هو غريب من حديث ابي اسحاق(٢٤٧/٣).

ورواية صعصعة عن علي، هي من رواية مالك بن عمر عنه. اخرجها النسائي من طريق اسرائيل عن اسماعيل بن سميع عن مالك بن عمير عن صعصعة قال: قلت لعلي: انهنا عما نهاك عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: نهاني عن الدباء والحتم وحلقة الذهب... الحديث(١٦٦/٨).

وهذا الحديث اختلف فيه عن مالك بن عمير، فروى غير اسرائيل عن اسماعيل بن سميع عن مالك بن عمير قال: جاء صعصعة الى علي رضي الله عنه. فرواه النسائي من طريق مروان وعبدالواحد عن اسماعيل عن مالك عن علي، وقال: حديث مروان وعبدالواحد اولى بالصواب من حديث اسرائيل.(١٦٧/٨)

واخرجه ابو داود (أشربه٣٦٩٧) من طريق عبدالواحد عن اسماعيل عن مالك عن علي نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء... الحديث. وكذا اخرجه احمد(١٣٨/١)، والبيهقي(٢٩٢/٨). قال الدارقطني في العلل: الحديث يرويه مالك بن عمير، وقد اختلف عنه، فرواه محمد بن فضيل عن اسماعيل عن مالك قال: سمعت صعصعة عن علي. وخالفه مروان بن معاوية، فرواه عن اسماعيل عن مالك عن علي.

وهو الصواب(٣/٢٤٦)

الخلاصة: عمار بن زريق وهم على ابي اسحاق فجعله عن صعصعة عن علي، والصواب عن ابي اسحاق عن هبيرة عن علي، هذا ما رواه الثقات. وحديث صعصعة عن علي، هو من رواية مالك بن عمر عنه، وليس من رواية ابي اسحاق، كذا رواه اسرائيل. وخالفه مروان وعبدالواحد فروياه عن اسماعيل عن مالك عن علي مباشرة، وهذا ما رجحه النسائي والدارقطني، والله تعالى اعلم.

المبحث الثاني
التعليل من جهة المتن

المطلب الاول: علل التفرد والغرابة

يُقصد بهذا، ان يأتي الراوي بزيادة ، سواء برواية حديث لم يروه غيره، أو زيادة كلمة او جملة في حديث لا يتابعه عليها احد ممن روى هذا الحديث.

وهذه الزيادة ليس الحكم فيها على اطلاقها، فقدتكون محفوظة ومقبولة ان كان راويها ثقة، ولا تخالف روايات اخرى محفوظة، وقدتكون زيادة شاذة يخالف فيها الثقة غيره، وقدتكون زيادة منكره إن كان راويها ضعيفا.

- علل التفرد والغرابة -

(٢/١/١):

روى النسائي من طريق علي بن حجر عن علي بن مسهر عن الاعمش عن ابي رزين وابي صالح عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات".

قال ابو عبدالرحمن: لا اعلم أحدا تابع علي بن مسهر على قوله فليرقه.(٥٣/١)

الدراسة:

اخرجه مسلم (طهارة٢٧٩) عن علي بن حجر، ابن خزيمة(٩٨) الدارقطني(٦٤/١) كلاهما عن اسماعيل بن الخليل، كلهم عن علي بن مسهر عن الاعمش عن ابي رزين وابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا.

مقصد النسائي رحمه الله: ان علي بن مسهر جاء بلفظه زائدة في متن الحديث وهي (فليرقه) ولم يتابع عليها.

وقد رُوي الحديث من غير وجه، وليس فيه الامر بالاراقة، اخرج البخاري ومسلم هذا الحديث من طريق مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليغسله سبعا" البخاري (طهارة١٧٢)، مسلم (طهارة٢٧٩).

ورُوي عن الأعمش بهذا الاسناد وليس فيه الامر بالإراقة، رواه شعبة وابو معاوية، وهو ما أخرجه مسلم ايضا.

قال ابن حجر في الفتح: قال حمزة الكتاني عن رواية ابن مسهر في الاراقة: إنها غير محفوظة. ونقل عن ابن مندة: لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه، إلا عن علي بن مسهر بهذا الاسناد(٢٢١/١)

وذكر ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي تحت باب: المختلطون ممن أضر في آخر عمره، ومنهم علي بن مسهر، احد الثقات المشهورين، قال احمد في رواية الأثرم: كان ذهب بصره، فكان يحدثهم من حفظه، وعلي بن مسهر له مفاريد منها حديث "اذا شرب الكلب في انآء احدكم فليرقه"أ.هـ(٧٥٥/٢)

قلت: وعلي بن مسهر القرشي، قال عنه احمد: صالح الحديث، وقال ابن حجر: ولي القضاء في أرمينية فاشتكى من عينيه، فرجع الى الكوفة أعمى، فكان يحدث من

حفظه. (التهذيب٧/ ٣٣٥)

مما سبق نتبين ان رواية علي بن مسهر التي تفرد بها، لا تقبل منه وهي شاذة، كما ذكر غير واحد من العلماء، الا انه تبقى مسألة تخريج الامام مسلم في صحيحه هذه الزيادة:

من تخريج الامام مسلم لطرق هذا الحديث قد نستطيع القول انه اعل هذه الزيادة، فقد اخرجها في اصل الباب، ثم اتبعها بقوله، وحدثني محمد بن الصباح حدثنا اسماعيل بن زكريا عن الاعمش بهذا الاسناد مثله ولم يقل فليرقه. ورواه من طريق مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة وليس فيه الأمر بالاراقة، ورواه من طريق اسماعيل بن ابراهيم عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابي هريرة وليس فيه الامر بالاراقة، رواه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن ابي هريرة وليس فيه الامر بالاراقة. (الطهارة٢٧٩).

وقد ورد الامر بالاراقة من حديث موقوف على ابي هريرة، اخرجه الداقطني من طريق حماد بن زيد عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة في الكلب يلغ في الاناء قال: يهراق ويغسل سبع مرات". وقال: صحيح موقوف(١/ ٦٤)

(٢/١/٢):

روى النسائي من طريق الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن بكر بن عبدالله عن المنذر بن المغيرة عن عروة ان فاطمة بنت ابي حبيش حدثت انها اتت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فشكت اليه الدم، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما ذلك عرق، فانظري، اذا أتاك قرؤك فلا تصلي، فإذا مر قرؤك فتطهري، ثم صلي ما بين القرء الى القرء". هذا دليل على ان الاقراء حيض.

قال ابو عبدالرحمن: وقد روى هذا الحديث هشام بن عروة عن عروة، ولم يذكر فيه ما ذكر المنذر(١/ ١٢١)

الدراسة:

اخرجه ابو داود (طهارة٢٨٠)، ابن ماجه (طهارة٦٢٠)، احمد(٦/ ٤٢٠) كلهم عن المنذر بن المغيرة عن عروة ان فاطمة بنت ابي حبيش حدثت...

يبين النسائي رحمه الله ان المنذر خالف هشام بن عروة في رواية هذا الحديث،

ورواية هشام اخرجها البخاري (حيض٣٠٦) من طريق مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها قالت: قالت فاطمة بنت ابي حبيش لرسول الله إني لا أطهر أفأدع الصلاة، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي".

ورواه مسلم (حيض٣٣٣) من طريق عن وكيع وعن ابي معاوية كلهم عن هشام عن ابيه عن عائشة ان فاطمة قالت: ....بنحو حديث البخاري.

نلاحظ ان المنذر مخالفته جاءت من وجهين: ١- جعله عن عروة عن فاطمة انها قالت، وغيره يقول: عن عروة عن عائشة ان فاطمة حدثت.

نقل الحافظ ابن القيم عن ابن القطان قوله: وروى ابو داود من حديث الليث عن يزيد عن بكر عن المنذر عن عروة ان فاطمة حدثت، قال: لكن المنذر مجهول، والحديث عند غير ابي داود معنعن، لم يقل فيه: ان فاطمة حدثته، فهو مشكوك فيه في سماعه من فاطمة.

قال ابن القيم: وهذا كله عنت ومناكدة من ابن القطان، فأما قوله المنذر مجهول وجهله ابو حاتم لا يضره ذلك، وقد وثق المنذر وأثنوا عليه، وسماع عروة من فاطمة ثابت فهي بنت عمه. (عون المعبود١/ ٤٧٠)

قلت: والمنذر بن المغيرة ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: عن عروة بن الزبير لا يُعرف، وبعضهم قواه، وقال ابو حاتم مجهول.(٤/ ١٨٢)

وقال ابن حجر في التهذيب: روى عن عروة بن الزبير، وعنه بكير بن الاشج، ليس بمشهور وذكره ابن حبان في الثقات.(١٠/ ٢٦٩). واما سماع عروة من فاطمة فثابت، وليس إعلال الحديث من هذا الوجه.

٢- تفرد المنذر في جملة: "تدع الصلاة أيام إقرائها"، وهي غير محفوظة، فلم يقل احد هذا من الثقات ممن رووا هذا الحديث، فلا يقبل تفرد رجل حاله كحال المنذر، فهو مجهول كما ذكر غير واحد، وقول ابن القيم قد وثق، يقصد ان ابن حبان ذكره في الثقات، وهذا لا يكفي فقد ذكره ابن حبان وقال: يروي عن عروة، روى عنه بكير بن الاشج(٧/ ٤٨٠)، ورأى ابن حبان ان رواية الثقة عن المجهول ترفع جهالته. قلت: قد ترتفع جهالة العين، ولكن تبقى جهالة الحال فالمنذر لا يُعرف من حاله شيء.

وحاصل الكلام ان زيادة تدع الصلاة ايام إقرائها غير مقبولة. والحديث اصل مخرجه عائشة وهي لا تقول بهذا، قال ابن رجب: قاعدة تضعيف حديث الراوي اذا روى

ما يخالف رأيه: ومنها حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للمستحاضة: دعي الصلاة أيام إقرائك: قال احمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الإقراء الاطهار لا الحيض (شرح العلل٢/٨٨٩).

(٢/١/٣):

قال النسائي: اخبرنا محمد بن المثنى حدثنا ابن ابي عدي من حفظه قال: حدثنا محمد بن عمور عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ان فاطمة بنت ابي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن دم الحيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئ وصلي".

ورواه حدثنا محمد بن المثنى عن ابن ابي عدي من كتابه عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة ان فاطمة بنت ابي حبيش كانت تستحاض... الحديث.

قال ابو عبدالرحمن: قد روى هذا الحديث غير واحد، لم يذكر احد منهم ما ذكره ابن ابي عدي، والله تعالى اعلم. (١/١٢٣)

الدراسة:

اخرجه ابو داود (طهارة٢٨٦)، الدارقطني(١/٢٠٦)، البيهقي(١/٣٢٥)، الحاكم(١/١٧٤). كلهم من طريق ابن ابي عدي عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة، ومرة عن عائشة عن فاطمة وكلهم ذكروا تحديث ابن ابي عدي إملاءا ومن حفظه.

أعل النسائي هذا الحديث من جهة زيادة ذكرها ابن ابي عدي ولم يتابع عليها.

فقد روي الحديث من غير وجه عن عروة عن عائشة وفاطمة، وليس فيه "إن دم الحيض اسود يُعرف... الحديث".

إلا ان ابن القطان ذكر علة اخرى للحديث، قال ابن القيم: قال ابن القطان: منقطع رواه محمد بن ابي عدي مرتين: إحداهما من كتابه والثانية من حفظه، زاد فيه عائشة بين عروة وفاطمة وهذا متصل، ولكن لما حدث به من كتابه منقطعا ومن حفظه متصلا فزاد عائشة اورد ذلك نظرا فيه.

قال ابن القيم: قوله منقطع فليس كذلك، فإن محمد بن ابي عدي مكانه من الحفظ والاتقان معروف، وقد حفظه وحدث به مرة عن عروة عن فاطمة، ومرة عن عائشة عن

فاطمة، وقد أدرك كليتهما وسمع منهما بلا ريب. (عون المعبود(١/ ٤٧٠)

قلت: وليس تعليل الحديث من جهة الانقطاع، وإنما في ذكر "دم الحيض اسود" ولم يروه اصحاب الصحيح، قال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه محمد بن ابي عدي عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة ان النبي عليه السلام قال لها، اذا رأيت الدم الاسود فامسكي...الحديث. فقال ابي: لم يتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية، وهو منكر.(١/٤٩)

(٢/١/٤):

روى النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت: استحيضت فاطمة بنت ابي حبيش، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني استحاض فلا اطهر أفأدع الصلاة؟ قال عليه السلام: "إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا ادبرت فاغسلي عنك اثر الدم وتوضئي، فإنما ذلك عرق وليست بالحيضة".

قال ابو عبدالرحمن: لا اعلم أحدا ذكر في هذا الحديث "وتوضئي"" غير حماد بن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه و وتوضئي.(١/١٢٤)

الدراسة:

اخرجه مسلم (الحيض٣٣٣) من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة.

اعل النسائي زيادة في الحديث وهي "وتوضئي" وقال هي مما انفرد بها حماد بن زيد، بحيث روى غير واحد عن هشام هذا الحديث ولم يذكروا هذه الزيادة.

روى البخاري في الحيض(٣٠٦) من طريق مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها قالت: قالت فاطمة بنت ابي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم إني لا اطهر، أفأدع الصلاة، فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم: إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا اقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي".

وروى مسلم (الحيض٣٣٣) من طرق (وكيع وابو معاوية) عن هشام عن ابيه

عائشة بمثله.

ورواه ابو داود (حيض٢٨٢) من طريق زهير عن هشام به.

وقد اعل مسلم ايضا هذه الزيادة، حيث قال بعد تخريجه للحديث: وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركناه ذكره. ونقل النووي في شرحه عن القاضي عياض: الحرف الذي تركه هو: وتوضئي، واسقطها مسلم لأنها مما انفرد به حماد(٢٢/٤).

قلت: الا انه لم ينفرد حماد بن زيد بتلك الزيادة، وإنما توبع عليها، فقد تابعه عليها حماد بن سلمة كما في الرواية التي اخرجها الدارمي(٧٧٩).

وتابعه ايضا ابو عوانه في الرواية التي اخرجها ابن حبان(١٣٥٥)، وابو حمزة السكري عند ابن حبان ايضا(١٣٥٤). كلهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة.

وقد اخرج البخاري من طريق ابي معاوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان فاطمة بنت ابي حبيش جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم... الحديث. وقال: قال ابي: ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت، فالقائل هشام عن ابيه. (وضوء٢٢٢)

قال ابن حجر في الفتح: وادعى البعض انه من كلام عروة وليس من الحديث المرفوع، وفيه نظر، لأنه لو كان كلامه لقال: ثم تتوضأ، بصيغة الاخبار. وقال: ولم ينفرد ابو معاوية بذلك، فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام وادعى ان حمادا تفرد بهذه الزيادة، وأومأ مسلم ايضا الى ذلك وليس كذلك، فقد رواها الدارمي من طريق حماد بن سلمة، والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام،أ.هـ(٤٠٩/١).

نتبين ان تعليل النسائي ومسلم لهذه الزيادة ليس بجيد لما قدمناه من الادلة. والله تعالى اعلم.

(٥/١/٢):

روى النسائي من طريق مالك عن عمرو بن يحيى عن سعيد بن يسار عن ابن عمر قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار، وهو متوجه الى خيبر".

ورواه من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن سعيد عن انس بن مالك انه رأى الرسول صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو راكب الى خيبر والقبلة خلفه.

قال ابو عبدالرحمن: لا نعلم احدا تابع عمرو بن يحيى على قوله يصلي على حمار، وحديث يحيى بن سعيد عن انس الصواب موقوف، والله سبحانه وتعالى اعلم(٢/ ٦٠)

الدراسة:

اخرجه مسلم (صلاة٧٠٠)، وابو داود (صلاة٢٧٨) وفي الموطأ قصر الصلاة٢٥)، ابن حبان(٢٥١٥)، ابو يعلى(٥٦٦٦)، مسند احمد(٢/ ٥٧) كلهم عن مالك، ابن خزيمة(١٢٦٨) عن محمد بن دينار، كلاهما عن عمرو بن يحيى عن سعيد عن يسار عن ابن عمر مرفوعا.

قال الساعاتي في ترتيب المسند، وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن انس انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار(٣/ ١٢٤).

يتلخص كلام النسائي في ان عمرو بن يحيى قد وهم على سعيد بن يسار في قوله "يصلي على حمار" وكذلك كل من قال عن النبي عليه السلام، انه صلى على حمار، وان الصواب في الصلاة على الحمار إنما هو من فعل انس، وان المعروف الثابت هو الصلاة على الراحله، كما جاء في الاحاديث الصحيحة.

فقد خالف عمرو بن يحيى جماعة ممن رووا هذا الحديث، فقد روى الامام مسلم هذا الحديث من طريق مالك عن ابي بكر عن سعيد بن يسار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير (صلاة٧٠٠)، وكذا رواه ابو يعلى(٥٦٦٧).

واستدرك الامام الدارقطني على مسلم تخريجه لحديث عمرو بن يحيى، حيث قال في كتابه الالزامات والتتبع: واخرج مسلم حديث عمرو بنيحيى عن سعيد عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على حمار، وخالفه ابو بكر عن سعيد فقال: على البيعر، وكذلك قال جابر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجهما مسلم ولم يخرج البخاري حديث عمرو بن يحيى وأخرج الآخر. ومن روى ان النبي عليه السلام صلى على حمار فهو وهم، والصواب من فعل انس، والله اعلم(ص٢٩٩).

فالمتن شاذ، وليس له متابعة إلا رواية من حديث يحيى بن سعيد عن انس، التي اوردها النسائي ورجح فيها الوقف، فالحديث عن محمد بن عجلان عن يحيى بن سعيد عن انس مرفوعا:

قد خالف فيه محمد بن عجلان كلا من الامام مالك وعبدة بن سليمان في رفع هذا الحديث، فرواه الامام مالك عن يحيى بن سعيد قال: رأيت أنس بن مالك في السفر وهو يصلي على حمار. وهو متوجه الى غير القبلة (الموطأ / قصر الصلاة٢٦).

ومحمد بن عجلان قد خالف الثقات، قال ابن ابي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: كان يحيى بن سعيد لا يرضى محمد بن عجلان، وقال مرة: مضطرب الحديث. (التهذيب٩/٣٤١).

وعلى هذا فحديثه ضعيف لشذوذه ولا يصلح شاهدا لحديث ابن عمر.

وقد روى البخاري (تقصير الصلاة١١٠٠)، ومسلم (صلاة المسافرين٧٠٢) والبيهقي(٢/٤) من طريق همام عن انس بن سيرين قال: تلقينا انس بن مالك حين قدم الشام، فتلقيناه بعين التمر فرأيته يصلى على حمار، ووجهه ذاك الجانب، وأومأ همام عن يسار القبلة، فقلت له: رأيتك تصلى لغير القبلة، قال: لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله لم أفعله.

ويبدو ان الوهم دخل عليهم من فهم هذه الرواية، فظنوا قول انس هذا ان النبي عليه الصلاة والسلام صلى على حمار.

قال ابن حجر في الفتح: قول انس هذا هل يؤخذ منه ان النبي عليه الصلاة والسلام صلى على حمار؟ فيه احتمال، وقد نازع في ذلك الاسماعيلي فقال: خبر انس إنما هو في صلاة النبي عليه الصلاة والسلام راكبا تطوعا لغير القبلة، فأفراد الترجمة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندي.(٢/٦٧١)

نتبين مما سبق انه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار، بل الثابت صلاته على الراحله، والله تعالى اعلم.

(٦/١/٢):

روى النسائي من طريق هارون بن عبدالله عن ابي داود الحفري عن حفص عن حميد عن عبدالله بن شقيق عن عائشة قالت: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متربعا".

قال ابو عبدالرحمن: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير ابي داود وهو ثقة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ، والله تعالى أعلم.(٣/٢٢٤)

الدراسة:

اخرجه ابن خزيمة(٩٧٨) عن محمد بن عبدالله ويوسف بن موسى، والبيهقي(٣٠٥/٢)، والحاكم(٢٧٥/١) عن هارون بن عبدالله. كلاهما عن ابي داود الحفري عن حفص عن حميد عن عبدالله عن عائشة.

يرى النسائي ان أبا داود تفرد بروايته تلك، وأبو داود الحفري هو: عمر بن سعيد بن عبيد الكوفي، قال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وقال ابن حجر: كان من العباد الخشن فقيرا متعففا، وذكره ابن حبان في الثقات. (التهذيب٤٥٢/٧) (ثقات العجلى٣٥٨)، ثقات ابن حبان(١٨٩/٨).

وعلى هذا فإن تفرد ابي داود يعد في تفرد الثقة وهو مقبول، فكيف اذا علمنا انه قد توبع على روايته تلك، تابعه عليها محمد بن سعيد وهو ثقة.

فقد روى البيهقي(٣٠٥/٢) والحاكم(٢٥٨/١) هذا الحديث من طريق محمد بن سعيد عن حفص عن حميد عن عبدالله بن شقيق عن عائشة. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

بناءً عليه يكون حديث ابي داود الحفري حديثاً صحيحاً، وليس كما قال النسائي رحمه الله، وهذا الظن منه لا يجوز إعلال الحديث به. والله اعلم.

(٢/١/٧):

روى النسائي من طريق محمد جعفر عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن علي الازدي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى".

قال ابو عبدالرحمن: هذا الحديث عندي خطأ، والله تعالى أعلم.(٢٢٧/٣)

الدراسة:

أخرجه الترمذي(٥٩٧)، ابو داود(١٢٩٥)، ابن ماجه(١٣٢٢)، الدارمي(١٤٥٨) احمد(٢٦/٢)، ابن حبان(٢٤٨٢)، ابن خزيمة(١٢١٠)، الدارقطني(٤١٧/١) البيهقي(٤٨٧/٢)، ابن ابي شيبة(١٧٥/٢). كلهم من طريق شعبة عن يعلى عن علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعا بلفظ "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى".

أعل النسائي -رحمه الله- هذا الحديث من جهة زيادة "والنهار"، فقد ثبت في الاحاديث ان صلاة الليل مثنى مثنى، روى البخاري في صحيحه من طريق مالك عن

نافع وعبدالله بن دينار عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال: صلاة الليل مثى مثنى. (الوتر/باب ما جاء في الوتر).

قال الترمذي: وروى الثقات عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولم يذكروا فيه صلاة النهار (السنن٢/٤٩٢).

وقال الخطابي: وروى هذا الحديث عن ابن عمر نافع وطاوس وعبدالله بن دينار، ولم يذكر فيه أحد صلاة النهار، إنما هو صلاة الليل مثنى مثنى. (سنن ابي داود٢/ ٦٥).

وقد صحح بعض الأئمة هذا الحديث، منهم الامام البخاري. روى البيهقي بسنده من طريق ابراهيم بن عبدالله الأصبهاني عن محمد بن سليمان قال: سئل ابو عبدالله يعني البخاري عن حديث يعلى أصحيح هو؟ فقال: نعم.(٢/٤٨٧).

وقد اعتمد ابن عبدالبر هذا الحديث، قال في التمهيد: مذهب أحمد مع انه مذهب الحجازيين أولى، لأن ابن عمر روى هذا الحديث وفهم مخرجه، وكان يقول: بأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، ولم يكن ابن عمر ليخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم، لو فهم ان صلاة النهار بخلاف صلاة الليل في ذلك(١٣/ ١٨٥).

قلت: وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن ابن عمر وفيه "صلاة الليل والنهار...".

روى الدارقطني بإسناد صحيح عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، صلاة الليل والنهار مثنى مثنى.(١/٤١٧).

وأخرج الطبراني في الأوسط عن عبدالله العمري عن نافع عن ابن عمر بمثله(١/٨٩).

إلا ان هذه الرواية ضعيفة، لأن فيها اسحاق الحنيني، قال عنه البخاري: في حديثه نظر (التاريخ الكبير١/١/٣٧٩)، وذكره العقيلي في الضعفاء(١/٩٧).

ومع هذا فإسناد الحديث الذي ذكره النسائي صحيح، وإن كانت فيه زيادة، فسبيل الزيادات ان تقبل من الثقات. والحديث الذي ورد في ان صلاة الليل مثنى مثنى هو في بيان صلاة الوتر، فتتمة الحديث الذي اخرجه البخاري: "فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى".

أما صلاة النهار مثنى مثنى، فقد وردت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فكان يصلي الضحى ركعتين، وكذا صلاة العيد ركعتان، والاستسقاء ركعتان، وهذه

كلها من صلاة النهار. والله اعلم.

(٢/١/٨):

قال النسائي: اخبرنا نوح بن حبيب القومسي عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن ابيه انه قال: ليتني أرى الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهو يُنزل عليه. فبينا نحن بالجعرانة والنبي عليه الصلاة والسلام في قبة، فأتاه الوحي، فأشار عمر ان تعال، فأدخلت رأسي القبة، فأتاه رجل قد أحرم في جبة بعمرة متمضخ بطيب، فقال: "يا رسول الله: ما تقول في رجل قد أحرم في جبة. إذ أنزل عليه الوحي، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يغط لذلك، فسري عنه، فقال: أين الرجل الذي سألني آنفا، فأتى بالرجل فقال: أما الجبة فاخلعها، وأما الطيب فاغسله، ثم أحدث إحراما"

قال ابو عبدالرحمن: ثم أحدث إحراماً، ما أعلم أحداً قاله غير نوح بن حبيب، ولا احسبه محفوظا، والله سبحانه وتعالى أعلم.(١٣١/٥).

الدراسة:

يبين النسائي في هذا الحديث ان هنالك رواية شاذة فيه، تفرد بها نوح بن حبيب، ولم يتابع عليها، ولم يذكرها أحد ممن رووا هذا الحديث.

وقد خالف نوح بن حبيب أصحاب يحيى بن سعيد في هذا الحديث، فقد رواه الإمام أحمد في مسنده قال: حدثني يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان عن أبيه وذكر الحديث، وليس فيه ثم أحدث إحراما.(٢٢٢/٤)

وقد روي الحديث من غير وجه عن عطاء عن صفوان عن ابيه، وليس فيها زيادة ثم أحدث إحراما. أخرجه البخاري(حج١٥٣٦)، مسلم (حج١١٨٠)، أبو داود (حج١٨١٩)، الترمذي (حج٨٣٦)، وفيه ان النبي عليه الصلاة والسلام. قال لهذا الرجل: "أما الجبة فانزعها، وأما الطيب فاغسله، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك".

ورواية نوح من حبيب تخالف رأي عطاء في هذه المسألة. قال الشافعي في الأم: أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرأيت لو أن رجلاً أهل من ميقاته وعليه جبة ثم سار أميالاً ثم ذكرها فنزعها، أعليه ان يعود إلى ميقاته فيحدث إحراماً؟ قال:

لا. حسبه الإحرام الأول. (٢/١٦٦)

نتبين أن جملة: ثم أحدث إحراماً، هي خطأ من رواية نوح بن حبيب، ولم يتابع عليها، ونوح ثقة خالف الثقات فروايته شاذة، والله اعلم، قال عنه النسائي: لا بأس به. وقال الخطيب كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. (التهذيب ١/ ٤٢٩)

(٢/١/٩):

روى النسائي من طريق مخلد عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر يقول: قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم، في مجن قيمته خمسة دراهم.

ورواه من طريق محمد بن وهب عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر قال: قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن ثمنه ثلاثة دراهم.

قال ابو عبدالرحمن: هذا الصواب. (٨/٧٦)

الدراسة:

هذا الحديث فيه اختلاف في متنه، وصحح النسائي رواية من قال: ثلاثة دراهم، وليس خمسة دراهم. حيث خالف بذلك مخلدُ محمد بن وهب في روايتهما عن حنظلة.

أخرج البخاري من طريق عبيدالله وموسى بن عقبة وجويرية كلهم عن نافع عن ابن عمر قال: قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. (حدود ٦٧٩٦، ٦٧٩٧).

وروى مسلم (حدود١٦٨٦)، وأبو داود (حدود٤٣٨٥)، ومالك (حدود /٧/ ٥) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم.

قال ابن حجر في الفتح: وأخرج النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة، ومن رواية مخلد عن حنظلة بلفظ: خمسة دراهم، لكن خالف الجميع، وقول الجماعة: ثلاثة دراهم هو المحفوظ. (١٢/ ١٠٥).

ومخلد بن يزيد القرشي، ابو يحيى، قال عنه أحمد: لا بأس به وكان يهم. وقال ابن معين وأبو داود: ثقة. وقال الساجي: كان يهم. (التهذيب ٦٩١٠).

نلاحظ ان رواية مخلد شاذة، خالف فيها الثقات ممن رووا هذا الحديث، وهذا ما

المطلب الثاني

الادراج

وصورة هذا النوع من العلة، ان يدخل في سياق الحديث ما ليس منه، سواء أكان هذا الداخل حديثاً آخر، او بعض حديث، أم كان كلاماً للراوي يوضح به عبارة ما. وفي كلتا الحالتين يظهر الحديث مع ما أدرج فيه، حديثا واحدا دونما تمييز بينهما، أو فاصل يحدد كلا منهما.

- الادراج -

(١/٢/٢):

روى النسائي من طريق زيد بن الحباب عن معاوية عن ابي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابي الدرداء سمعه يقول: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفي كل صلاة قراءة؟ قال: "نعم". قال رجل من الأنصار وجبت هذه؟ فالتفت إلي وكنت أقرب القوم منه، فقال: ما "أرى الإمام إذا أمَّ القوم إلا قد كفاهم".

قال ابو عبدالرحمن: هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ، إنما هو قول أبي الدرداء، ولم يُقرأ هذا مع الكتاب.(١٤٢/٢).

الدراسة:

أخرجه الدارقطني(٣٣٢/١)، والبيهقي(١٦٢/٢). كلاهما من طريق زيد بن الحباب عن معاوية عن ابي الزاهرية عن كثير عن ابي الدرداء.

أشار النسائي -رحمه الله-، بقوله: هذا عن رسول الله خطأ، الى ادراج وقع في الحديث، والصواب وقفه على ابي الدرداء، فالذي قال: ما أرى الإمام إذا أمّ القوم إلا قد كفاهم هو أبو الدرداء، وليس حديثا عن رسول الله، وهذا الذي يقصده من قوله: لم يُقرأ هذا مع الكتاب.

قال الدارقطني بعد تخريجه للحديث: وهو وهم من زيد بن الحباب، وأخطأ فيه، والصواب أن أبا الدرداء قال ذلك لكثير بن مرة.(٢٣٣/٢). وكذا قال البيهقي(١٦٣/٢).

ورواه عبدالله بن وهب عن معاوية على الصواب، وهو ما أخرجه أحمد(٤٤٨/٦)، والدارقطني(٣٣٢/١)، والبيهقي(١٦٣/٢) من طريقه عن معاوية عن ابي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابي الدرداء قال: قام رجل، فقال: يا رسول الله أفي كل صلاة قرآن؟ قال: نعم. فقال رجل من القوم: وجب هذا؟ فقال أبو الدرداء: يا كثير -وإنا الى جانبه- لا أرى الإمام إذا أمّ القوم إلا قد كفاهم.

قال البيهقي: الصواب أنه من قول أبي الدرداء كما قال ابن وهب، وهم فيه زيد بن الحباب، ورواه عبدالرحمن بن مهدي، وهو إمام حافظ عن معاوية فجعله من قول أبي الدرداء(١٦٣/٢).

وقد روى ابن ماجه هذا الحديث من غير وجه عن ابي الدرداء، فيه الحديث دون

الزيادة، رواه منطريق معاوية بن يحيى عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس الخولاني عن ابي الدرداء قال: سأله رجل أأقرأ والإمام يقرأ؟ قال: سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم: أفي كل صلاة قراءة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم. فقال رجل من القوم: وجب هذا. (صلاة٨٤٢).

يتضح لنا أن رواية زيد بن الحباب عن معاوية فيها ادراج، بحيث وهم وجعل قول ابي الدرداء من حديث رسول الله، وخالف بذلك الثقات الذين رووا هذا الحديث. فروايته ضعيفة، والله أعلم.

(٢/٢/٢):

روى النسائي من طريق سعيد بن ابي هلال وبكير الاشج عن ابي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبدالرحمن بن ابي سعيد عن ابيه، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، والسواك والطيب ما قدر عليه».

الا ان بكيراً لم يذكر عبدالرحمن، وقال في الطيب: ولو من طيب المرأة. (٣/٩٢).

الدراسة:

اخرجه مسلم (صلاة٨٤٨)، وابو داوود (صلاة٣٤٤)، وابن خزيمة(١٧٤٣)، البيهقي(٣/٢٤٢). كلهم من طريق سعيد بن هلال وبكير عن ابي بكر عن عمرو بن سليم عن عبدالرحمن عن ابيه.

يبين النسائي ان في رواية بكير الاشج عدم ذكر عبدالرحمن بن ابي سعيد، وكذلك زيادة في روايته «ولومن طيب المرأة».

قال الامام مسلم بعد تخريجه للحديث: الاان بكيراً لم يذكر عبدالرحمن، وقال في الطيب: ولو من طيب المرأة. وكذا قال ابو داوود والبيهقي.

ورواية بكير التي نبه عليها مسلم وابو داوود والنسائي في عدم ذكره عبدالرحمن هي صحيحة، وخاصة اذا علمنا انه قد توبع عليها، تابعه شعبة فرواه عن ابي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن ابي سعيد الخدري، اخرجها البيهقي(٣/٢٤٢).

وكذلك تابعه عليها محمد بن المنكدر فرواه بمثل روايته اخرجها ابن خزيمة في صحيحه(١٧٤٤). الا ان رواية شعبة ومحمد بن المنكدر ليس فيها زيادة في الطيب

ولو من طيب المرأة.

وقد نستطيع ان نحكم على هذه الزيادة بانها ادراج في الحديث، لذلك أعلها مسلم والنسائي ولم يذكروها في المتن وإنما نبهوا عليها فيما بعد.

بناء عليه نستطيع القول: بأن إسناد الحديث من رواية بكير الأشج صحيح، وليس فيه انقطاع، وذلك لأنه ثبت سماع عمرو بن سليم من أبي سعيد الخدري، وعمرو لم يوصف بالتدليس، ويكون عمرو بن سليم روى هذا الحديث عن ابي سعيد مرة بواسطة، ومرة بدون واسطة، ومن تحمل عنه بأي وجه كان تحمله صحيحا. والله اعلم.

(٢/٢/٣):

قال النسائي: اخبرنا سليمان بن داوود عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس قال: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اجود الناس، وكان اجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من شهر رمضان فيدارسه القرآن، وحين يلقاه جبريل عليه السلام كان اجود بالخير من الريح المرسلة".

وقال: اخبرنا محمد بن اسماعيل البخاري عن حفص بن عمر عن حماد عن معمر والنعمان بن راشد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: "ما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من لعنة تذكر، كان اذا كان قريب عهد بجبريل عليه السلام يدارسه كان اجود بالخير من الريح المرسلة".

قال ابو عبدالرحمن: هذا خطأ، والصواب حديث يونس بن يزيد، وادخل هذا حديثاً في حديث.(١٢٦/٤)

الدراسة:

اورد النسائي للحديث روايتين، الاولى من حديث يونس عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس في مدارسة جبريل عليه السلام للنبي -صلى الله عليه وسلم- القرآن في رمضان، وفي وجوده عليه السلام.

وفي الرواية الثانية ذكرها من حديث معمر والنعمان عن الزهري عن عروة عن عائشة في مناقب النبي -صلى الله عليه وسلم-، وفي آخره ذكر جوده في رمضان. وقد نبه الامام النسائي على خطأ وقع لرواية معمر والنعمان عن الزهري، بحيث ادرج حديثاً

في حديث. والخطأ هو من النعمان بن راشد، وذلك لان معمر بن راشد رواه عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس كما هي رواية يونس بن يزيد. وكذلك رواه عن الزهري عن عروة عن عائشة دون الزيادة التي ذكرها النعمان بن راشد، وذلك كما سيأتي تخريجه.

فحديث معمر والنعمان اخرجه احمد(٦/ ١٣٠)، والنسائي كبرى(٢٤٠٦).وفي رواية احمد عن معمر والنعمان او احدهما عن الزهري عن عروة عن عائشة، وفيه زيادة مدارسة جبريل عليه السلام.

وقد اخرجه البخاري(بدء الوحي٥)من طريق بشر بن محمد عن عبدالله عن يونس ومعمر عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل...الحديث".

ورواية الزهري عن عروة عن عائشة في مناقب النبي عليه الصلاة والسلام اخرجها ابو داوود(ادب٤٧٨٦) وعبدالرزاق(٩/٤٤٢)، واحمد(٦/٢٣٢) عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، وليس فيه مدارسة جبريل عليه السلام، ولا الجود في رمضان، انما: "ما ضرب خادماً له ولا امرأة بيده قط، ولا لعن من لعنة تذكر، ولا خير بين امرين الا اختار ايسرهما ما لم يكن اثماً...".

وقد روي الحديث من غير وجه عن الزهري، فاخرجه مسلم(فضائل النبي عليه السلام٢٣٢٧) من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة بنحوه، وكذا اخرجه ابو يعلى(٤٣٨٢).

نلاحظ ان النعمان بن راشد وهم في روايته عن الزهري، فادخل حديثه عن ابن عباس في حديث عائشة، وخالف بذلك الثقات من اصحاب الزهري، امثال مالك ومعمر بن راشد.

والنعمان بن راشد قال عنه ابن معين: مضطرب الحديث، وكذا قال احمد، وقال البخاري: في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الاصل، وقال ابو حاتم: يهم كثيراً، وقال النسائي : صدوق فيه ضعف.(التهذيب٤٥٣/١٠)(مسائل احمد٤٩٣/٢)(التاريخ الكبير٤/ ٨٠)(الجروح ولتعديل٤٤٨/٤).

فائدة: نلاحظ ان النسائي روى الحديث عن شيخه، واسمه محمد بن اسماعيل البخاري، وقد يظن انه الامام البخاري، وليس كذلك، قال السندي في الحاشية: وفي نسخة محمد بن اسماعيل فحسب ولم يذكر البخاري، وهو ابو بكر الطبراني.(١٢٦/٤).

المطلب الثالث: المنكر

اختلفت عبارات العلماء في استعمال لفظة(منكر)، وقد توسع البعض في اطلاقه، ومنهم بعض المتقدمين من الائمة، فكانوا يقصدون بذلك، ما تفرد به روايه، خالف او لم يخالف، ولو كان ثقة.

والذي استقر عليه ايضاً هذا الاصطلاح عند المتأخرين، ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة . ونستطيع ان نضيف ايضاً، ما تفرد به الضعيف مطلقاً.

وادرس في هذا، ما اطلقه النسائي على حديث انه منكر، وكان يقصد من هذا تضعيف الحديث.

-المنكر-

(٢/٣/١):

روى النسائي من طريق يزيد عن حماد بن سلمة عن هارون بن رئاب وعبدالكريم عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عبدالكريم يرفعه الى ابن عباس، وهارون لم يرفعه قالا: «جاء رجل الى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: ان عندي امرأة هي من احب الناس الي، وهي لا تمنع يد لامس، قال: طلقها، قال: لا اصبر عنها، قال: استمتع بها.»

قال ابو عبدالرحمن: هذا الحديث ليس بثابت، وعبدالكريم ليس بالقوي، وهارون بن رئاب اثبت منه، وقد ارسل الحديث، وهارون ثقة ،حديثه اولى بالصواب من حديث عبدالكريم. (٦/٦٨).

الدراسة:

اخرجه البيهقي(١٥٤/٧) من طريق ابي عمر الضرير عن حماد بن سلمة عن عبدالكريم وهارون عن عبدالله بن عبيد، قال حماد: قال احدهما عن ابن عباس، ورواه ابن عيينة عن هارون بن رئاب مرسلاً.

النسائي لا يثبت هذا الحديث، ويرجح الرواية المرسلة على الموصولة، وذلك لان هارون بن رئاب ذكرها مرسلة، وخالفه بذلك عبدالكريم بن ابي مخارق، وهو متكلم فيه.

وقد اورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، قال: وقد رواه عبدالله بن عبيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلاً، وقال احمد بن حنبل: هذا الحديث لا يثبت، ليس له اصل. (٢٧٢/٢).

نلاحظ من تخريج الحديث، التالي: ان حماد بن سلمة وابن عيينة روياه عن هارون مرسلاً، ورواه يزيد عن حماد بن سلمة عن عبدالكريم موصولاً. وعبدالكريم بن ابي المخارق قال عنه ابن معين: ضعيف، وقال ابن حبان: كان كثير الوهم فاحش الخطأ، وقال ابن عدي: والضعف بين على كل ما يرويه، وقال ابن عبدالبر: مجمع على ضعفه. (التهذيب٦/٣٣٥) (الكامل٥/٣٣٨).

الا ان بعض العلماء رأى صحة هذا الحديث، قال ابن عراق في تنزيله الشريعة: قال ابن حجر عن هذا الحديث حسن صحيح، ولم يصب من قال انه موضوع، فله طريق اخر مرسل اخرجه الشافعي في الامام، ووصله الخرائطي في اعتلال

القلوب.(٢/ ٢١٠). ويؤيد ذلك مجيء الحديث من طريق اخر عن ابن عباس اخرجه ابو داوود (نكاح٢٠٤٩)، البيهقي(١٥٥/٧) من طريق الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن عمارة عن عكرمة عن ابن عباس. نلاحظ ان الحديث له اصل وليس من الموضوعات، الا ان الصواب فيه الارسال.

(٢/٣/٢):

روى النسائي من طريق علي بن نصر عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد قال: قلت لايوب: هل علمت احداً قال في: امرك بيدك انها ثلاث، غير الحسن، فقال: لا. ثم قال: اللهم غفراً، الا ما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (ثلاث). فلقيت كثيراً فسألته، فلم يعرفه. فرجعت الى قتادة فاخبرته، فقال: نسي.

قال ابو عبدالرحمن: هذا حديث منكر(١٤٧/٦).

الدراسة:

اخرجه ابو داوود (طلاق٢٢٠٤) عن الحسن بن علي، الترمذي(طلاق١١٧٨) عن علي بن نصر، البيهقي(٣٤٩/٧)، والحاكم(٢٠٦/٢) كلاهما عن اسماعيل، كلهم عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد به.

بين النسائي -رحمه الله-، ان هذا الحديث منكر، ولا يثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- .

وبعد البحث تبين ان نكارة الحديث جاءت من وجهين:

١- الوهم في رفع الموقوف.

٢- انكار كثير انه حدث به.

اورد الترمذي هذا الحديث في كتابه العلل من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد به. وقال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: حدثنا به سليمان بن حرب موقوفاً(١/٤٦٢).

وزاد الترمذي في السنن: ولم يعرف حديث ابي هريرة مرفوعاً(٣/٤٨٢).

وأخرج ابو داوود الحديث من قول الحسن من طريق مسلم بن ابراهيم عن هشام عن

قتادة عن الحسن في امرك بيدك، قال: ثلاث. (طلاق٥ ٢٢٠).

ثانياً: فان انكار كثير مولى ابن سمرة في انه حدّث به توهن الحديث، فقد جاء في الرواية التي اخرجها ابو داوود، قول كثير: ما حدثت بهذا قط. قال العظيم ابادي: واعلم ان انكار الشيخ انه حدث بذلك ان كان على طريقة الجزم كما وقع في رواية المؤلف، قال شك انه علة قادحة (عون المعبود٦/٢٨٩).

وقال البيهقي: كثير هذا لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته، وقول العامة بخلاف روايته. (٣٤٩/٧). يقصد بهذا ان قول جمهور العلماء على انها طلقة واحدة.

وقال السندي في حاشيته على سنن النسائي: فكأن قول المصنف هذا حديث منكر، اشارة الى ان رفعه منكر، ثم الجمهور على انها طلقة واحدة. (١٤٨/٦).

بناء عليه نتبين ان الحديث معل من عدة وجوه، منها الوقف كما ذكر البخاري. وعلة اخرى انكار كثير للحديث، كما جاء في رواية ابي داود. فهذه علل تقدح في صحة الحديث وتضعفه. والله اعلم.

(٢/٣/٣):

روى النسائي من طريق ابراهيم بن الحسن المقسمي عن حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «نهى عن ثمن السنور والكلب، إلا كلب الصيد».

قال ابو عبدالرحمن: وحديث حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة ليس هو بصحيح. (١٩١/٧)

وقال في موطن آخر: هذا منكر. (٣٠٩/٧)

الدراسة:

هذا الاسناد الذي ذكره النسائي رجاله ثقات، وهذا ما ذكره الحافظ ابن حجر، بإن رجاله ثقات، وذلك في معرض ذكره لأحاديث الباب في فتح الباري، قال: وأخرجه النسائي من حديث جابر بإسناد رجاله ثقات، إلا انه طعن في صحته. (٤٢٧/٤)

والذي يبدو ان النسائي ضعفه من جهة متنه، بالنظر الى الزيادة المذكورة في الاستثناء وأنها لا تثبت.

فقد روى البخاري (بيوع٢٢٣٧)، ومسلم (مساقاة١٥٦٧) كلاهما من طريق

مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبدالرحن عن ابي مسعود الانصاري ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن».

فهذا النهي مطلق، ويحمل المطلق على المقيد إن صح المقيد.

والحديث بالزيادة "إلا كلب الصيد"، اخرجه ايضا الداقطني(٣/٧٣)، والبيهقي(٦/٦) كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر. وقد اختلف فيه على حماد، فرواه عبيدالله بن موسى عن حماد عن ابي الزبير عن جابر. وشك في رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم...

ورواه سويد بن عمرو عن حماد عن ابي الزبير عن جابر موقوفا، وقال الدارقطني: هذا اصح من الذي قبله. ورواه عباد بن العوام عن الحسن بن ابي جعفر عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال الدارقطني: الحسن ضعيف(٣/٧٣). وقد ضعفه الامام احمد، وقال البخاري: منكر الحديث. (التهذيب٢/٢٢٨). ورواه البيهقي من طريق عبدالواحد بن غياث عن حماد عن ابي الزبير عن جابر موقوفا. وقال: الاحاديث الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن ثمن الكلب، خالية من هذا الاستثناء، وإنما النهي عن الاقتناء، ولعله شبّه على من ذكر في حديث النهي عن ثمنه.(٦/٧). فنلاحظ في الحديث الذي رواه النسائي وهما وقع فيها.

وهذا الوهم يبدو انه طرأ على رواية حجاج بن محمد، وهو ممن تكلم فيهم، فقد قال: عنه ابراهيم الحربي: اختلط في آخر عمره، وذكره القيرواني في الضعفاء بسبب الاختلاط، وقال العجلي: ثقة، وكذا قال النسائي وابن المديني. (التهذيب١٨٠) (ثقات العجلي١٠٨).

وللحديث علة اخرى، وهي تدليس ابي الزبير، فرواياته بالعنعنة عن جابر، قال ابن حزم: وأما حديث جابر فإنه من رواية ابي الزبير عنه ولم يسمعه منه، فكل حديث لم يقل فيه ابو الزبير انه سمعه من جابر او حدثه به فلم يسمع منه، وهذا الحديث لم يذكر فيه ابو الزبير سماعاً من جابر. (المحلى٩/١١).

وللحديث شاهد من رواية ابي هريرة اخرجها الترمذي (بيوع١٢٨١) من طريق وكيع عن حماد عن ابي المهزم عن ابي هريرة قال: «نهى الرسول -صلى الله عليه وسلم- عن ثمن الكلب إلا كلب صيد». قال: هذا حديث لا يصح من هذا الوجه، وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان وتكلم فيه شعبة وضعّفه، وقد روي الحديث عن جابر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو هذا، ولا يصح إسناده أيضا.

وروى الدارقطني من طريق محمد بن سلمة عن المثنى عن عطاء عن ابي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.... نحوه. قال الدارقطني: المثنى ضعيف(٣/٧٣).

نتبين مما سبق ان في الحديث زيادة، وهي شاذة لتفرد من لا يُقبل تفرده، فالحديث بهذه الزيادة غير صحيحة كما ذكر النسائي، والله اعلم.

قال السيوطي في حاشيته على السنن: والجمهور على منع ثمن الكلب على الاطلاق، وأجابوا عن هذا بأن الحديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث.(٧/١٩١).

(٤/٣/٢):

روى النسائي من طريق محمد بن عبدالله عن جده عن مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال: «جيء إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بسارق، فقال: اقتلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق قال: اقطعوه... الحديث». وفيه انه أتي به في الخامسة قال: اقتلوه.(٨/٩٠)

قال ابو عبدالرحمن: وهذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث، والله تعالى اعلم.(٨/٩٠)

الدراسة:

أخرجه ابو داود (حدود٤٤١٠) عن محمد بن عبدالله عن جده به، والبيهقي(٨/٢٧٢) عن عاصم الاشجعي كلاهما عن مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر.

قول النسائي يعني: ان هذا الحديث لا يصح، وفي سنده مقال لوجود مصعب بن ثابت، وهو ممن تكلم فيهم. وقد زاد في الكبرى: وهذا الحديث ليس بصحيح ولا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا عن النبي عليه الصلاة والسلام، وقد ذكر هذا بعدما أخرجه من طريق مصعب بن ثابت (قطع السارق٧٤٧١).

ومصعب بن ثابت قال عنه احمد: أراه ضعيف الحديث، وقال ابو حاتم: صدوق كثير الخطأ، وقال ابن حبان: انفرد بالمناكير عن المشاهير (التهذيب١٠/١٤٤) (الكامل٦/٣٦١).

قال ابن التركماني في التعليق على سنن البيهقي: قال ابو عمر: حديث القتل منكر لا أصل له(٨/٢٧٢).

إلا ان البعض رأى انه ثابت سنداً، إلا انه منسوخ، قال ابن حجر في التلخيص: قال الشافعي: هذا الحديث منسوخ لا خلاف فيه عند اهل العلم(٤/٦٩).

وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن جابر بن عبدالله، أخرجها الدارقطني، فرواه من طريق يزيد بن سنان عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بمثله. قال الدارقطني: ويزيد بن سنان ضعيف. ورواه من طريق عائذ بن حبيب عن هشام عن محمد بن المنكدر عن جابر. قال: وعائذ بن حبيب شيعي له مناكير، وقال الجوزجاني: ضال زائغ(٣/١٨١). فهذه الروايات لا تصلح متابعات لرواية مصعب بن ثابت لبيان ضعفها. وللحديث شاهد من رواية الحارث بن حاطب وهذا ما اخرجه النسائي(٨/٨٩)، وفي الكبرى (قطع السارق.٧٤٧)، والبيهقي(٨/٢٧٣) من طريق حماد بن سلمة عن يوسف بن سعد الجمحي عن الحارث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. مع اختلاف في بعض متنه، وأن الرجل سرق في الخامسة على عهد ابي بكر الصديق وقتل في ذلك الزمن.

وقد أخرجها الحاكم أيضا وقال: صحيح. وتعقبه الذهبي بقوله: بل منكر(٤/٣٨٢).

وهذا الحديث لا يصح ايضا، لأن في سنده يوسف بن سعد الجمحي، قال عنه الترمذي: مجهول. (ميزان الاعتدال٤/٤٦٦).

فالذي ذكره النسائي عن هذا الحديث جيد ومحقق، وخاصة في قوله: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً عن النبي -صلى الله عليه وسلم- والله تعالى اعلم.

(٥/٣/٢):

روى النسائي من طريق عمر بن علي عن الحجاج عن مكحول عن ابن محيريز قال: سألت فضالة بن عبيد عن تعليق يد السارق في عنقه، قال: سنة. قطع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يد سارق وعلّق يده في عنقه.

قال ابو عبدالرحمن: الحجاج بن أرطأة ضعيف ولا يحتج بحديثه.(٨/٩٢).

الدراسة:

أخرجه ابو داود (حدود٤٤١١)، والترمذي (حدود١٤٤٧)، وابن ماجه (حدود٢٥٨٧)، وأحمد(١٩/٦)، والبيهقي(٢٧٥/٨). كلهم عن عمر بن علي عن الحجاج عن مكحول به.

الامام النسائي يضعف هذا الحديث ولا يثبته، وذلك لضعف في سنده.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وقال ابن العربي في شرحه للترمذي: وكأنه من باب التعريف به، والإشارة بذكره ليرتدع به، ولو ثبت لكان حسنا صحيحا ، ولكنه لم يثبت. (٢٢٧/٦).

وقد ضعّف هذا الحديث ابن حجر، قال في التلخيص: عمر بن علي والحجاج بن أرطأة هما مدلسان، وهذا الخبر لا يبلغ درجة الصحيح ولا يقاربها. (٦٩/٤)

وفيه الى جانب عمر بن علي والحجاج، فيه عبدالرحمن بن محيريز الجمحي. قال ابن حجر في التهذيب: روى له الأربعة حديثا واحداً في القطع، قال عنه ابن القطان: لا يُعرف. (٢٤١/٦)

فالحديث لا يحتج به، وهذا هو ما ذكره النسائي وغيره، والله تعالى أعلم.

(٢/٣/٦):

روى النسائي من طريق هناد بن السري عن ابي الاحوص عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة بن نيار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.:"اشربوا في الظروف ولا تسكروا".

قال أبو عبد الرحمن: وهذا حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم، لا نعلم أحد تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين، قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطيء في الحديث،خالفه شريك في سنده وفي لفظه. (٣١٩/٨).

الدراسة:-

أخرجه الدارقطني عن أبي غسان (٢٥٩/٤)، وابن أبي شيبه (٤٩٤/٥)، والبيهقي (٢٩٨/٨) والطيالسي (١٣٦٩)، والطبراني في الكبير (١٨٩/٢٢)، كلهم

من طريق أبي داود الطيالسي عن أبي الأحوص عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبي بردة بن نيار.

أنكر النسائي هذا الحديث، وسبب ذلك وهم أبي الأحوص على سماك، وقد خالف غير واحد من أصحاب سماك في هذا الحديث. وبعد البحث تبين أن المخالفة جاءت من وجهين:

ا. في السند، حيث جعله أبو الأحوص من حديث أبي بردة بن نيار، والصواب أنه من حديث بريدة الأسلمي. كذا رواة الثقات.

ب. في المتن، حيث قال: اشربوا في الظروف ولا تسكروا، الصواب أنه : «اشربوا في الأسقيه ولا تشربوا مسكرا».

-وهذا تفصيل المسألة:-

قال ابن أبي حاتم في العلل: سمعت أبا زرعه يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: حديث أبي الأحوص عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبي بردة، خطأ الاسناد والكلام، فأما الاسناد فإن أيوب ومحمد بن جابر وشريكا، رووه عن سماك عن القاسم عن ابي بريده عن أبيه عن النبي- صلى الله عليه وسلم-:« فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكرا». (٢/ ٢٥).

وقد فصلّ أبو زرعه علة هذا الحديث، قال: وهم أبو الأحوص في قوله عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبي بروه، قلب من الاسناد موضعاً، وصحّف في موضع آخر، أما القلب فقوله: عن أبي بردة، أراد ابن بريدة، ثم احتاج أن يقول: ابن بريدة عن أبيه، فقلب الاسناد بأسره وأفحش في الخطأ. وأفحش من ذلك وأشنع تصحيفه في متنه،«واشربوا في الظروف». وقد روى هذا الحديث عن أبي بريدة عن أبيه عن النبي-صلى الله عليه وسلم-:"ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقيه ولا تشربوا مسكرا، وفي حديث بعضهم قال: واجتنبوا كل مسكر، ولم يقل أحد منهم؛ ولا تسكروا. وقد بان وهم أبي الأحوص باتفاق. (العلل٢/ ٢٤).

وكذا أعله الدارقطني في العلل. (٦/ ٢٥/س٩٥٥).

ورواية شريك أخرجها ابن ماجه(أشربه٣٤٠٥) من طريق اسحاق بن يوسف عن شريك عن سماك عن القاسم عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي-صلى الله عليه وسلم-قال: «كنت نهيتكم عن الاوعيه، فانتبذوا فيه واجتنبوا كل مسكر».

ورواية محمد بن جابر أخرجها الدارقطني في السنن(٤/٢٥٩) من طريق محمد بن جابر عن سماك عن القاسم عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: "نهيتكم عن الظروف، فاشربوا فيما شئتم، ولا تشربوا مسكرا". وقال: وهذا الصواب، الله اعلم.

ورواية ايوب اخرجها الامام أحمد في مسنده(٥/٣٥٦) من طريق حسين بن محمد عن ايوب عن سماك عن القاسم عن ابي بريدة عن ابيه...بنحوه.

يتضح مما سبق أن رواية أبي الأحوص عن سماك خطأ حتما، وقد وهم فيها أبو الأحوص، وخالف بذلك الثقات، خالف في سنده ومتنه، فحديثه منكر كما ذكر النسائي، والله اعلم.

وقد جاءت رواية بمثل رواية أبي الأحوص عن سماك، أخرجها النسائي من رواية موقوفه على عائشه-رضي الله عنها-، روتها عنها قرصافه، وقال النسائي: وهذا أيضا غير ثابت، وقرصانة هذه لا ندري من هي، والمشهور عن عائشة خلاف ما روت عنها قرصافة(٨/٣٢٠).

فهذا حديث منكر اخر عن عائشة، ولا يثبت، وهو خلاف ما ترويه عائشة في هذا الباب، فقد اخرج النسائي من طريق عبدالله عن قدامة عن جسرة العامرية انها سمعت عائشة تقول: لا احل مسكراً وأن كان خبزاً، وان كانت ماءاً، قالتها ثلاث مرات(٨/٣٢٠). قال الذهبي: قرصافة روت عن عائشة اشربوا في الظروف ولا تسكروا، وقرصافة لا يُدرى من هي(ميزان الاعتدال٤/٦٠٩).

وعلى هذا، فالحديث في روايتيه: «اشربوا في الظروف ولا تسكروا» منكر ولا يثبت، للادلة التي مرت، والله تعالى اعلم.

(٧/٣/٢):

روى النسائي من طريق ابي اسحاق الشيباني عن عبدالملك بن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «انه اتى بقدح فيه نبيذ، وهو عند الركن، ودفع إليه القدح فرفعه الى فيه فوجده شديدا، فرده على صاحبه، فقال له رجل من القوم: يا رسول الله، أحرام هو؟ فقال: عليّ بالرجل، فأتي به فأخذ منه القدح، ثم دعا بماء فصبه فيه، فرفعه الى فيه فقطب، ثم دعا بماء ايضا، فصبّه فيه، ثم قال: "اذا اغتلمت عليكم هذه الاوعية، فاكسروا متونها بالماء"».

قال ابو عبدالرحمن: عبدالملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته. (٨/٣٢٤)

الدراسة:

اخرجه الداقطني(٤/٢٦٢)، والبيهقي(٨/٣٠٥)، كلاهما عن ابي اسحاق، واخرجه ابن ابي شيبة(٥/٤٨٦) عن قرة العجلي، كلاهما عن عبدالملك بن نافع (وجعله بعضهم مالك بن القعقاع) عن ابن عمر.

أعلّ النسائي هذا الحديث بوجود عبدالملك بن نافع في سنده، والرجل متكلم فيه، وقد اختلف في اسمه ايضا، واحتج بما روي عن ابن عمر خلاف ذلك قطعا.

قال الدارقطني: كذا قال: مالك بن القعقاع، وقال غيره: عن عبدالملك بن نافع، وهو رجل مجهول، والصحيح عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ما أسكر كثيره، فقليله حرام. (٤/٢٦٢)

وقال ابن ابي حاتم في العلل: سألت ابي عن حديث رواه عبدالملك بن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- انه أتي بشراب... الحديث. قال أبي: هذا حديث منكر، وعبدالملك ابن نافع شيخ مجهول. (٢/٣٤)

وعبدالملك بن نافع، قال عنه الذهبي: مجهول، ونقل عن ابن حبان قوله: لا يحل الاحتجاج به بحال. (ميزان الاعتدال٢/٦٦٢). وقال البخاري في التاريخ الكبير: لم يتابع عليه. (٥/٤٣٣)

وقد اخرج النسائي من طرق ومن طريق مقاتل عن سالم عن ابيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «حرم الله الخمر، وكل مسكر حرام». قال النسائي: وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحة النقل، وعبدالملك لا يقوم مقام واحد منهم. (٨/٣٢٥).

فعلى هذا، فالحديث منكر، ولا يحتج به كما ذكر النسائي، وهو يخالف ماروي عن ابن عمر في تحريم كل مسكر.

روى النسائي من طريق الحسن بن اسماعيل عن يحيى بن يمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن ابي مسعود قال: «عطش النبي صلى الله عليه وسلم حول الكعبة، فأستسقى فأتى من السقاية فشمه فقطب فقال: علي بذنوب من زمزم فصب عليه ثم شرب فقال رجل: احرام هو؟ قال: لا».

قال النسائي: وهذا خبر ضعيف لان يحيى بن يمان انفرد به دون اصحاب سفيان،

ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه.(٨/ ٣٢٥).

الدراسة:

اخرجه الدارقطني(٤/ ٢٦٣)، والبيهقي (٨/ ٣٠٤)عن اسحاق بن ابراهيم، وابن عدي في الكامل(٧/ ٢٣٥) عن ابي معمر كلهم عن يحيى بن اليمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن ابي مسعود مرفوعاً.

اخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث، وانقلب عليه سنده لسوء حفظه، وقد فصل العلماء القول في رواية هذا الحديث.

قال ابن ابي حاتم في العلل: فسألت ابا زرعة عن حديث يحيى بن يمان عن الثوري عن منصور عن خالد بن سعد عن ابي مسعود عطش النبي صلى الله عليه وسلم ...الحديث» قال: هذا اسناد باطل عن الثوري وهم فيه يحيى بن يمان، وانما ذاكرهم سفيان عن الكلبي عن ابي صالح عن المطلب، فلعل الثوري انما ذكره تعجباً من الكلبي حين حدث بهذا مستنكراً على الكلبي (٢/ ٢٥).

وقد بين الدارقطني في العلل متابعات ليحيى بن يمان على روايته، وذكر انها لا تصح، فقال: وقد تابعه عبدالعزيز بن ابان عن الثوري وهو متروك، وتابعهما اليسع بن اسماعيل وهو ضعيف.(٦/ ٢٩٢/سؤال١٠٦١).

وروى البيهقي بسنده عن عبدالله بن نمير يقول: يحيى ين يمان سريع النسيان، وحديثه خطأعن الثوري، انما هو عن الكلبي عن ابي صالح عن المطلب مرسلاً.(٨/ ٣٠٤).

ويحيى بن اليمان الذي روى هذا الحديث قال عنه الامام احمد: ليس بحجة، وقال علي بن المديني: فلج، فتغير حفظه.(ميزان الاعتدال٤/ ٤١٦). وذكر حديثه ابن عدي في الكامل فقال: وهذا الحديث اخطأ فيه ابن اليمان، حيث جعله بهذا السند، وانما هو عن الكلبي. وقال ابن معين: يحيى بن اليمان في الثوري ليس بالقوي.(٧/ ٢٣٥).

ورواية الكلبي عن ابي صالح عن المطلب، اخرجها الدارقطني(٤/ ٢٦٢)، البيهقي(٨/ ٣٠٤) كلاهما من طريق عمرو بن علي به. وقال الدارقطني: الكلبي متروك، وابو صالح ضعيف.

والكلبي هو محمد بن السائب، ابو النضر الكوفي، قال البخاري عنه: الكلبي تركه يحيى وابن مهدي وقال علي: حدثنا يحيى عن سفيان، قال لي الكلبي: كل ما

حدثتك عن ابي صالح فهو كذب. (الميزان٣/٥٥٦).

نتبين مما سبق، ضعف رواية يحيي بن يمان، وانه انقلب عليه الاسناد لسوء حفظه.

وكذلك ضعف رواية الكلبي التي ذكرها الثوري على سبيل انكارها، كما ذكر ابو حاتم الرازي، وهذا ما اراده النسائي، والله اعلم.

المطلب الرابع: التصحيف

وتعريفه عن المحدثين: تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة، الى غيرها.
وهو انواع، منه في السند، ومنه في المتن.

(١/٤/٢):

روى النسائي من طريق عبيدالله بن موسى عن يوسف بن صهيب عن عبدالله بن بريدة عن ابيه «ان أمرأة حذفت امرأة فأسقطت، فجعل رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، في ولدها شاه، ونها يومئذ عن الحذف».

ورواه من طريق ابي نعيم عن يوسف بن صهيب عن عبدالله بن بريدة «ان إمرأة حذفت امرأة، فأسقطت المحذوفة، فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل عقل ولدها خمسمائتمن الغر، ونهى يومئذ عن الحذف».

قال ابو عبدالرحمن: هذا وهم، وينبغي ان يكون اراد مائة من الغر.(٤٧/٨).

نلاحظ من سياق الروايتين وقوع خطأ في المتن، فجاءت رواية عبيدالله بن موسى (في ولدها خمسين شاة).، وفي الكبرى خمسمائة شاة(قسامة٧٠١٦)، وكذا رواه ابو داوود(ديات٤٥٧٨). والبيهقي(١١٥/٨) كلاهما من طريق عبيدالله بن موسى عن يوسف به، برواية خمسمائة شاة.

وأتبع النسائي الرواية برواية ابي نعيم المرسلة بلفظ خمسمائة من الغر.

وصوب النسائي الحديث الى مائة من الغنم.

قال ابو داوود بعد تخريجه للحديث: كذا الحديث خمسمائة شاة، والصواب مائة شاة.

وقد سمي ما يجب في الجنين غرة، والغرة عبد او امة، والغرة تعادل نصف عشر الدية، وهي خمسون ديناراً، أوخمسمائة درهم او مائة من الشاة.(المغني٥٣٩/٩).

قال السهرانفوري في بذل المجهود: لعله في الحديث خمسمائة درهم، فوقع في موضع درهم شاة غلطاً. وقال الكاندهلوي في تعليقه: وتوضيحه اذا ضرب بطن امراة فألقت جنيناً ففيه غرة، وهي نصف عشر لديه، وهي خمسمائة درهم (٩٨/١٨).فدية الجنين خمسمائة درهم، ما يقابل مائة شاة، فوقع الخطأ من هذا في المتن، وتصويب النسائي له صحيح، والله تعالى اعلم.

الفصل الثالث

علل النسائي في الميزان

المطلب الاول: مصادره في التعليل:

الإمام النسائي ناقد عصره، كما قال الذهبي وغيره، وقد اعتمد العلماء من بعده كلامه على الأحاديث، وجعلوه حجة في التعديل والتجريح، فقلما تجد رجلاً الا وقد ابدى رأيه فيه فقد كان في غاية الدقة والتحري.

أ- العلماء الذين صرح النسائي بالاخذ عنهم:

ان الامام النسائي أخذ عن عدد كبير من المحدثين، لكن علم النقد الحديثي يختص بنوع مميز من الشيوخ، والنسائي اعتمد في تعليل بعض الاحاديث على كلامهم، مثلاً استدل لتضعيف عبدالله بن خثيم قول علي بن المديني، قال النسائي: وكأن علي بن المديني خلق للحديث[١].

ونقل مرة عن يحيى القطان قوله في تضعيف حديث الذي يقبل ولا يتوضأ.[٢]

ونقل مرة عن أحمد بن حنبل قوله في حديث ابي الاحوص في الاشربة.[٣]

ب- العلماء الذين اعتمد قولهم ولم يصرح بذلك:

لم يرجع النسائي القاريء دوماً الى مصادره في التكلم على بعض الاحاديث، فلم يكن تعليله للاحاديث على شكل اسئلة يسألها لشيخه فمما لا شك فيه ان النسائي اعتمد في كثير من الكلام على الاحاديث على من سبقه من الائمة والمحدثين، ذلك اننا نجد في بعض كلامه التطابق التام لما قاله الائمة المتقدمون عن تلك الاحاديث، أمثال يحيى بن معين وابي حاتم وابي زرعة والبخاري والترمذي.....وغيرهم.

جـ - نظرة النسائي الخاصة في تعليل بعض الاحاديث:

ان اهم قضية تدلنا على ذلك، انك تجده يتفرد بالحكم على بعض الاحاديث، ولا نرى احداً من شيوخه او ممن سبقوه قد تكلم عليها.

---

(١) انظر: الرسالة (٤٠)

(٢) السابق ص٧٢

(٣) صفحه (٢٢٧).

وقد رأينا أنه اعتمد في كثير من تعليل الأحاديث على نفسه، فهو صاحب النظر الثاقب في الأسانيد والمتون، ويملك الاطلاع والدقة فيها، فمنهجه في التعليل يتسم بالاستقراء والمنهجية الدقيقة في التعامل مع الأحاديث،حيث جمع أحاديث الباب الواحد، وعرف طرقه، وصحيحه من سقيمه، إلى جانب معرفته بأحوال الرواة وطبقاتهم، وعمن أخذوا، وميّز بين سماعاتهم وعدمها، وغير ذلك من أدوات النقد الحديثي، فأبان عن العلل الدقيقة فيها.

وإن ما يؤخذ عليه قليل معدود، فهي طبيعة لا تنفك عن البشر، فالزلل والوهم، ليس معصوما عنه احد، إلا من عصم الله.

وقد لاحظنا مما سبق، أنه لم يوفق في تعليل بعض الاحادث، وهي قليلة بالنسبة للكم الذي تكلم فيه، لذا انتقده بعض العلماء على ما ذهب اليه من آراء في علل بعض الأحاديث، أمثال: الدارقطني والبيهقي وابن حجر وأبانوا عن الصواب فيها.

المطلب الثاني: مصادره في التعليل:

المطلب الثاني: منهجه في التعليل، موازنة مع غيره في هذا الشأن:

إخترت لذلك ثلاثة كتب، وهي ضمن الكتب الستة المعتمدة عند العلماء، فجعلت الموازنة مع الامام مسلم في صحيحه، والترمذي في جامعه، وأبي داود في سننه، فهي الكتب التي صنّفها أصحابها وتكلموا فيها عن علل الأحاديث.

أولا: صحيح مسلم:

إن مدار هذا البحث يقوم على كلام ذكره الامام مسلم في مقدمته، في معرض بيانه لمنهجه في الكتاب، حيث قال: (إنا نعمد الى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فنقسمها ثلاثة اقسام، وثلاث طبقات: فأما

القسم الاول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث واتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

القسم الثاني: فإذا نحن تقصينا أخبار ذلك الصنف، أتبعناها أخبارا يقع في اسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان، كالصنف المقدم قبلهم. على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن الستر والصدق، وتعاطي العلم يشملهم.

القسم الثالث: فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم...، وكذلك من الغالب عن حديثه المنكر، أو الغلط، أمسكنا ايضا عن حديثهم.)[1] وقال في موطن آخر: (وسنزيد إن شاء الله شرحا وإيضاحا في مواضع الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة اذا اتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح.)

كلام الامام مسلم السابق فيه اكثر من مسألة:

أ- في ترتيبه لأحاديث الكتاب: الذي قد يفهم من كلامه، انه انتهج ترتيبا معينا للأحاديث، فإذا أورد الحديث من طرق، فالطريق التي صدر الباب بها هي اسلم من العيوب وأنقى، ثم اذا اتبعها بطرق اخرى، فمعناه أنها ليست في مستوى تلك الطريق الاولى.

يقول د. العتر:(وأما مسلم فإنه يسير على خطته التي بينها في المقدمة من تقديمه أحاديث الثقات المتقنين، ثم من دونهم).[2]

هل هذا يعني ان مسألة التقديم والتأخير حرص عليها الامام مسلم في كتابه؟

المقصود من هذا التساؤل هو: أننا إذا نظرنا الى أحاديث في صدر الباب، ثم إلى التي تليها، حكمنا على الرواية الاولى بالصحة، والثانية بأنها أقل منها. وهذا الكلام ليس دقيقا، ولا يشهد عليه حال الكتاب، فالذي يقرأ فيه يلحظ أن الامام مسلما لم يلتزم هذا الترتيب المذكور، فقد يصدر الباب أحاديث في اسانيدها منهم دون الحفظ والاتقان من الرواية التي تليها.

يقول د. ربيع: (لم يلتزم الترتيب بين أحاديث الطبقتين، اللتين ذكرهما في مقدمة كتابه، فأحيانا يقدم أسانيد الطبقة الاولى، وأحيانا يقدم أسانيد الطبقة الثانية، وأحيانا

---

(١) مقدمةالصحيح(١/٥٠-٥٨).

(٢) الامام الترمذي والموازنة بين الصحيحين -د. نور الدين عتر- مؤسسة الرسالة- ط١، ١٩٨٨م، (٨٥).

لا يورد في الباب إلا أحاديثالطبقة الاولى...).[١]

ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه من طريق سليمان بن حيان الاحمري عن سعد بن طارق عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «بني الإسلام على خمسة... الحديث". ورواه من طرق يحيى بن زكريا عن سعد بن طارق به.[٢]

قال ابن حجر: (سليمان بن حيان: صدوق يخطئ).[٣]

وقال عن يحيى بن زكريا: (ثقة متقن).[٤]

نلاحظ ان الامام مسلما صدر الباب بمن هو دون يحيى بن زكريا الذي جاءت روايته من بعده.

مثال آخر: روى في كتاب الطهارة حديثا في صدر الباب من طريق يحيى عن زيد عن أبي سلام عن أبي مالك الاشعري قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "الطهور شطر الايمان... الحديث".[٥]

وهذا الحديث مما استدركه عليه الدارقطني، قال: (خالفه معاوية رواه عن زيد عن أبي سلام عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري).[٦] فيرجح الدارقطني أن الاسناد منقطع، واستدل لذلك برواية معاوية. قال ابن حجر: (توفي ابو مالك سنة ثمان عشرة في طاعون عمواس).[٧]

وأبو سلام عده الحافظ في الطبقة الثالثة، وقال: (ثقة يرسل).[٨]

فنبين أن أبا سلام ولد بعد وفاة أبي مالك، فروايته عنه منقطعة. قال الحافظ

---

(١) منهج الامام مسلم في ترتيب كتابه -د. ربيع بن هادي- مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط١، ١٩٨/(٥٢).

(٢) صحيحمسلم(إيمان١٦).

(٣) التقريب(٢٥٠).

(٤) التقريب(٥٩٠).

(٥) صحيحمسلم(إيمان١٦).

(٦) الإلزاماتوالتتبع(ص٦٠).

(٧) التقريب(٦٧٠).

(٨) السابق(٥٤٥).

العلائي: (فتكون رواية مسلم منقطعة، لسقوط ابن غنم منها).[١]

فهذا يدل على ان لا ترتيب في الباب بين أحاديثمعلة وغيرها، فالمقصود هو تقصي أخبار أهل الحفظ والاتقان، واستيعابها، استيعابا كاملاً، وأما اخبار القسم الثاني فيأتي بهاعلى سبيل المتابعات والشواهد.

قال الحافظ ابن حجر: (إنما اشتبه على القاضي عياض ومن تبعه، بأن الرواية عن اهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن حرف المسألة: هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الاول؟ والحق انه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الاول تفردوا أو لا، ويخرج أحاديثاهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد، وكذلك إذا كان الحديث لأهل القسم الثاني طرقا كثيرة يعضد بعضها بعضا، فإنه قد يخرج ذلك، وهذا ظاهر في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث اهل القسم الثاني في الأصول، بل وفي المتابعات، لكان كتابه أضعاف ما هوعليه).[٢]

المسألة الاخرى: وعد الامام مسلم في مقدمته: ببيان علة الأحاديث في موضعها.

وذلك بعد تخريج الحديث من طرقه الصحيحة، فإن كان للحديث علة. بينها. قال د. العتر: (واذا كان في بعض الروايات علة فإنه يؤخرها، ويشير الى ما فيها، وكثيراً ما يحذف موضع العلة من الحديث ويختصره).[٣] وأعطى لذلك أمثلة توضح ما ذكره.

وبيان العله في صحيح مسلم ليست على طريقة كتب العلل، وليست كفعل الامام النسائي، في تصريحه بالعلة، مثل أن يقول: خالفه، أو اختلف فيه على فلان. وليس في الترتيب من حيث التقديم والتأخير. وإنما يكون البيان بذكر طرق الحديث وتعدادها، من غير أن يتعرض للتصريح بها.

قال ابن حجر في الفتح حول مسألة جمع الطرق: (ويوردها بطرقه، ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والارسال. ورجع عنده الوصل فاعتمده، واورده مرسلا على أنه لا تأثير عنده على الوصل، ومنها أحاديث تعارض الرفع والوقف، والحكم فيها كذلك، ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الاسناد، ونقص بعضهم، فيوردها على

---

(١) جامع التحصيل(١٦١).

(٢) النكت(١/٤٣٤).

(٣) الموازنة(٨٥).

الوجهين...)[١].

في حين وجدت الامام مسلما قد يصرح بالعلة ويبينها، وهذا قليل في كتابه، حيث ذكر في كتاب الحيض حديثا من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشه في المستحاضة. ورواة من طريق وكيع ومعاوية عن هشام به"[٢]. في حين أن رواية حماد بن زيد فيها زياده"توضيء" على الروايات الاخرى، فقال الامام مسلم: وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره.

قال القاضي عياض: (الحرف الذي تركه هو: توضيء، وأسقطها مسلم لأنها مما انفرد به حماد"[٣].

مثال آخر: روى مسلم من طريق بكير الاشبح عن أبي بكر المنكدر عن عمرو بن سليم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، والسواك ويمس الطيب ما قدر عليه»[٤]. قال مسلم: إن بكيرا لم يذكر عبد الرحمن، وقال في الطيب: ولو من طيب المرأة.

حيث روى غير بكير الاشج، ومنهم شعبة عن ابن المنكور عن عمرو عن عبد الرحمن عن أبي سعيد، ولم يذكروا في روايتهم ولو من طيب المرأة"[٥].

ونعلم أنه التزم الصحيح في كتابه، قال في المقدمة:(عرضت كتابي هذا على أبي زرعة، فما قال: إن له علة تركته، وما قال: لا علة فيه، فهو هذا الذي أخرجته)"[٦].

وقد رأى بعض العلماء أنه أخل بهذا الالتزام في بعض الأحاديث، ومن هذا المنطلق ناقشوه فيها، منهم الدارقطني، والنووي، وابن حجر..

وليس ذكره لأحاديث معلة بمقصود أصلي، وليس لذلك صنف وجمع، وإنما إن جاء في بعض طرق الحديث زيادة، أو نقص، اوردها لينبه عليها، وليس كقصد النسائي في تخريج أحاديث معلة في الباب، يبين عن علتها تصريحا.

---

(١) هدي الساري(١٥)

(٢) مسلم(حيض٣٣٣)

(٣) شرح النووي على مسلم(٤/٢٢)

(٤) مسلم(صلاة٨٤٨).

(٥) البيهقي(٣/٢٤٢)

(٦) المقدمه(١/١٩)

ثانيا: **كتاب الجامع للامام الترمذي:-**

نستطيع القول: بإن الامام الترمذي كان بدعا في وضعه مصنفا على الكتب والابواب المعلة، قال الحافظ ابن رجب: (وأما الابواب المعللة، فلا نعلم أحدا سبق الترمذي اليها)[١]

فجاء كتابه حافلا بعلم العلل وغيرها، لذلك تناوله العلماء بالبحث والدراسة. ويمكن موازنة النسائي معه في هذا الجانب من أمور:-

١- شرط الترمذي في كتابه: لقد توسع في شرطه، فلم يشترط الحديث الصحيح فقط، وانما نزل الى غيره. قال ابن رجب: (والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلا، ومن يهم كثيرا، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادرا، ويبين ذلك ولا يسكت عنه، فأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه وكثر)[٢].

وقد أخرج النسائي عن مجموعه من الضعفاء، ولم يسكت عنهم، وإنما ذكر فيهم الأقوال المناسبه فيهم.

٢- غرض الترمذي جمع أحاديث الباب وبيان عللها:

كان غرضه من تأليف الكتاب جمع المسائل الفقهيه، وبيان مسائلها المختلفه، بأدلتها من الأحاديث، رواية ودراية. قال الترمذي: (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم)[٣].

فهو يخرج أحاديث الباب، ويميز صحيحها من سقيمها، ويعدد طرق الحديث، ويبين اختلاف الرواة واتفاقهم، ويشبهه في ذلك الامام النسائي.

وقد تميز الترمذي في هذا الجانب عن النسائي، في مسألة ترتيب أحاديث الباب، فالترمذي كان يقدم الحديث المعل في الباب على الحديث الصحيح ، ليكشف علة الحديث، قال ابن رجب: (وقد اعترض على الترمذي بانه في غالب الابواب يبدأ الأحاديث الغريبة الاسناد غالبا، وليس ذلك بعيب، فإنه- رحمه الله- يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الاسناد، وكان قصده ذكر العلل)[٤]. فقد تكلم- رحمه

---

(١) شرح علل الترمذي(١/٣٤٥)

(٢) المرجع السابق(٢/٦١٢)

(٣) جامع الترمذي(٥/)

(٤) شرح علل الترمذي(٢/٦٢٥)

الله- عن علل الأحاديث أضعاف ما ذكره النسائي.

والنسائي لم يلتزم ترتيبا معينا في الباب من حيث التقديم والتأخير، كما بيناه سابقا.

وقد تميز الترمذي في كتابه أيضا في موضوع العلة، أنه وضع في آخر كتابه الجامع"كتاب العلل" وكأنه الإطار النظري التقعيدي للتطبيقات العملية في كتابه.

قال د.العتر:(ولما كان الجامع قد اشتمل على كثير من الفوائد الفقهيه والحديثية التي امتاز بها، وكانت تحتاج إلى بيان، عقد أبو عيسى فصلا نفياً في آخر الكتاب وهو"كتاب العلل" تعرض فيه لأصول ومسائل تتصل بما التزمه في كتابه من بيان الفقه وأنواع الحديث والكلام في الرجال، لتكون بمثابة أصول وقواعد يرجع إليها القارىء)[(١)].

٣- طريقة الترمذي في بيان العلة:

الامام الترمذي يبين علة الحديث ويبرزها بوضوح، فيذكر التدليس، والارسال، والشذوذ، والنكارة.....فهو يفصل في العلة تفصيلا دقيقا. مثال: ما رواه في كتاب الصلاة ، باب : ما جاء أن الارض كلها مسجد، إلا المقبرة والحمّام، حيث ذكر الحديث من طريق الحسين بن حريث عن عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- :"الارض كلها مسجد...الحديث"[(٢)].قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد قد روى عن عبد العزيز بن محمد روايتين، منهم من ذكره عن أبي سعيد ومنهم من لم يذكره، وهذا حديث فيه اضطراب: روى سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي-صلى الله عليه وسلم- مرسل. ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن أبي سعيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ورواه محمد بن اسحاق عن عمرو بن يحيى عن ابيه. قال: وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يذكر فيه عن أبي سعيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. وكأن رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- اثبت وأصح مرسلا.[(٣)]

في حين جاءت عبارة النسائي مجتزأة، غاية في الدقة والاختصار، تحتاج الى

---

(١) الموازنه(٥٥)

(٢) الجامع(صلاة٣٤١٧)

(٣) السابق(١٣٢/٢).

مزيد تأمل وتقصي.

٣- من حيث المصادر في التعليل:

الامام الترمذي ناقد متفنن في ذلك، فكلامه عن علل الأحاديث يشعرك بأنه عالم متخصص، فقد تفرد بالحكم على بعض الأحاديث، وكان هو مصدرا فيها. في حين اعتمد في تعليل بعض الأحاديث على شيوخه السابقين، وكان يكثر النقل عن الامام البخاري، وعلي بن المديني، وابن المبارك، وغيرهم من الأئمة. مثال: قال الترمذي: قال محمد في هذا الحديث: لا أراه محفوظا.[١] وقال الترمذي: قال علي بن المديني: وحديث سهيل بن أبي صالح خطأ. اخبرني بذلك اسحاق بن ابراهيم عن علي بن المديني.[٢]

وهذا الذي لم يفعله الامام النسائي -رحمه الله-، فهو لا ينقل عن الآخرين نقلا صريحا، إلا في النادر، ويكتفي بذكر العلة، دون ذكر المصدر الذين استقاه منه.

ثالثا: سنن أبي داود:

١- كتابه معلل:

إن التشابه كبير بين منهج أبي داود في التعليل، ومنهج النسائي -رحمهما الله-، إلا ان أبا داود كانت عنايته بالمتون اكثر.

قال ابن رجب: (وأما ابو داود فكانت عنايته بالمتون اكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف الفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، فكانت عنايته بفقه الحديث اكثر من عنايته بالاسانيد).[٣]

والامام ابو داود لا يسكت عن الأحاديث المعلة، فهو يوردها في كتابه، ويبين صحتها من سقمها، قال في رسالته لأهل مكة: (وإذا كان فيه حديث منكر بينت انه منكر، وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء).[٤] وهذا ما ذكره النسائي ايضا عن كتابه، في انه لا يخرج عمن أجمع على تركه.

وقال ابو داود في موطن آخر في الرسالة: (وما كان في كتابي من حديث فيه

---

(١) الجامع(٣/٩٩).

(٢) الجامع(٢/١٣٠).

(٣) شرح علل الترمذي(٢/٦٢٦).

(٤) رسالة ابي داود لأهل مكة(٢٥).

وهن شديد فقد بينته)[١]

وقال: (وإن من الأحاديث في كتابي ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلس، وأما ما في الكتاب من هذا النحو فقليل).[٢]

٢- طريقة بيانه للعلة:

فالامام ابو داود يعل الحديث بأنواع العلل المعروفة، من انقطاع وارسال وشذوذ.. وغيرها، فهو يصرح بالعلة عقب الحديث، وقد يصرح برأيه، أو برأي من سبقه من شيوخه في علة ذاك الحديث.

اذا كان في الباب عدة احاديث، فكيف كان يورد الحديث المعل؟

يقول الأستاذ محمد حوى: (لم اجد لأبي داود منهجا مطردا في ذلك على كثرة تتبعي له، اذ قد وجدت عنده تنوعا في الاساليب، لا يجعل له منهجا محددا، فقد يروي الحديث المعل في صدر الباب، ثم يعقبه بذكر الحديث على الوجه الصحيح، وأحيانا يكون عكس ذلك).[٣]

وله منهج آخر في ايراد العلة، فاحيانا لا يصرح بعلة الحديث، فهو يسوق الأحاديث من طرقه تكشف عن علة فيه، يدركها الخبير بالأحاديث، فيقول الاستاذ حوى: (وهذا أغمض أنواع التعليل عند أبي داود، فو يترك امر الكشف عن مثل هذه النماذج المعلة لنباهة الناظر في كتابه).[٤]

ويشبهه في ذلك الامام النسائي، فقد أورد لبعض الأحاديث طرقا تبين من خلالها الاختلاف في الاسانيد والمتون، في حين لم يعقب هو عليها بشيء، وضربنا على ذلك أمثلة في مكانها.

بقي أن نقول: إن الامام النسائي -رحمه الله- قد افاد كثيرا ممن سبقوه في هذا الشأن، وجمع حصيلة علمه في كتابه السنن، وتفنن في وضعه وتأليفه، فأبدع، فجاء

(١) السابق(٢٧).

(٢) السابق(٣١).

(٣) رسالة ماجستير -مقولات ابي داود- محمد سعيد حوى، الجامعة الاردنية١٩٩١م(٨٣).

(٤) السابق(٨١).

كتابه حافلا بعلم نقد الحديث، كان بمثابة المرجع الاساسي لمن جاء بعده.

المطلب الرابع: قواعد وفوائد:

واختم هذا الفصل بذكر فوائد علمية في علم العلل، وهي كالقواعد الكلية، يدخل تحتها كثير من الجزئيات والمسائل التي ذكرها الامام النسائي في تعليله للأحاديث. واستعنت لهذا بما وضعه ابن رجب من قواعد، على ضوء شرحه لعلل الترمذي.

القاعدة الاولى: اذا جاء الحديث من طرق بأسانيد رجالها ثقات، وانفرد واحد منهم باسناد آخر، فهذا مظنة الخطأ والوهم، وقد تردد الأئمة في الحكم فيه، هل يُرد قوله، أم يقبل لحفظه وثقته؟.

القاعدة الثانية: بعض الأسانيد يتوهم الناظر إليها أنها صحيحة متصلة، لمظنة تحقق السماع، مثل رواية الأبناء عن الآباء، والصواب أنها منقطعة، على غير ما يبدو وظاهرها. ومن تلك الاسانيد التي أعلّها النسائي بذلك، وهي رواية بعض الابناء عن آبائهم:

أ- رواية أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه، فقد ذكر العلماء انه لا يصح سماعه من ابيه.

ب- رواية عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن ابيه، والأشهر أن روايته عن ابيه منقطعة.

جـ- رواية عبدالجبار بن وائل بن حجر عن أبيه، فلم يسمع من ابيه شيئا.

د- رواية أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه، فهي منقطعة.

وهناك اسانيد لا يثبت فيها سماعا، إلا الشيء اليسير منها:

أ- رواية الحسن عن سمرة، هي كتاب، ولم يصح سماعه منه إلا حديث العقيقة. كما رجحه الأئمة.

ب- رواية الحسن عن أبي هريرة، فليس كل ما رواه عنه بمتصل.

القاعدة الثالثة: لا يُحكم للثقة مطلقا اذا خالفه من هو دونه:

فقد يُخالف الثقة في روايته، ويخالفه من هو دونه بالحفظ والاتقان في رواية معينة، ونحكم للثاني، ذلك أن روايته عن ذلك الشيخ بعينه مضبوطة، ويكون اوثق

الناس فيه ، فمثلاً: رواية قتادة عن الحسن، ورواية اشعث عن الحسن، وقتادة اثبت واحفظ من اشعث، الا اننا حكمنا لرواية اشعث، وذلك ان روايته عن الحسن قوية. وهذا يدلنا على فائدة علم الطبقات.

القاعدة الرابعة: بعض الرجال ثقات اثبات، الا انهم متكلم في حديثهم عن شيوخ معينين:

فمثلاً: الاوزاعي، فهو من الحفاظ، إلا أن روايته عن الزهري ليست بذاك، كما ذكر ذلك غير واحد من العلماء، قال ابن معين: الاوزاعي في الزهري ليس بذاك، وقال يعقوب ابن شيبة: ثقة ثبت، في روايته عن الزهري خاصة شيء.[1] وكذا قال النسائي.

ورواية سفيان بن حسين عن الزهري ايضاً، قال النسائي. قال ابن حبان يروي عن الزهري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات.[2]

وهناك من الثقات الأثبات من يهم في اشياء معينة، مثل شعبة بن الحجاج،أمير المؤمنين في الحديث، كان أكثر وهمه في أسماء الرجال، فكان لا يضبط الاسماء، حتى أسماء شيوخه.

القاعدة الخامسة: هناك أسانيد سلسلتها مشهورة معروفة، وقد يسبق اليها اللسان،ويكون إسناد الحديث عن غيرهم. مثل: أ- رواية الزهري عن عروة عن عائشة.

ب- ورواية ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود.

والنسائي كثيراً ما يعل الأحاديث. بمثل هذا.

القاعدة السادسة: ليس كل من روى عنه مالك فهو ثقة:

قال الامام احمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة. وقال النسائي: لا نعلم مالكاً روى عن انسان ضعيف مشهور بالضعف، الا عاصم بن عبيدالله، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو اصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمير وهو اصلح من عمرو، ولا نعلم

---

(١) التهذيب(٦/٢١٨).

(٢) الثقات(٦/٤٠٤).

مالكاً حدث عمن يترك حديثه إلا عن عطاء الخرساني.[١]

فقد قال النسائي: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي وان كان روى عن مالك.[٢]

فالمسألة لا تؤخذ على إطلاقها،فتحتاج الى شيء من التفصيل قال القاضي اسماعيل وهو من كبار المالكية: إنمايعتبر بمالك في أهل بلده، وأما الغرباء فليس يحتج به.[٣]

القاعدة السابعة: تضعيف حديث الراوي، اذا روى ما يخالف رأي الذي روى عنه.

فقد يروي أحدهم حديثاً عن صحابي، ويكون رأي الصحابي في تلك المسألة مخالف لما روي عنه، ومثال ذلك: ما روي عن عائشة في شرب النبيذ، وقال النسائي: وهذا حديث منكر عن عائشة ، وهو خلاف ما ترويه عائشة في هذ الباب.[٤]

وما روي عن ابن عمر أيضاً في إباحة شرب النبيذ، قال النسائي: لا يحتج بهذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته.[٥]

القاعدة الثامنة: إذا حدث الرجل بحديث، ثم أنكر انه حدث به، فهذامؤشر على ضعف الحديث: فقد رُوي عن قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمرك بيدك أنها ثلاث.[٦]

وجاءت الرواية عند أبي داوود أنه سئل كثير عن هذا فقال: ما حدثت بهذا قط.

وقال النسائي: هذا حديث منكر.[٧]

وهذا ما استطعت وضعه في هذا الجانب، والله اسأل التوفيق.

---

(١) شرح علل الترمذي(٢/٨٧٧).

(٢) السنن(٥/١٨٧).

(٣) شروط الأئمة الستة(٤٠).

(٤) السنن(٨/٣٢).

(٥) السنن(٨/٣٢٤).

(٦) سنن ابي داوود(طلاق ٢٢٠٤).

(٧) السنن(٦/١٤٧).

نتائج وخاتمه

النتائج والخاتمة:

فاني اقدم بين ايديكم اهم النتائج التي توصلت اليها في هذه الدراسة:

اولاً: اجمع العلماء على ان الامام النسائي كان حافظاً ثبتاً ناقدا للحديث، متبعاً لمذهب اهل السنة والجماعة، شافعي المذهب، وكان مدافعاً عن السنة المشرفة في وقت كثرت فيه الفتن والانحرافات، وهذا الفعل ادى به الى استشهاده -رحمه الله-.

ثانياً: كتاب السنن الصغرى (المجتبى)، اجتباه النسائي من مصنفه السنن الكبرى، واضاف عليه زيادات ليست في الكبرى، ونسبته اليه صحيحة، وليس كما ذكر بعض العلماء.

ثالثاً: لم يلتزم النسائي الصحة في كتابه كله، بل اخرج بعض مرويات الضعفاء، وعددهم قليل بالنسبة لعدد احاديث الكتاب، وهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف، فيبينه بما يستحق.

رابعاً: كتاب النسائي كتاب معلل، رتبه على الكتب والابواب العلميه.

خامساً: ابان النسائي عن علل الأحاديث، واتبع في ذلك مناهج، هي:

أ- التصريح بالعلة عقب الحديث، وبيان الراجح منه.

ب- التصريح بالعلة عقب الحديث، دون بيان الراجح منه.

جـ- عدم التصريح بالعلة، وانما تدرك بسياقه الاسانيد للحديث.

سادساً: الاصل عند النسائي في ميدان العلة روايات الثقات، وما اعله عن الضعفاء كان تبعاً.

سابعاً: لم اجد للنسائي منهجاً مطرداً في ايراد الأحاديث المعلة، فقد يقدم الوجه المعل، وقد يقدم الحديث الصحيح عليه.

ثامناً: كثير من العلماء من يقدم سنن النسائي على باقي السنن الثلاث.

الخاتمة

فأرجو الله -عز وجل- أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع، وان يأجرني على ما أصبت، وأن يغفر لي ما أخطأت، فعذري في ذلك انني من البشر.

ثم أرجو أن يلاقي هذا العمل القبول عند أهل العلم، آملاً منهم نصيحةً تقيل العثرات، وتسد الثغرات، فما وجد فيه من خطأ، فليصلحه من علم ، وجه الصواب، ومن وجد صوابا، فأطلب منه دعوة لي في ظهر الغيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الأحاديث

فهرس الرجال الذين تكلم فيهم النسائي في السنن

- قائمة المراجع -

١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/ للأمير علاء الدين ابن بلبان (ت٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط/مؤسسة الرسالة/ط١ ١٩٨٨.

٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل/ محمد ناصر الألباني/ المكتب الاسلامي/ ط٢ ١٩٨٥م.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة/ الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

٤- الأعلام/ خير الدين الزركلي/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط٤ ١٩٧٩.

٥- أعيان الشيعة/ السيد محسن الأميني/ مطبعة الانصاف/ بيروت/ ط٢ ١٩٦٠م.

٦- الالزامات والتتبع/ الحافظ علي بن عمر الدارقطني(ت٣٨٥هـ)/ تحقيق مقبل ابن هادي/ دار الباز/ مكة/ ط٢ ١٩٨٥م.

٧- الأم/ للإمام محمد بن ادريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)/ دار الفكر/ دمشق/ ط٢ ١٩٨٣م.

٨- البداية والنهاية/ أبو الفداء ابن كثير الدمشقي(ت٧٧٤هـ)/ تحقيق د. أحمد ابو ملحم/ دار الكتب العلمية/ ط٤ ١٩٨٨م.

٩- بذل المجهود في حل ابي داود/ للإمام خليل احمد السهارنفوري(ت١٣٤٦هـ)/ دار الريان/ القاهرة/ ط١ ١٩٨٨.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس/ للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)/ تحقيق عبدالستار فراج/ الكويت/ ١٩٦٥م.

١١- تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)/ دار الكتاب العربي/ بيروت.

١٢- تاريخ الثقات/ للإمام احمد بن عبدالله العجلي(ت٢٦١هـ)/ تحقيق د. قلعجي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١ ١٩٨٤م.

١٣- تاريخ الخلفاء/ الحافظ جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١ ١٩٨٨م.

١٤- تاريخ الفقه الاسلامي/ د. عمر الاشقر/ دار النفائس/ ط٣ ١٩٩١م.

١٥- التاريخ الكبير/ للحافظ ابي عبدالله البخاري(ت٢٥٦هـ)/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٦- تاريخ يحيى بن معين(ت٢٣٣هـ)/ تحقيق د. احمد سيف/ السعودية/ ط١ ١٩٧٩م.

١٧- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف/ للحافظ يوسف بن الزكي المزي(ت٧٤٢هـ)/ الدار القيمة/ الهند/ ١٩٦٦م.

١٨- تدريب الراوي شرح تقريب النووي/ للحافظ جلال الدين السيوطي/ تحقيق د. عزت علي/ دار الكتب الحديثة/ القاهرة.

١٩- تذكرة الحفاظ/ للحافظ شمس الدين الذهبي(ت٧٤٨هـ)/ دار إحياء التراث العربي.

٢٠- الترغيب والترهيب/ للإمام عبدالعظيم المنذري(ت٦٥٦هـ)/ تحقيق د. مصطفى عماره/ دار الايمان/ بيروت/ ط٣ ١٩٦٨م.

٢١- الترمذي والموازنة بين الصحيحين/ د. نور الدين عتر/ مؤسسة الرسالة/ ط٢ ١٩٨٨م.

٢٢- تفسير الطبري/ للحافظ ابي جعفر الطبري(ت٣١٠هـ)/ تحقيق محمود وأحمد شاكر/ دار المعارف/ مصر.

٢٣- التقريب/ للحافظ ابن حجر العسقلاني/ تحقيق محمد عوامه/ دار الرشيد/ حلب/ ط١ ١٩٨٦م. وطبعة دار المعرفة/ بيروت/ ط٢ ١٩٧٥م.

٢٤- تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير/ للحافظ ابن حجر/ تحقيق السيد عبدالله اليماني/ الطباعة الفنية/ القاهرة/ ١٩٦٤م.

٢٥- التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد/ للحافظ ابي عمر ابن عبدالبر (ت٤٦٣هـ)/ تحقيق مصطفى العلوي/ المغرب/ ١٩٦٧م.

٢٦- تهذيب الآثار/ للحافظ ابي جعفر الطبري/ تحقيق محمود شاكر/ مطبعة المدني/ مصر/ ١٩٨٢.

٢٧- تهذيب التهذيب/ للحافظ ابن حجر العسقلاني/ دار الفكر/ ط١ ١٩٨٤م.

٢٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ للحافظ المزي/ مؤسسة الرسالة/ تحقيق بشار معروف/ ط٢ ١٩٨٣م.

٢٩- توضيح الأفكار/ للامام محمد بن اسماعيل الصنعاني(ت١١٨٢هـ)/ تحقيق محي الدين عبدالحميد/ المكتبة السلفية/ المدينة المنورة/ ١٩٤٧م.

٣٠- ثقات ابن حبان/ للحافظ محمد بن حبان البستي(ت٣٥٤هـ)/ حيدر اباد/ الهند/ ط١ ١٩٧٣م.

٣١- ثلاث رسائل حديثية للامام النسائي/ تحقيق مشهور حسن وعبدالكريم الوريكات/ مكتبة المنار/ الاردن/ ط١ ١٩٨٧م.

٣٢- جامع الأصول من أحاديث الرسول/ محمد بن عبدالكريم السعادات ابن الاثير (ت٦٠٦هـ)/ دار إحياء التراث/ بيروت/ ط٣ ١٩٨٣م.

٣٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل/ للحافظ صلاح الدين كيكلدي العلائي/ تحقيق حمدي السلفي/ إحياء التراث/ العراق/ ط١/ ١٩٧٨م.

٣٤- جامع الترمذي/ الحافظ ابو عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ)/ تحقيق الأستاذ احمد شاكر/ دار الكتب العلمية.

٣٥- الجرح والتعديل/ للإمام عبدالرحمن بن ابي حاتم الرازي(ت٣٢٧هـ)/ حيدر اباد/الهند/ ط١ ١٩٥٢م.

٣٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ للحافظ ابي نعيم الأصبهاني(ت٤٣٠هـ)/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ ط٣ ١٩٨٠م.

٣٧- خطط الشام/ محمد كرد علي/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط٣ ١٩٨٣م.

٣٨- رسالة أبي داود لأهل مكة/ للحافظ ابي داود السجستاني(ت٢٧٥هـ)/ تحقيق محمد الصباغ/ الدار العربية/ ط٢ ١٩٧٤م.

٣٩- الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة/ للإمام محمد بن جعفر الكتاني/ دار الكتب العلمية/ ط٤ ١٤٠٠هـ.

٤٠- سنن ابن ماجه/ للحافظ ابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني(ت٢٧٣هـ)/ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي/ دار الفكر.

٤١- سنن ابي داود/ للحافظ ابي داود السجستاني/ تحقيق عزت الدعاس/ دار الحديث/ بيروت/ ط١ ١٩٦٩م.

٤٢- سنن البيهقي وبذيله الجوهر النقي/ للحافظ ابي بكر البيهقي(ت٤٥٨هـ)/ دار المعرفة/ بيروت/ ط١ ١٣٤٤هـ.

٤٣- سنن الدارقطني وبذيله التعليق المغني/ للحافظ علي بن عمر الدارقطني/ تحقيق عبدالله اليماني/ القاهرة/ ١٩٦٦م.
٤٤- سنن الدارمي/ للحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي(ت٢٥٥هـ)/ تحقيق فواز زمرلي/ بيروت/ ط١ ١٩٨٧م.
٤٥- سنن سعيد بن منصور/ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي/ دار الكتب العلمية/ ط١ ١٩٨٥م.
٤٦- سنن النسائي الصغرى (المجتبى)/ الإمام ابو عبدالرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)/ مع حاشية السيوطي والسندي/ دار الفكر/ بيروت/ ط١ ١٩٣٠م.
وطبعه بعناية الأستاذ عبدالفتاح ابو غدة/ مكتبة المطبوعات الاسلامية/ حلب/ ١٩٨٦م.
٤٧- سنن النسائي الكبرى/ الإمام ابو عبدالرحمن النسائي/ تحقيق د. عبدالغفار البنداري وسيد حسن/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١ ١٩٩١م.
٤٨- السنة/ للحافظ ابن ابي عاصم الضحاك(ت٢٨٧هـ)/ خرّج أحاديثه محمد ناصر الألباني/ المكتب الاسلامي/ ط٢ ١٩٨٥م.
٤٩- السنة ومكانتها في التشريع/ د. مصطفى السباعي/ المكتب الاسلامي/ ط٤ ١٩٨٥م.
٥٠- سؤالات الأجرى لأبي داود/ تحقيق د.محمد العمري/ المدينة المنورة/ ط١ ١٩٨٣م.
٥١- سير أعلام النبلاء/ للحافظ شمس الدين الذهبي/ تحقيق شعيب الأرناؤوط/ مؤسسة الرسالة/ ط١ ١٩٨٤م.
٥٢- شذرات الذهب في اخبار من ذهب/ ابو الفلاح ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)/ المكتب التجاري/ بيروت.
٥٣- شرح السنة/للإمام الحسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦هـ)/ تحقيق شعيب الأرناؤوط/ المكتب الاسلامي/ ط١ ١٩٧١م.
٥٤- شرح علل الترمذي/ للحافظ ابن رجب الحنبلي/ تحقيق د. همام سعيد/ مكتبة المنار/الاردن/ ط١ ١٩٨٧م.

٥٥- شرح معاني الآثار/ للإمام ابي جعفر الطحاوي(ت٣٢١هـ)/دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١ ١٩٧٩م.

٥٦- شرح النووي لصحيح مسلم/ للحافظ ابي زكريا يحيى النووي(ت٦٧٦هـ)/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

٥٧- شروط الأئمة الخمسة/ للحافظ ابي بكر الحازمي(ت٥٨٤هـ)/ بتعليق العلامة الكوثري/ دار الكتب العلمية/ط١ ١٩٨٤م. ويليه كتاب شروط الأئمة الستة للحافظ ابي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

٥٨- صحيح ابن خزيمة/ للإمام ابي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة(ت٣١١هـ)/ تحقيق د. مصطفى الأعظمي/ المكتب الاسلامي/ ط١ ١٩٧٥م.

٥٩- صحيح البخاري/ للحافظ محمد بن اسماعيل البخاري/ تحقيق قاسم الرفاعي/ دار القلم/ بيروت/ ١٩٨٧م.

٦٠- صحيح سنن النسائي/ الشيخ محمد ناصر الألباني/ مكتب التربية العربي/ الرياض/ط١ ١٩٨٨م.

٦١- صحيح مسلم/ للحافظ مسلم بن الحجاج(ت٢٦١هـ)/ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي/دار الفكر/ بيروت/ ط٢ ١٩٧٨م.

٦٢- الضعفاء الصغير/ للإمام البخاري/ تحقيق محمود زايد/ دار المعرفة/ بيروت/ ط١/١٩٨٦م.
ويليه كتاب الضعفاء الصغير للنسائي.

٦٣- الضعفاء الكبير/ للحافظ ابي جعفر العقيلي(ت٣٢٢هـ)/ تحقيق د. مكعجي/ دار الكتب العلمية/ ط١ ١٩٨٤م.

٦٤- الضعفاء والمتروكين/ للإمام الدارقطني/ تحقيق صبحي السامرائي/ مؤسسة الرسالة/ ط٢ ١٩٨٦م.

٦٥- الضعفاء والمجروحين/ للإمام ابن حبان البستي/ تحقيق محمود زايد/ دار الوعي/ حلب/ ط١ ١٣٩٦هـ.

٦٦- ضعيف سنن النسائي/ الشيخ محمد ناصر الألباني/ مكتب التربية العربي/ الرياض/ط١ ١٩٨٨م.

٦٧- الطبقات الكبرى/ للحافظ ابن سعد(ت٢٣٠هـ)/ دار صادر/ بيروت.

٦٨- طبقات المدلسين/ للحافظ ابن حجر العسقلاني/ تحقيق د. عاصم القريوتي/ مكتبة المنار/ الاردن/ ط١ ١٩٨٦م.

٦٩- العبر في خبر من غبر/ للحافظ شمس الدين الذهبي/ تحقيق فؤاد السيد/ الكويت/ ١٩٦١م.

٧٠- علل الترمذي الكبير/ للحافظ ابي عيسى الترمذي/ تحقيق حمزة ديب مصطفى/ مكتبة الاقصى/ الاردن/ ١٩٨٦م.

٧١- علل الدارقطني/ للحافظ علي بن عمر الدارقطني/ تحقيق د. محفوظ السلفي/ دار طيبة/ المدينة المنورة/ ط١ ١٩٨٥م.

٧٢- علل الرازي/ للحافظ ابن ابي حاتم الرازي/ تحقيق محب الدين الخطيب/ مكتبة المثنى/ بغداد/ ١٣٤٣هـ.

٧٣- علل علي بن المديني/ تحقيق مصطفى الأعظمي/ المكتب الاسلامي/ ١٩٧٢م.

٧٤- العلل في الحديث/ د. همام سعيد/ دار العدوي/ الاردن/ ط١ ١٩٨٠م.

٧٥- العلل ومعرفة الرجال/ الامام احمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)/ تحقيق وصي الله عباس/ المكتب الاسلامي/ ط١ ١٩٨٨م.

٧٦- عمل اليوم والليلة/ الامام ابو عبدالرحمن النسائي/ تحقيق د. فاروق حماده/ مؤسسة الرسالة/ ط٢ ١٩٨٥م.

٧٧- عون المعبود في شرح سنن ابي داود/ للعلامة ابي الطيب العظيم ابادي/ تحقيق عبدالرحمن عثمان/ المدينة المنورة/ ١٩٦٨م.

٧٨- فتح الباري يشرح صحيح البخاري/للحافظ ابن حجر العسقلاني/ تحقيق عبدالعزب بن باز/ دار المعرفة-بيروت.

٧٩- الفتح الباري في ترتيب المسند/ أجمد عبدالرحمن البنا/ ادر احياء التراث العربي.

٨٠- فتح المغيث شرح الفية الحديث/ للحافظ شمس الدين السخاوي ت١١٠٩٥/ دار الكتب العلمية -بيروت/ط١ ١٩٨٣م.

٨١- الفكر المنهجي عند المحدثين/ د.همام سعيد/ كتاب الامة ١٤٠٨هـ.

٨٢- فهرسة ما رواه عن شيوخه/ ابن خير الاشبيلي ت٥٧٥هـ/ بيروت ط٢ ١٩٦٣م.

٨٣- القاموس المحيط/ للفيروز آبادي ت٨١٧هـ/ مؤسسة الرسالة/ ط٢ ١٩٨٧م.
٨٤- قطف الثمر في رفع اسانيد المصنفات في الفنون والاثر/ صالح الفلاني ت١٢١٨/ تحقيق عامر صبري/ دار الشروق/ ط١ ١٩٨٤م.
٨٥- قواعد في علوم الحديث/ العلامة ظفر التهانوي/ تحقيق عبدالفتاح ابو غدة/ دار القلم - بيروت ١٩٧٢م.
٨٦- الكاشف/ للحافظ شنس الدين الذهبي/ تحقيق لجنة من العلماء/ دار الكتب العلمية/ ط٣ ١٩٨٣م.
٨٧- الكامل في التاريخ/ ابن الاثير الجزري/ بعناية الدقاق. دارالكتب العلمية/ ط١ ١٩٨٧م.
٨٨- الكامل في الضعفاء/ للامام عبدالله بن عدي ت٣٦٥هـ/تحقيق يحيى غزاوي/ دار الفكر/ ط٣ ١٩٨٨م.
٨٩- كشف الاستار عن زوائد البزار/ للحافظ نور الدين الهيثمي ت٨٠٧هـ/ تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي/ مؤسسة الرسالة/ ١٩٧٩م.
٩٠- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون/ حاجي خليفة/ وكالة المعارف ١٩٤١م.
٩١- لسان الميزان/ للحافظ ابن حجرالعسقلاني/ مؤسسة الاعلمي-بيروت/ ط٢ ١٩٧١م.
٩٢- محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية/ د.فاروق عمر/ بغداد١٩٧٣م.
٩٣- محاضرات في الدولة العباسية/ محمد الخضري بك/ المكتبة التجارية-مصر.
٩٤- المحلى/ لابن حزم الاندلسي ت٤٦٥هـ/ تحقيق د. عبدالغفار البنداري/ دار الكتب العلمية-بيروت/ ط١٩٨٨١م.
٩٥- مراسيل ابي داوود/ للحافظ ابي داوود السجستاني/ تحقيق شعيب الارناوؤط/ مؤسسة الرسالة/ ط١٩٨٨١م.
٩٦- مراسيل عبدالرحمن بن ابي حاتم/ تحقيق شكر الله قوجاني/ مؤسسة الرسالة/ ط١٩٢٢م.
٩٧- المستدرك على الصحيحين وفي ذيله التلخيص للذهبي/ للحافظ ابي عبدالله الحاكم ت٤٠٥هـ/ مكتبة النصر- الرياض.

٩٨- مسند احمد بن حنبل/ المكتب الاسلامي/ ط٥ ١٩٨٥م.

٩٩- مسند اسحاق بن راهويه/ من مسند عائشة/ تحقيق د.عبدالغفار البلوشي/ المدينة المنورة/ ط١٩٩٠١م.

١٠٠- مسند ابي يعلى الموصلي/ للامام احمد بن علي ت٣٠٧هـ/تحقيق حسين اسد/ دار المأمون-دمشق/ ط١٩٨٤١م.

١٠١- مسند البزار/ المسمى البحر الزخار/ للحافظ ابي بكر احمد بن عمرو البزار ت٢٩٢هـ/ تحقيق د.محفوظ زين الله/ المدينة المنورة ط١/١٩٨٨م.

١٠٢- مسند الحميدي/ للامام ابي بكر عبدالله بن الزبير ت٢١٩/ تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي/ المدينة المنورة/ ١٣٨١هـ.

١٠٣- مسند الطيالسي/ للحافظ سليمان بن داوود ت٢٠٤هـ/ حيدر آباد-الهند/ ط١ ١٣٢١هـ.

١٠٤- مصنف عبدالرزاق/ للحافظ ابي بكر الصنعاني ت٢١١هـ/ تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي/ ط٢ ١٩٧٠م.

١٠٥- مصنف عبدالله بن ابي شيبة/ تحقيق سعيد اللحام/ دار الفكر/ ط١٩٨٩١م.

١٠٦- معجم البلدان/ للامام ابي عبدالله ياقوت الحموي ت٦٢٦هـ/ مكتبة الاسدي- طهران ١٩٦٥م.

١٠٧- معجم الطبراني الكبير/ للحافظ ابي القاسم الطبراني ت٣٦٠هـ/ تحقيق حمدي السلفي/ العراق ط١٣٩٧١هـ.

١٠٨- معجم الطبراني الاوسط/ للحافظ ابي القاسم الطبراني/ تحقيق محمود الطحان/ مكتبة المعارف-الرياض ١٩٨٥م.

١٠٩- معجم مقاييس اللغة/ لابن فارس/ تحقيق عبدالسلام هارون/ دار الكتب العلمية-ايران.

١١٠- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد/للحافظ شمس الدين الذهبي/ تحقيق سعيد ادريس/ دار المعرفة ط١ ١٩٨٦م.

١١١- معرفة علوم الحديث/ للحافظ ابي عبدالله الحاكم/ دار الافاق الجديدة- بيروت.

١١٢- المغنى/ للامامين موقف الدين وشمس الدين ابني قدامة/ دار الكتب العربي/ ١٩٨٣م.

١١٣- مقدمة ابن الصلاح/ للامام ابن ابي عمرو الشهرزوري ت٦٤٣هـ/ دار الحكمة-دمشق ١٩٧٣م.

١١٤- المنتظم في تاريخ الملوك والامم/ ابو الفرح بن الجوزي ت٥٩٧هـ/ حيدر آباد-الهند/ ط١ ١٣٥٧هـ.

١١٥- منهج الامام مسلم في ترتيب كتابه/ د.ربيع بن هادي/ المدينة المنورة/ط١ ١٩٨٨م.

١١٦- منهج النقد في علوم الحديث/ د.نور الدين عتر/ دار الفكر-دمشق/ط٣ ١٩٨١م.

١١٧- المؤتلف والمختلف/ للامام الدارقطني/ تحقيقد.موفق عبدالقادر/ دار الغرب ط١ ١٩٨٦م.

١١٨- الموضوعات/ للامام ابن الجوزي/ تحقيق عبدالرحمن عثمان/ المدينة المنورة ط١ ١٩٦٦م.

١١٩- الموطأ/ للامام مالك بن انس ت١٧٩/ دار الفكر ط١ ١٩٨٧/وطبعة دار احياء التراث العربي/ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي١٩٨٥م.

١٢٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ للحافظ شمس الدين الذهبي/ تحقيق علي البجاوي/ دار الفكر.

١٢١- نصب الراية في تخريج الهداية/ للامام جمال الدين الزيعلي ت٧٦٢هـ/ القاهرة/ ط١ ١٩٣٨م.

١٢٢- النكت الظراف على تحفة الاشراف/ للحافظ ابن حجر العسقلاني/ الدار القيمة /الهند ١٩٦٦م.

١٢٣- النكت على كتاب ابن الصلاح/ للحافظ ابن حجر العسقلاني/تحقيق د. ربيع ابن هاوي/ المدينة المنورة ١٩٨٤م.

١٢٤- النهاية في غريب الحديث/ لابن الاثير ت٦٠٦هـ/تحقيق طاهر الزاوي/ بيروت.

١٢٥- نيل الاوطار/ للامام محمد بن علي الشوكاني ت١٢٥٥هـ/ دار الجيل-بيروت ١٩٧٣م.

١٢٦- الوافي بالوفيات/ صلاح الصفدي/ باعتناء س. ديندرينغ-دار الصادر ١٩٧٢م.

١٢٧- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان/ ابو العباس ابن خلكان ت٦٨١هـ/ تحقيق د. احسان عباس/ دار صادر-بيروت.

ABSTRACT

This study aims at showing the efforts of AL-Emam Anasa'e, God's mercey on him, in the science of Hadeeth criticism and the science of defects in particular.

The nature of the study necessitates studying the following points: Introducing EL-Emam AL-Nasa'e's biography age, presenting a comprehensive study about his book A'Sunun Asughra and his method in this book and this is the content of the first chapter.

The main chapter of this study is the second which takes AL-Nasa'e's method of defecting Hadeeths. In this chapter, AL-Nasa'e's views about defects are ground togethers and classified according to the subject. The study emerges as a detailed and practical study if compered with other people's work congeming the same Hadeeths.

The third chapter is an ivaluation af AL-Nasa'e's view of defects in comparison with other specialists especially those who classified their books according to chapters, and, hence, a comparison with Al-Emam Moslem in his **Saheeh**, El-Emam Abu-Dawood in his **Sunan** and Al-Emam Atrumthi in his **Jami'e** is held. some rules concerning the defects on the light of AL-Nasa'e's way of naming traditional as defictive are explained.

The thesis is concluded by naming the main results of the study.